المملكة المغربية

وزارة الإقتصـاد و المـاليـة

مشروع قانون المالية لسـنة 2012

تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة

http://www.finances.gov.ma
شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب
الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

الفهرس

مقدمة	1
القسم الأول: الحصيلة المالية والمحاسبية للحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2010	4
الفصل الأول: تطور أعداد الحسابات الخصوصية للخزينة	4
الفصل الثاني: حسابات القروض والتسبيقات والانخراط في الهيئات الدولية	7
1.2.1 حسابات القروض والتسبيقات	7
1.1.2.1 جاري القروض والتسبيقات حسب نوعية المستفيدين	8
1.1.1.2.1 المؤسسات البنكية	8
2.1.1.2.1 مجموعة التهيئة العمران	8
3.1.1.2.1 المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ووكالات توزيع الماء والكهرباء	9
4.1.1.2.1 المقاولات والمؤسسات العمومية الأخرى	9
5.1.1.2.1 الجماعات المحلية	9
2.1.2.1 جاري القروض والتسبيقات حسب المؤسسات المانحة للقروض	10
3.1.2.1 تحصيل قروض الخزينة خلال سنتي 2011 و 2012	11
1.3.1.2.1 القروض المبرمجة تحصيلها خلال سنة 2011	11
2.3.1.2.1 الأقساط التي سيتم تحصيلها خلال سنة 2012	11
2.2.1 حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	12
1.2.2.1 حساب الانخراط في مؤسسات بروتن وودز	12
2.2.2.1 حساب الانخراط في الهيئات العربية والإسلامية	12
3.2.2.1 حساب الانخراط في المؤسسات المتعددة الأطراف	13
3.2.1 حسابات العمليات النقدية	14
الفصل الثالث : الحصيلة المالية والمحاسبية للحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2010	14
1.3.1 الموارد المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	14
2.3.1 تحملات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	20
3.3.1 أرصدة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	22
القسم الثاني : حصيلة برامج العمل المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2010	24
الفصل الأول: التنمية المحلية	26
1.1.2 حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	27
2.1.2 الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	30

الفصل الثاني: التنمية الاجتماعية والبشريــة	**32**
1.2.2 صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	**32**
2.2.2 مجال التنمية الاجتماعية	**42**
1.2.2.2 صندوق التضامن للسكنى	**44**
2.2.2.2 صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية	**49**
3.2.2.2 تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة (الإنعاش الوطني)	**53**
4.2.2.2 الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	**57**
5.2.2.2 الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية	**60**
6.2.2.2 الصندوق الوطني للعمل الثقافي	**63**
7.2.2.2 صندوق التبغ لمنح المساعدات	**65**
الفصل الثالث : مجال البنيات التحتيــة	**67**
1.3.2 الصندوق الخاص بالطرق	**69**
2.3.2 الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب	**73**
3.3.2 صندوق تحديد الملك العام البحري والمينائي	**77**
4.3.2 الصندوق الوطني للتنمية الرياضية	**79**
5.3.2 صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	**84**
6.3.2 صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	**85**
7.3.2 صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة	**88**
8.3.2 صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	**91**
9.3.2 صندوق التنمية الطاقية	**94**
الفصل الرابع: مجال الفلاحة والصيد البحــري	**97**
1.4.2 صندوق التنمية الفلاحية	**98**
2.4.2 الصندوق الوطني الغابوي	**108**
3.4.2 صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	**112**
4.4.2 صندوق التنمية القرويــة	**113**
5.4.2 الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	**116**
6.4.2 صندوق تنمية الصيد البحري	**117**
الفصل الخامس: الإنعـاش الاقتصـادي والمالــي	**121**
1.5.2 صندوق النهوض بتشغيل الشباب	**122**
2.5.2 صندوق إنعاش الاستثمارات	**131**
3.5.2 صندوق تضامن مؤسسات التأمين	**132**

الفصل السادس: مجالات مختلفــة	**134**
1.6.2 الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	**134**
2.6.2 الصندوق الخاص لدعم المحاكم	**138**
3.6.2 الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون	**141**
4.6.2 صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني	**144**
5.6.2 الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية	**148**
6.6.2 الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الالكترونية ووثائق السفر	**151**
7.6.2 صندوق الدعم لفائـدة الأمـن الوطنـي	**152**
8.6.2 صندوق تحديث الإدارة العمومية	**153**
لائحــة الملاحــق	**154**

مقـــدمـــة

تعتبر الحسابات الخصوصية للخزينة إلى جانب الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، من العوامل الأساسية لتفعيل السياسات العامة للتنمية وذلك لمساهمتها في تمويل المشاريع والبرامج التي تندرج في إطار تنفيذ عمليات الإصلاح والإستراتيجيات القطاعية.

يُمكن اختلاف مجالات تدخل هذه الحسابات والمرونة التي تميز مساطر تدبيرها، من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وكذا تحسين ظروف عيش الساكنة المعوزة في إطار نظرة مندمجة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإحداث فرص الشغل والتضامن على المستوى الترابي والإشعاع الثقافي والدفاع عن وحدة التراب الوطني وانخراط البلاد في المؤسسات المالية الدولية والجهوية.

تتعلق برامج العمل الاستثمارية الممولة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية أساسا بتأهيل المجال الترابي وتعزيز السكن الاجتماعي وتوسيع شبكة الطرق الوطنية ودعم العمليات المرتبطة بقطاعات الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات وتوسيع المجال السمعي البصري وتنويع المنشئات الثقافية والرياضية والتعلمية ومساعدة المقاولين الشباب وتشجيعهم على إحداث وتأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة .

في هذا الصدد، تعتبر الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المكون الأساسي للحسابات الخصوصية للخزينة، وذلك نظرا لأهمية مساهماتها في تنفيذ التوجهات الحكومية التي تهدف إلى ضمان توزيع أحسن للموارد الذاتية وموارد الميزانية وترشيد النفقات المبرمجة في هذا الإطار.

تُبين حسابات النفقات من المخصصات، وفقا للقانون التنظيمي للمالية، عمليات تتعلق بصنف خاص من النفقات يتم تمويله من مخصصات الميزانية.

تُظهر حسابات القروض والتسبيقات وحسابات الانخراط في الهيئات الدولية وحسابات العمليات النقدية، على التوالي، المبالغ المدفوعة في شكل قروض أو تسبيقات والمبالغ المرجعة برسم مشاركة المغرب في الهيئات الدولية وكذا حركات الأموال ذات الأصل النقدي.

وقد عرفت الموارد المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية خلال سنة 2010 ارتفاعا بنسبة 4,85% مقارنة مع سنة 2009، حيث بلغت 102.752 مليون درهم منها 39.365 مليون درهم برسم المداخيل الضريبية وشبه الضريبية وأتاوات وموارد أخرى مخصصة لفائدة هذه الحسابات و 7.106 مليون درهم برسم المبالغ

المدفوعة من الميزانية العامة بالإضافة إلى 56.281 مليون درهم التي تمثل رصيد هذه الحسابات في نهاية سنة 2009.

وهكذا، استفادت القطاعات الوزارية المتوفرة على حسابات مرصدة لأمور خصوصية خلال سنة 2010 من موارد ذاتية إضافية بلغت 19.518 مليون درهم، وذلك دون احتساب الموارد المعبأة في إطار صندوق "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" (19.227 مليون درهم) و"الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات" (620 مليون درهم). وتمثل هذه الموارد الإضافية 32% من اعتمادات نفقات الاستثمار والمعدات والنفقات المختلفة المخصصة لهذه الوزارات برسم نفس السنة، مقابل 50% سنة 2009. كما تشكل هذه الموارد الإضافية نسبة 11% من المداخيل العادية للدولة المنجزة برسم 2010.

أما في ما يخص حسابات النفقات من المخصصات، فقد سجلت مواردها المتأتية من المبالغ المدفوعة من الميزانية العامة خلال سنة 2010 ما قدره 21.477 مليون درهم، في حين انتقلت النفقات الى 12.893 مليون درهم سنة 2010 مقابل 10.057 مليون درهم سنة 2009، أي بزيادة تقدر ب 2.836 مليون درهم أو 28%.

أما باقي أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة، فقد استفادت خلال سنة 2010 من مداخيل تقدر بمبلغ 280 مليون درهم، في حين سجلت على مستوى النفقات 6.600 مليون درهم مقابل، على التوالي، 590 مليون درهم و6.926 مليون درهم خلال سنة 2009.

ينقسم هذا التقرير المتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة إلى قسمين:

- القسم الأول الذي يتطرق إلى الحصيلة المالية والمحاسبية للحسابات المرصدة لأمـــور خصوصية برسم سنة 2010 وكذا إلى تقديم مقارنات مع ما تم إنجازه خلال ســـنتي 2008 و2009 . كما سيتم التركيز من خلال هذا القسم على أهمية الأرصدة الماليـــة التي توفرها هذه الحسابات مع الإشارة إلى حجم الموارد المعبئة والأرصدة التي يـــتم ترحيلها. وهكذا، سيتم تقديم هذا القسم في ثلاثة فصول أساسية تتعلق بما يلي:

  - تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة تماشيا مع المجهود المبذول منـــذ عـــدة سنوات لترشيد هذه الحسابات واعتبارا لإحداث حسابات جديدة تهدف إلى إنجـــاز البرامج التي تحظى بالأولوية؛
  - حصيلة العمليات المنجزة في إطار حسابات القـــروض والتســـبيقات وحســـابات الانخراط في الهيئات الدولية مع تبيان أهمية حجم التمويل الذي يتم تدبيره في هذا الإطار؛

- الحصيلة المالية والمحاسبية للحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2010 وذلك من خلال تحليل الموارد والنفقات المنجزة في هذا الإطار.

- القسم الثاني سيتطرق لأهمية مساهمة الحسابات الخصوصية للخزينة في تفعيل الإستراتيجيات القطاعية وبرامج التنمية السوسيو اقتصادية المستدامة ، وذلك عبر تعبئتها لمواردها الذاتية وكذا لمخصصات الميزانية المرصدة لها. كما سيتم تقديم حصيلة تنفيذ برامج عمل هذه الحسابات المنجزة خلال سنة 2010 . كما سيتم تنفيذ تلك البرامج برسم سنتي 2011 و2012، وذلك وفقا للتقسيم التالي:

  - مجال التنمية المحلية؛
  - مجال التنمية البشرية والاجتماعية؛
  - مجال البنيات التحتية؛
  - المجال الفلاحي والصيد البحري؛
  - مجال الإنعاش الاقتصادي والمالي؛
  - مجالات أخرى.

القسم الأول: الحصيلة المالية والمحاسبية للحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2010

الفصل الأول: تطور أعداد الحسابات الخصوصية للخزينة

عرف عدد الحسابات الخصوصية للخزينة انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2002-2011 بنسبة 41,67%، حيث انتقل من 132 حسابا سنة 2002 إلى 77 حسابا سنة 2011. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى إجراءات الترشيد التي تم اتخاذها وتعززت خلال سنة 2011 بحذف الحساب المسمى " الصندوق الخاص لتمويل برامج اجتماعية اقتصادية " والحسابين للقروض المسميان " القروض الممنوحة للمكتب الوطني للكهرباء" و"تحويل لفائدة مقاولات القطاع الخاص لكل أو بعض من التحويلات الممنوحة للحكومة المغربية من طرف الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية".

كما تميزت سنة 2011 كذلك بإحداث حسابين مرصدين لأمور خصوصية منها حساب يسمى " الصندوق الخاص لدعم المحاكم" والحساب الثاني المسمى " الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون" وذلك من أجل تعزيز الموارد الذاتية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج واعتماد ميزانية مستقلة عن وزارة العدل.

كما تم برسم نفس السنة إحداث ثلاثة حسابات مرصدة لأمور خصوصية ويتعلق الأمر بـــ " صندوق التكافل العائلي" و" الصندوق الوطني لدعم الاستثمارات" وكذا "صندوق دعم العمل الثقافي لفائدة المغاربة القاطنين بالخارج".

ويتبين من خلال تحليل عدد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب أصنافها برسم سنة 2011، بأن الحسابات المرصدة لأمور خصوصية تشكل نسبة 70% من مجموع الحسابات مقابل حوالي 35% خلال سنة 2002.

وتبين الرسوم البيانية التالية تطور توزيع أعداد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب أصنافها ما بين سنة 2002 و2011:

تطور أعداد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب أصنافها

2011

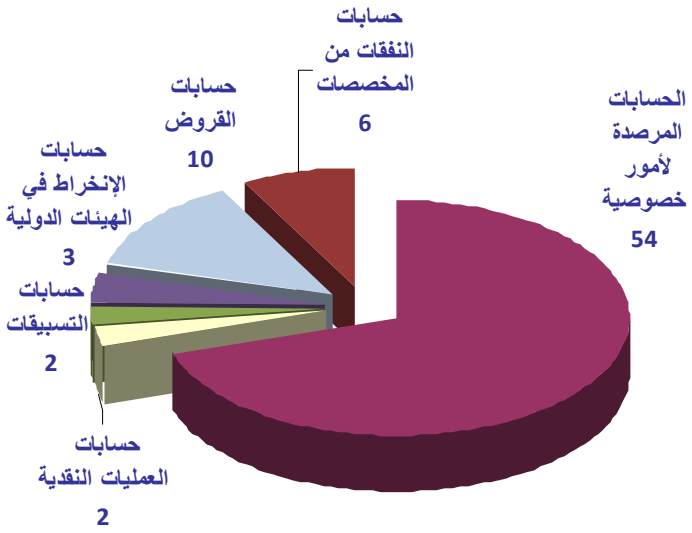

2008

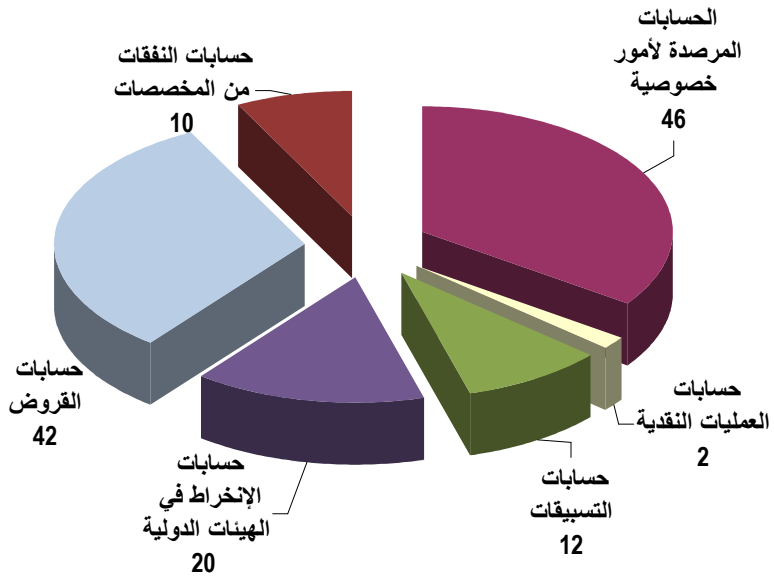

يعتبر الوزير المكلف بالمالية آمرا بالصرف بالنسبة للنفقات المنجزة خلال سنة 2011 في إطار حسابات الانخراط في الهيئات الدولية وحسابات العمليات النقدية وحسابات القروض وكذا حسابات التسبيقات، وذلك نظرا لطبيعة العمليات المدرجة في إطار هذه الحسابات. في حين تتولى مهام الآمر بالصرف السلطات الحكومية المشرفة على 18 قطاعا وزاريا في ما يخص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و4 قطاعات في ما يتعلق بحسابات النفقات من المخصصات.

وتقوم وزارة الاقتصاد والمالية بتدبير 30 حسابا من بين77 حسابا خصوصيا للخزينة برسم سنة 2011 أي حوالي 39% من مجموع هذه الحسابات وذلك نظرا لطبيعتها الخاصة. وعلى الرغم من العدد الكبير لهذه الحسابات غير أن نسبتها لا تمثل سوى 8,12% من المبلغ الإجمالي لتكاليف الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2011.

في حين تمثل حصة التحملات المترتبة عن عمليات 5 حسابات مرصدة لأمور خصوصية، والمتعلقة أساسا ب "دعم أسعار بعض المواد الغذائية" و"الصندوق الخاص باستبدال أملاك الدولة" و"صندوق تضامن مؤسسات التأمين" و"صندوق تدبير المخاطر المتعلقة بالاقتراضات غير المضمونة من طرف الدولة" و"مرصدات المصالح المالية"، حوالي 85,50 % من التحملات الإجمالية للحسابات التي تعتبر وزارة الاقتصاد والمالية آمرا بالصرف لها.

يبين الرسم البياني التالي توزيع عدد وحصص الحسابات الخصوصية للخزينة حسب القطاعات الوزارية المعنية برسم سنة 2011.

حصة الحسابات الخصوصية للخزينة من المبلغ الإجمالي للتحملات حسب القطاعات

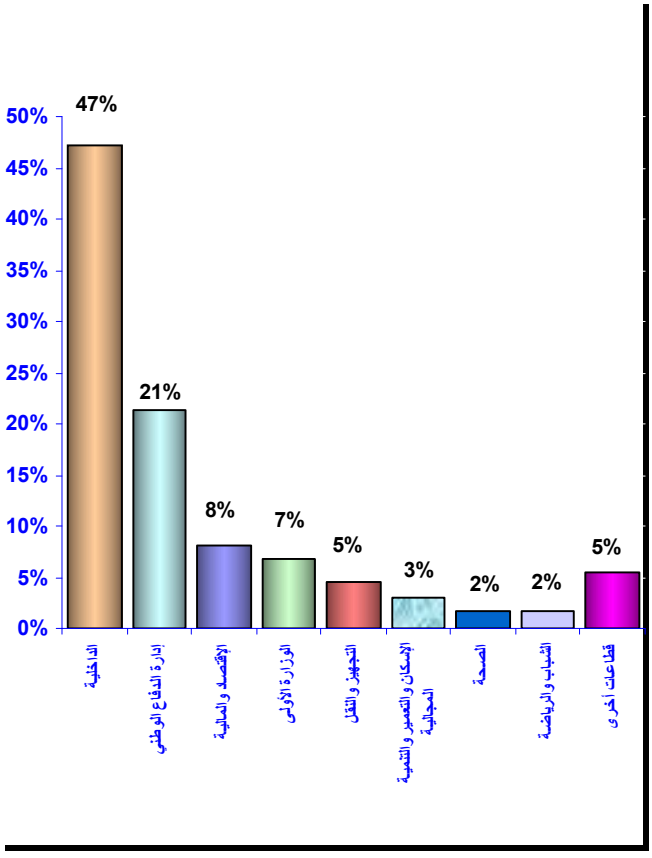

عدد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب القطاعات

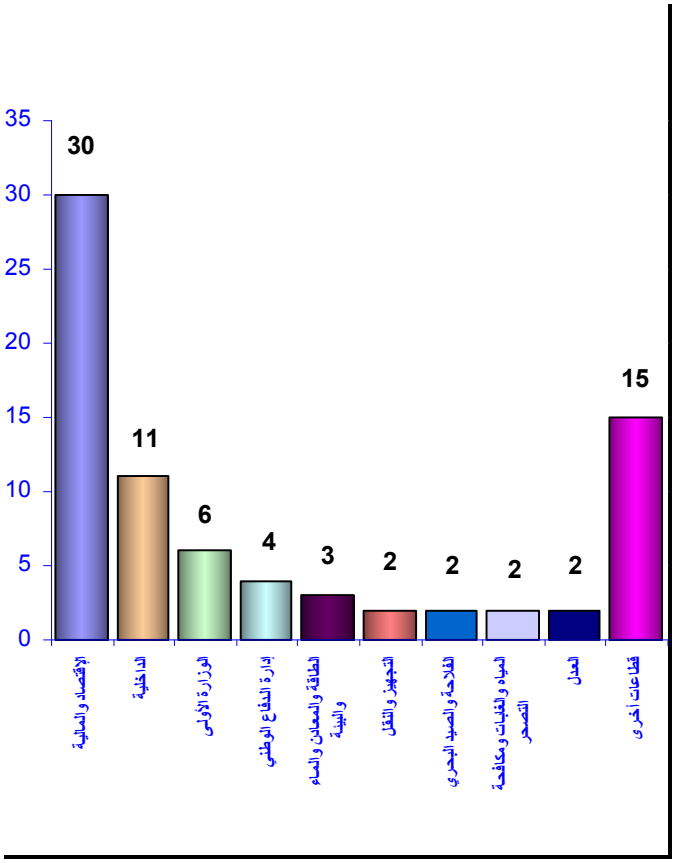

الفصل الثاني: حسابات القروض والتسبيقات والانخراط في الهيئات الدولية

1.2.1 حسابات القروض والتسبيقات

تبين حسابات القروض المبالغ المدفوعة في شكل قروض التي تتجاوز مدتها سنتين وتمنحها الدولة لأجل المصلحة العامة أو قروض قابلة للاسترجاع يتم منحها قصد المساهمة في تمويل مشاريع لتنمية المقاولات والمؤسسات العمومية.

وتبين حسابات التسبيقات المبالغ المدفوعة في شكل تسبيقات قابلة للاسترجاع التي لا تتجاوز مدتها سنتين والتي تمنحها الدولة من موارد الخزينة لأجل التخفيف من المشاكل المرتبطة بالسيولة بالنسبة للمؤسسات الخاضعة لرقابة الدولة.

يتم على إثر منح التسبيقات والقروض إبرام عقد بين الوزارة المكلفة بالمالية والجهة المستفيدة من القرض أو التسبيق. وينص هذا العقد على الخصوص، على مبلغ القـــرض أو التسبيق ونسبة الفائدة وكيفية التسديد.

هذا، ويتم إحداث حسابات القروض والتسبيقات بموجب قانون المالية وتحذف بنفس الشروط عند تحصيل القروض أو التسبيقات الممنوحة لدى الهيئات المعنية. ويدرج الفائض المحتمل لهذه الحسابات عند حذفها في الميزانية العامة.

ويبـــلغ عدد المؤسسات العمومية التي تقوم حاليا بتسديد القـــروض والتسبيقات ما مجموعه 16 مؤسسة.

وقد انتقل الجاري الإجمالي لحسابات القروض والتسبيقات من 985,25 مليون درهم سنة 2008 إلى 731,17 مليون درهم سنة 2009 و670,99 مليون درهم سنة 2010، أي بانخفاض يقدر بحوالي 314,26 مليون درهم مقارنة مع سنة 2008 أو 31,90 – %.

تطور جاري حسابات القروض والتسبيقات خلال الفترة 2008-2010 (بملايين الدراهم)

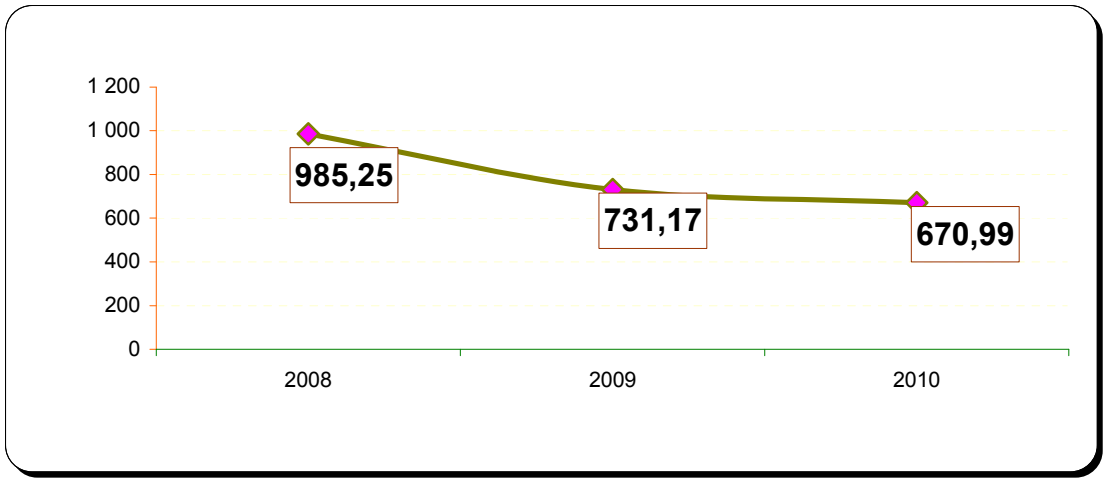

1.1.2.1 جاري القروض والتسبيقات حسب نوعية المستفيدين

يتبين من خلال تحليل تطور جاري القروض والتسبيقات أن المؤسسات البنكية ومجموعة العمران قد استفادت خلال سنة 2010 على التوالي من 53,77% و11,44% من جاري هذه القروض.

المستفيدون	الجاري بملايين الدراهم		
	2008	2009	2010
المؤسسات البنكية والجمعيات	622,38	366,10	360,79
مجموع العمران	105,80	88,10	76,76
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة	183,18	208,34	173,83
الشركات والمؤسسات العمومية الأخرى	68,75	64,41	55,98
المجموعة الحضرية للدارالبيضاء	5,14	4,23	3,62
المجموع	**985,25**	**731,17**	**670,99**

1.1.1.2.1 المؤسسات البنكية

استفادت المؤسسات البنكية من عدة قروض للخزينة تمت تعبئتها خاصة قصد تمويل إحداث المقاولات والصناعات الصغرى والمتوسطة. وقد بلغ جاري هذه القروض برسم سنة 2010 ما قدره 360,79 مليون درهم.

2.1.1.2.1 مجموعة التهيئـــة العمـــــران

في إطار برامج محاربة دور الصفيح وتغطية الخصاص في مجال الإسكان، منحت الدولة قروضا ممولة من طرف هيئات خارجية لمؤسسات السكن قصد تمكينها من وسائل تفعيل هذه البرامج.

ويتعلق الأمر على الخصوص بقرض من الإتحاد الأوربي بمبلغ 2,88 مليون أورو لفائدة المؤسسة الجهوية للتهيئة والبناء –الجهة الشمالية والجهة الغربية من أجل محاربة مدن الصفيح بمدينة سلا وبقرضين منحهما الصندوق السعودي للتنمية يقدران ب 45 مليون ريال سعودي و30 مليون ريال سعودي من أجل تمويل على التوالي مشاريع السكن الاجتماعي بحي بنسودة بفاس وبعين عودة بالرباط وسلوان بالناضور.

وقد انتقل الجاري الإجمالي للقروض المذكورة من 105,80 مليون درهم سنة 2008 إلى 88,10 مليون درهم سنة 2009 و76,76 مليون درهم سنة 2010 وهو ما يمثل 11,35% من مجموع هذه القروض. ويعزى هذا الانخفاض إلى التسديد المسبق من طرف العمران خلال شهر يونيو 2008 لأساس القرض المتبقي برسم القروض الممنوحة من طرف الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي.

3.1.1.2.1 المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ووكالات توزيع الماء والكهرباء

استفادت وكالات توزيع الماء والكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب من تمويلات خارجية تمت تعبئتها من طرف الخزينة لدى البنك الدولي، وذلك لتمويل مشاريع بناء قنوات الماء الصالح للشرب والربط بشبكة الكهرباء.

وانتقل الجاري الإجمالي للقروض المذكورة من 183,18 مليون درهم سنة 2008 و208,33 مليون درهم سنة 2009، إلى 173,84 مليون درهم سنة 2010. ويعزى هذا الارتفاع الذي عرفته سنة 2009 إلى تطبيق بنود الاتفاق الموقع بين الدولة وهذه المؤسسة والمتعلق بإعادة جدولة مبلغ 67,4 مليون درهم على مدى 10 سنوات برسم جزء من قرض البنك الإفريقي للتنمية الذي استفادت منه الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء السابقة لمدينة طنجة.

تطور القروض خلال الفترة 2008-2010 بملايين الدراهم

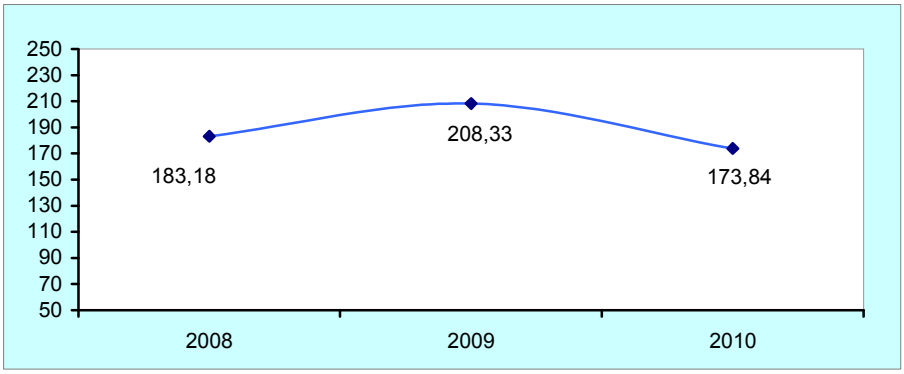

4.1.1.2.1 المقاولات والمؤسسات العمومية الأخرى

بلغ جاري القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية المعنية ما مجموعه 55,98 مليون درهم سنة 2010 مقابل 64,41 مليون درهم سنة 2009، أي بانخفاض يقدر بـــ 8,43 مليون درهم يمثل المبالغ المسددة من طرف المؤسسات المذكورة.

5.1.1.2.1 الجماعات المحليـــة

بلغ جاري القروض الممنوحة للجماعات المحلية وخاصة المجموعة الحضرية للدارالبيضاء، ما قدره 3,62 مليون درهم سنة 2010، مقابل 4,23 مليون درهم سنة 2009 و5,1 مليون درهم سنة 2008. وقد تم اللجوء إلى هذه القروض من أجل المساهمة

في تمويل مشاريع التنمية المحلية وتأهيل البنيات التحتية الأساسية للجماعات المحلية المعنية.

2.1.2.1 جاري القروض والتسبيقات حسب المؤسسات المانحة للقروض

يتبين من خلال بنية جاري القروض والتسبيقات عند نهاية سنة 2010 أن البنك الأوربي للاستثمار يعتبر أهم دائن بجاري قروض يصل إلى 285,31 مليون درهم (42,52%) متبوعا بالوكالة الأمريكية للإنماء الدولي بمبلغ 135,92 مليون درهم (20,26%) والبنك الدولي للتعمير والتنمية بمبلغ 75,60 مليون درهم (11,27%) ثم الخزينة بمبلغ 73,44 مليون درهم (10,95%) .

(بملايين الدراهم)

الهيئات المانحة	2008	2009	2010
البنك الأوربي للاستثمار(BEI)	290,35	287,74	285,31
الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID)	148,06	142,09	135,92
البنك الدولي للتعمير والتنمية (BIRD)	109,31	91,32	75,60
الخزينة	272,04	81,23	73,44
الصندوق السعودي للتنمية (FSD)	91,00	75,50	66,58
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية (FKD)	59,00	41,02	29 ,08
مؤسسات أخرى	15,49	12,28	5,05
المجموع	**985,25**	**731,18**	**670,98**

توزيع جاري القروض والتسبيقات حسب المؤسسات المانحة : 2008-2010

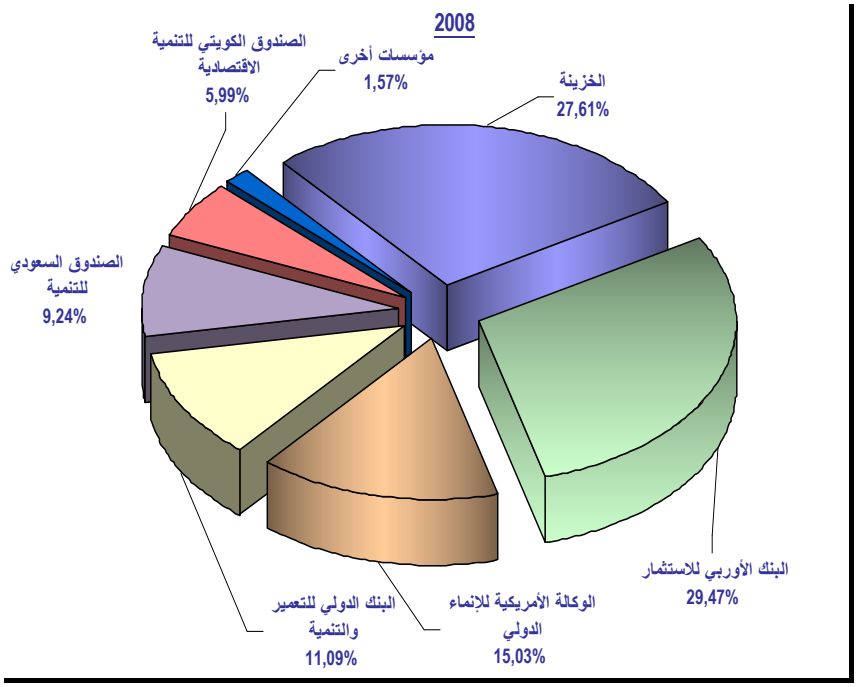

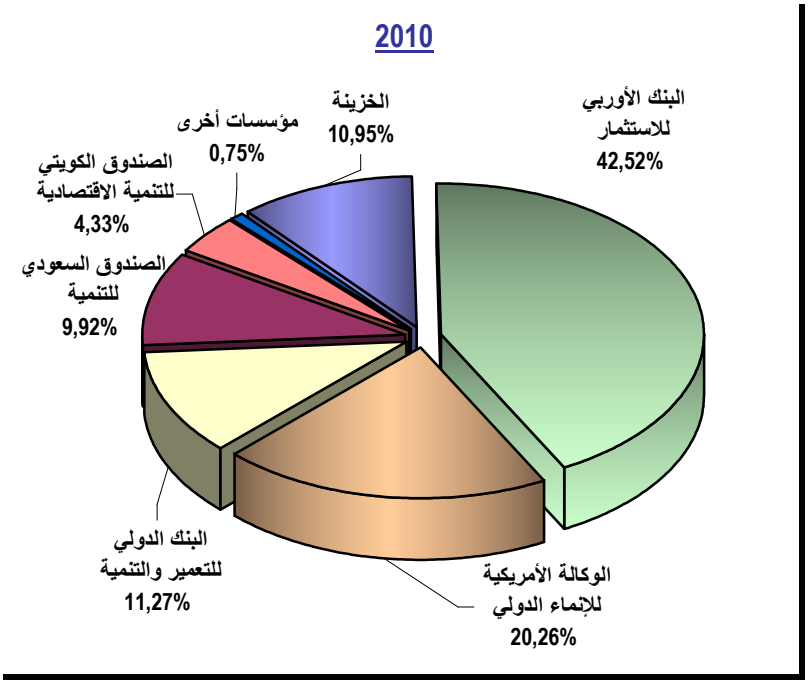

3.1.2.1 تحصيل قروض الخزينة خلال سنتي 2011 و 2012

1.3.1.2.1 القروض المبرمجة تحصيلها خلال سنة 2011

يبلغ مجموع الأقساط المبرمجة برسم قانون المالية لسنة 2011 ما قدره 72,69 مليون درهم برسم أصل القرض و13,78 مليون درهم برسم الفوائد المترتبة، وتتوزع هذه القروض حسب المؤسسات المقترضة كما يلي:

(بملايين الدراهم)

الهيئات المدينة	أصل الدين	الفوائد	المجموع
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب	21,48	3,32	24,80
الوكالات المستقلة	21,48	3,12	24,60
مجموعة العمران	17,64	2,22	19,86
الأبناك	5,44	2,53	7,97
المكتب الوطني للسكك الحديدية	3,84	0,23	4,07
الشركة المغربية لتأمين الصادرات	1,80	2,14	3,94
الجماعات المحلية	1,01	0,22	1,23
المجموع	**72,69**	**13,78**	**86,47**

2.3.1.2.1 الأقساط التي سيتم تحصيلها خلال سنة 2012

ومن المتوقع عدم منح أي قرض أو تسبيق برسم سنة 2012. في حين سيتم مواصلة تحصيل القروض التي سبق منحها وذلك وفقا للأقساط المتفق عليها مع المؤسسات المدينة.

(بملايين الدراهم)

الهيئات المدينة	أصل الدين	الفوائد	المجموع
الوكالات المستقلة	22,41	1,65	24,06
مجموعة العمران	17,64	1,74	19,38
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب	11,75	2,64	14,39
الأبناك	5,57	2,37	7,94
الشركة المغربية لتأمين الصادرات	1,95	1,99	3,94
الجماعات المحلية	1,03	0,09	1,12
العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين	0,45	0,08	0,53
المجموع	**60,80**	**10,56**	**71,36**

2.2.1 حسابات الانخراط في الهيئات الدولية

تبين هذه الحسابات المبالغ المدفوعة والمبالغ المسترجعة برسم مشاركة المغرب في الهيئات الدولية، وتتضمن في الجانب المدين مبلغ المشاركة الأصلية والمبلغ الإضافي، وفي الجانب الدائن المخصصات المالية المدفوعة لتصفية مبلغ المشاركة.

وقد تم تجميع الحسابات المذكورة في ثلاثة حسابات جديدة ابتداء من سنة 2005. ويتعلق الأمر بالحسابات التالية:

1.2.2.1 حساب الانخراط في مؤسسات بروتن وودز

يقوم هذا الحساب بضبط العمليات المتعلقة بانخراط المملكة المغربية في مؤسسات بروتن وودز، خصوصا منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركة المالية الدولية والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات. وتبلغ الحصص التي تملكها المملكة المغربية في رأسمال المؤسسات المذكورة إلى غاية سنة 2010 حوالي 18,01 مليون درهم مقابل 17,40 مليون درهم سنة 2009، تتوزع كما يلي:

مؤسسات بروتن وودز	حصة المغرب من رأسمال
عمليات مع الوكالة الدولية للتنمية	-
صندوق النقد الدولي	-
البنك الدولي للإعمار والتنمية	% 0,32
الشركة المالية الدولية	% 0,39
الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات	% 0,40

2.2.2.1 حساب الانخراط في الهيئات العربية والإسلامية

يقوم هذا الحساب بضبط العمليات المتعلقة بانخراط المملكة المغربية في الهيئات العربية والإسلامية. وتقدر المبالغ المدفوعة من طرف المملكة المغربية لهذا الغرض برسم

سنة 2010 بحوالي 35,66 مليون درهم مقابل 35,2 مليون درهم سنة 2009 و34,2 مليون درهم سنة 2008. ويتعلق الأمر بالهيئات التالية:

الهيئات العربية والإسلامية	حصة المغرب من رأسمال
الصندوق العربي لضمان الاستثمارات	7,60%
صندوقي الأقصى والقدس	5,00%
الشركة الإسلامية لتأمين القروض الممنوحة عن التصدير وضمان الاستثمارات	5,00%
صندوق النقد العربي	4,60%
الحساب الخاص لتمويل مشاريع القطاع الخاص بالدول العربية	2,41%
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	2,40%
الشركة العربية للاستثمار	1,70%
البنك العربي للتنمية الاقتصادية بإفريقيا	1,50%
المنظمة العربية للاستثمار والتنمية الفلاحية	0,60%
البنك الإسلامي للتنمية	0,57%
صندوق التضامن الإسلامي من أجل التنمية	0,19%
عمليات مع البنك المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية	-

بلغت مساهمات المغرب في رفع رأسمال الهيئات العربية والإسلامية برسم سنوات 2008، 2009 و 2010 على التوالي 34,15 مليون درهم و35,22 مليون درهم و36,40 مليون درهم.

3.2.2.1 حساب الانخراط في المؤسسات المتعددة الأطراف

يهدف هذا الحساب إلى ضبط العمليات المتعلقة بانخراط المملكة المغربية في المؤسسات المتعددة الأطراف كالبنك الإفريقي للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الأوربي للإنشاء والتعمير. وتبلغ الحصص التي تملكها المملكة المغربية في رأسمال هذه المؤسسات برسم سنة 2009 حوالي 1,21 مليون درهم مقابل 1,09 مليون درهم سنة 2008 . كما أن المغرب لم يقم، برسم سنة 2010، برفع حصة انخراطه في هذه المؤسسات . ويمكن تقديم حصة المغرب وفق التوزيع التالي:

المؤسسات المتعددة الأطراف	حصة المغرب من رأسمال
البنك الإفريقي للتنمية	%3,23
عمليات مع شركة شلتر أفريقيا	%0,92
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	%0,32

يصـــل المبلـــغ الإجمـــالي للمساهمـــات برســـم الانخـــراط في هذه المؤسسات الدولية ما قدره 54,41 مليون درهم سنة 2010، مقابل 53,83 مليون درهم و52,04 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2009 و2008. وقد مكن هذا المبلغ من رفع مجموع مساهمات المغرب في جميع الهيئات الدولية سنة 2010 إلى 2.557 مليون درهم،

مقابل 2.503 مليون درهم و 2.449 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2009 و2008.

وتتوزع مساهمات المغرب برسم الانخراط في الهيئات الدولية برسم سنوات 2008 و2009 و2010 وكذا توقعات سنتي 2011 و2012 كما يلي:

المؤسسات أو الهيئات	الإنجازات			التوقعات	
	2008	2009	2010	قانون المالية 2011	مشروع قانون المالية 2012
مؤسسات بروتن وودز	16,80	17,40	18,01	52,00	42,76
الهيئات العربية والإسلامية	34,15	35,22	36,40	116,00	150,00
المؤسسات المتعددة الأطراف	1,09	1,21	-	149,00	159,12
المجموع	**52,04**	**53,83**	**54,41**	**317,00**	**351,88**

3.2.1 حسابات العمليات النقدية

تتضمن هذه الفئة أساسا الحساب المسمى " فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية" الذي يبين الربح والخسارة المتعلقة بعمليات بيع وشراء العملة الصعبة الذي يقوم به بنك المغرب والذي سجل برسم سنة 2010 موارد وتحملات تصل على التوالي إلى 26,70 مليون درهم و 6,54 مليون درهم.

الفصل الثالث : الحصيلة المالية والمحاسبية للحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2010

يتناول هذا الفصل من التقرير تحليلا لبنية الموارد والتحملات المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2010 مقارنة مع سنتي 2009 و2008.

1.3.1 الموارد المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

تبلغ الموارد الإجمالية المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ما قدره 102.752 مليون درهم خلال سنة 2010 مقابل 97.998 مليون درهم سنة 2009 و80.711 مليون درهم سنة 2008، أي بزيادة متوسطة خلال الفترة 2008-2010 تصل إلى 12,83% سنويا.

تتكون موارد هذه الحسابات من العناصر التالية :

- المداخيل الضريبية والرسوم الخاصة والإتاوات المخصصة لهذه الحسابات. ويتعلق الأمر على الخصوص بما يلي :
  - حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة؛
  - الرسم المفروض على محور المحرك وحصة من حصيلة الرسوم الداخلية على استهلاك المواد البترولية والرسم الإضافي للتسجيل المخصص للصندوق الخاص بالطرق؛
  - الرسم على الإسمنت المرصد لصندوق التضامن للسكنى؛
  - نصف حصيلة الرسم حول التأمين المخصص لصندوق تضامن مؤسسات التأمين؛
  - جزء من حصيلة الرسم القضائي المخصص للصندوقين الخاصين لدعم المحاكم ومؤسسات السجون ؛
  - الاقتطاعات الجبائية على الاستيراد برسم المعادلات التسعيرية المحدثة على السكر والقمح اللين والمخصصة لصندوق دعم بعض المواد الغذائية؛
  - الإتاوات المدفوعة من طرف المغربية للألعاب والرياضات واليناصيب الوطنية وكذا الموارد المتأتية عن الخدمات الإشهارية بداخل المنشئات الرياضية التابعة لوزارة الشباب والرياضة المرصدة للصندوق الوطني لتنمية الرياضة.
- حصيلة البيع أو الخدمات المقدمة أو الغرامات، ومنها على الخصوص حصيلة بيع أراضي الملك الخاص للدولة المخصص للصندوق الخاص باستبدال أملاك الدولة؛
- جزء من حصيلة الغرامات والعقوبات المالية المخصصة لصندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي ولصندوق دعم الأمن الوطني؛
- القروض الممنوحة من طرف الدولة لتمويل البرامج السوسيو-اقتصادية؛
- إعانات الميزانية العامة؛
- الموارد المتوقعة بواسطة الإتفاقيات المبرمة بين الدولة والفاعلين العموميين والخواص الموجهة لتمويل عمليات وبرامج التنمية الطاقية؛
- موارد أخرى كالتحويلات المتأتية من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمبالغ المدفوعة برسم مساهمات الجماعات المحلية والمبالغ المدفوعة في إطار التعاون الدولي بالإضافة إلى المساهمات في شكل هبات.

يتبين من خلال تحليل بنية موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية لسنتي 2008 و2010 أهمية أرصدة المداخيل المرحلة والموارد الذاتية التي تشكل 93,5% من مجموع الموارد، في حين بلغت حصة إعانات الميزانية العامة من مجموع الموارد نسبة 6,5% من المجموع كما هو مبين في الرسم البياني أدناه.

2010

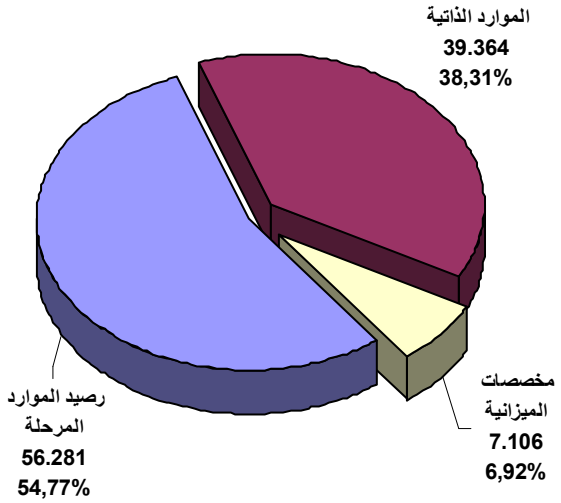

2008

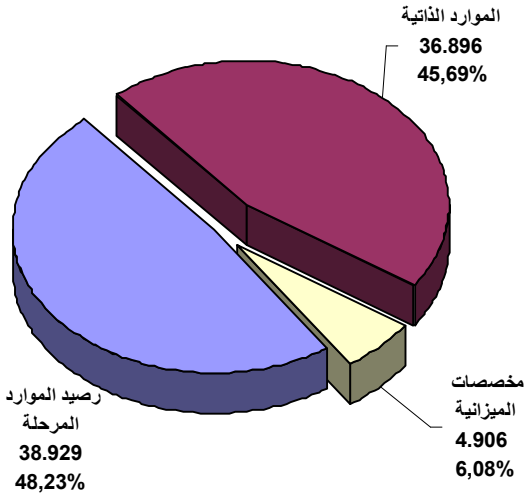

يستخلص من خلال هذا التحليل، أن حصة أرصدة المداخيل المرحلة ومخصصات الميزانية من مجموع موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة ، حيث انتقلت على التوالي من 48,23% سنة 2008 إلى 54,77% سنة 2010 ، بالمقابل انخفضت حصة الموارد الذاتية من مجموع الموارد بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من 45,69% سنة 2008 إلى 38,31% سنة 2010.

ويوضح الرسم البياني الموالي تطور موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية خلال الفترة 2008-2010.

تطور موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية خلال الفترة 2008-2010

(بملايين الدراهم)

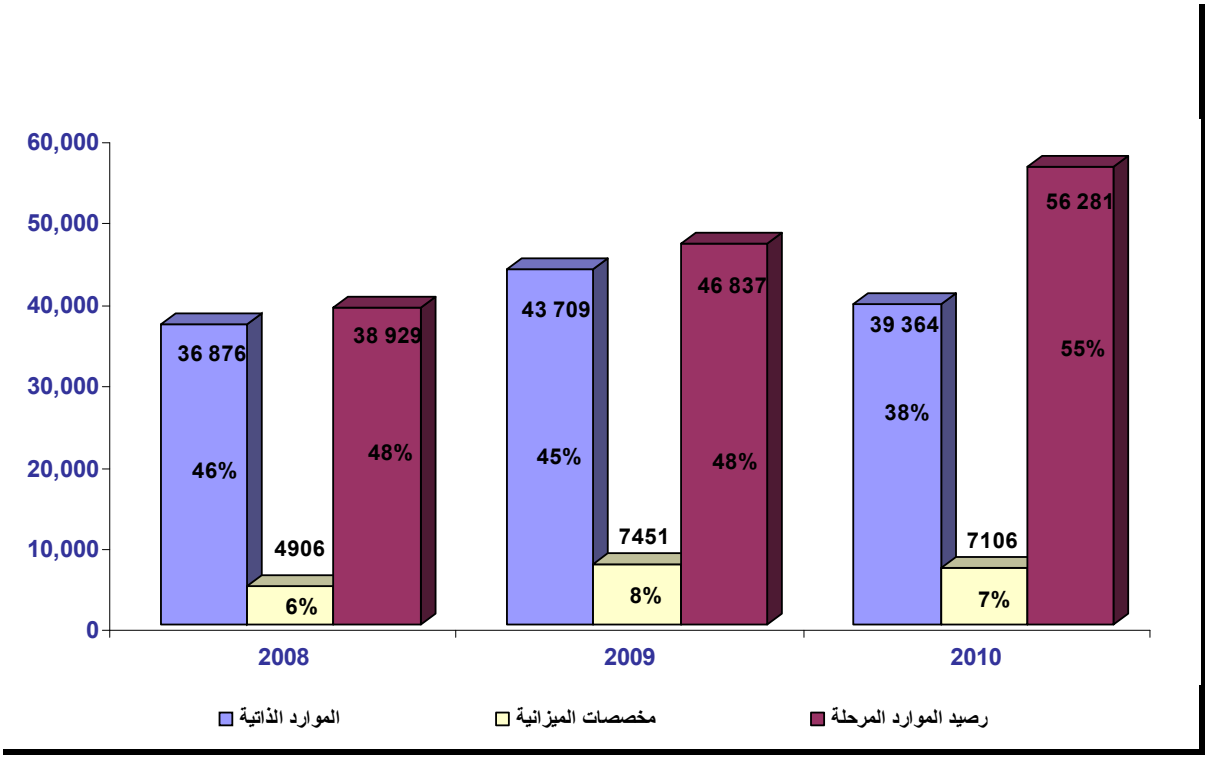

بعدما تم تسجيل تحسن ملحوظ سنة 2009 ، عرفت الموارد الذاتية وكذا مخصصات الميزانية انخفاضا ملحوظا برسم سنة 2010، إذ بلغت على التوالي 39.364 مليون درهم و 7.106 مليون درهم. في حين واصلت أرصدة الموارد المرحلة ارتفاعها خلال الفترة 2008-2010، إذ بلغت 56.281 مليون درهم خلال سنة 2010 و46.837 مليون درهم و38.929 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2009 و2008.

وهكذا، تم تسجيل 95,84% من المبلغ الإجمالي للموارد المحصلة من طرف الحسابات المرصدة لأمور خصوصية على مستوى 29 حسابا خلال الفترة 2008-2010 بما فيها الأرصدة المرحلة. ويتعلق الأمر أساسا بالحسابات التالية:

(بملايين الدراهم)

بيان الحسابات	موارد 2008	موارد 2009	موارد 2010
حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	23.829	26.317	27.791
الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	13.707	14.386	14.175
الصندوق الخاص لتمويل برامج اجتماعية – اقتصادية	6.237	6.467	6.643
صندوق تضامن مؤسسات التأمين	4.495	4.793	5.544
الصندوق الخاص بالطرق	3.793	4.592	4.891
صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	3.348	3.902	4.210
صندوق التنمية الطاقية	-	5.807	4.128
صندوق التنمية الفلاحية	2.632	2.987	3.314
صندوق التضامن للسكنى	2.668	2.245	2.074
الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	1.313	2.083	2.143
الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	1.338	1.891	2.269
حصيلة الخدمات المالية	1.546	2.139	2.885
الصندوق الخاص لدعم المحاكم ومؤسسات السجون	1.495	1.723	1.840
تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	1.387	1.586	1.725
صندوق مساندة بعض الراغبين في إنجاز مشاريع	1.261	1.431	1.516
صندوق مواكبة إصلاح النقل الحضري والرابط بين المدن	709	994	1.354
الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر	420	932	1.343
صندوق التنمية القروية	606	1.010	1.336
الصندوق الوطني الغابوي	1.257	1.217	1.252
صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية	669	749	1.063
صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	997	872	914
صندوق التبغ لمنح المساعدات	591	881	904
صندوق النهوض بتشغيل الشباب	869	1.018	860
صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة	373	437	852
الصندوق الخاص لحصيلة الضرائب المرصدة للجهات	861	945	905
صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	-	352	713
صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام	633	504	698
صندوق الاصلاح الزراعي	461	508	552
صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	-	1.081	525
المجموع	77.495	93.849	98.419
حسابات مرصدة لأمور خصوصية أخرى	3.216	4.149	4.333
المجموع العام	**80.711**	**97.998**	**102.752**

هذا، وتتكون موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2010 من الأرصدة المرحلة من سنة 2009 والتي بلغت 56.281 مليون درهم، تضاف إليها المداخيل الذاتية المنجزة خلال سنة 2010 والتي بلغت 39.364 مليون درهم، أي بانخفاض بنسبة 10% مقارنة مع سنة 2009. وتم تسجيل خلال سنة 2010 هذه المداخيل الذاتية بالأساس على مستوى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التالية :

(بملايين الدراهم)

– حصة الجماعات من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة:	19.227
– الصندوق الخاص لتمويل برامج اجتماعية – اقتصادية:	3.641
– الصندوق الخاص بالطرق:	2.826
– صندوق التضامن للسكنى:	1.673
– الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة:	1.437
– حصيلة الخدمات المالية:	1.217
– صندوق نفقات التجهيز ومحاربة البطالة:	986
– صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية:	907
– صندوق التنمية الفلاحية:	851
– صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:	836

إجمالا، سجلت الحسابات التي تتولى تدبيرها القطاعات المكلفة بالداخلية والاقتصاد والمالية والفلاحة والصيد البحري والتجهيز والنقل والإسكان والتعمير والتهيئة المجالية، حوالي 91,7% من مجموع المداخيل الذاتية للحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2010.

الموارد الذاتية للحسابات المرصدة لأمور خصوصية
حسب القطاع المستفيد برسم سنة 2010 (بملايين الدراهم)

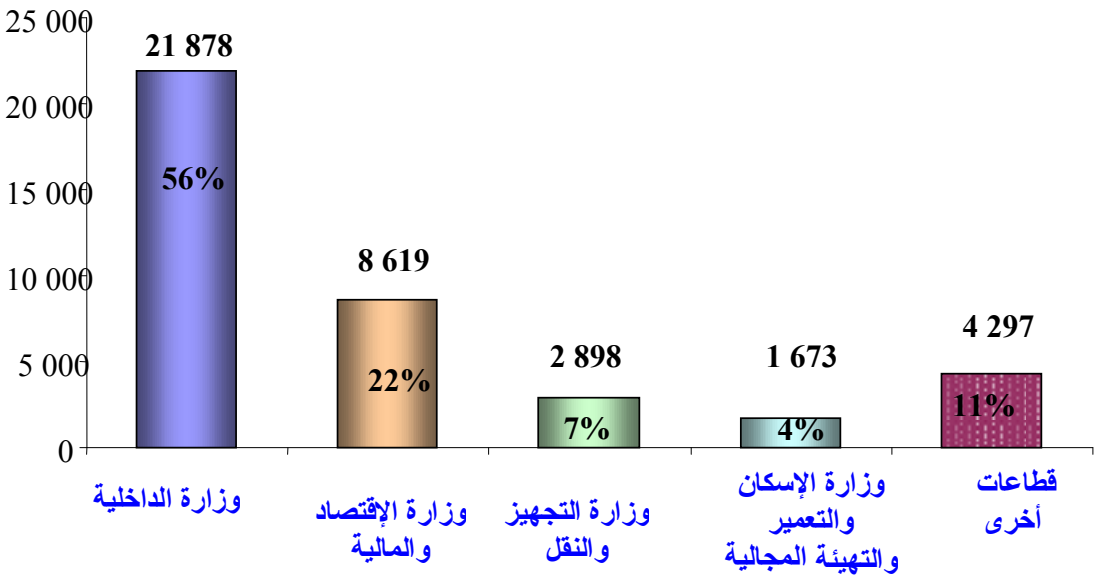

وفي ما يخص إعانات الميزانية العامة التي استفادت منها الحسابات المرصدة لأمور خصوصية سنة 2010، فقد بلغت 7.106 مليون درهم مقابل 7.451 مليون درهم و4.906 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2009 و2008. وقد همت هذه المبالغ برسم سنة 2010 بالأساس الحسابات التالية:

(بملايين الدراهم)

– صندوق التنمية الفلاحية.....	1.677
– صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.....	1.400
– الحساب الخاص بالصيدلية المركزية.....	843
– الصندوق الوطني لتنمية الرياضة.....	729
– صندوق التنمية القروية	500
– تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة.....	340
– صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة.....	315
– الصندوق الوطني لحماية و تحسين البيئة.....	224
– مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن.....	200
– صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.....	200
– الصندوق الخاص بالطرق.....	150
– الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر.....	134
– صندوق تنمية الصيد البحري.....	120
– صندوق النهوض بتشغيل الشباب	114
– الصندوق الوطني للعمل الثقافي.....	112

2.3.1 تحملات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

بلغ مجموع النفقات التي تم الأمر بصرفها سنة 2010 في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ما قدره 44.294 مليون درهم، بزيادة بنسبة 6,18 % مقارنة مع سنة 2009. يمثل هذا المبلغ 69,44% من المبلغ الإجمالي للنفقات المسجلة على مستوى مجموع الحسابات الخصوصية للخزينة و35,57% من مجموع الموارد المعبأة.

إجمالا، تم تسجيل 89,62% من النفقات المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم 2010 من طرف الوزارات المكلفة بالداخلية (54,63%) والاقتصاد والمالية (14,01%) والتجهيز والنقل (6,21%) والفلاحة والصيد البحري (5,05%) والإسكان والتعمير والتهيئة المجالية (3,56%) والصحة (2,47%) والشباب والرياضة (2,35%) والمياه والغابات (1,34%).

وقد همت النفقات المنجزة برسم سنة 2010 في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العمليات الأساسية التالية :

- برامج التنمية المحلية والجهوية بمبلغ 20.809 مليون درهم، أي 46,98% من النفقات الإجمالية المنجزة. وقد تمت برمجة هذا المبلغ في إطار الحسابين : "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة " و"حصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات" ؛
- عمليات الاستثمار بمبلغ إجمالي يقدر ب 8.804 مليون درهم. ويتعلق الأمر على الخصوص بالعمليات المتعلقة بالبنيات الأساسية بالعالم القروي من خلال شق المسالك الطرقية والتزويد بالماء الصالح للشرب (الصندوق الخاص بالطرق والصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب) وبناء وتجهيز البنيات التحتية الرياضية (الصندوق الوطني لتنمية الرياضة) وإنعاش القطاع الفلاحي وحماية المجالات الغابوية (صندوق التنمية الفلاحية والصندوق الوطني الغابوي) وتعزيز وحماية القدرات الإنتاجية الطاقية (صندوق التنمية الطاقية) والتطهير السائل وتصفية المياه المستعملة ومحاربة أثار الكوارث الطبيعية (صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة وصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية)؛
- محاربة مدن الصفيح وإعادة هيكلة السكن غير اللائق (صندوق التضامن للسكنى) بمبلغ 1.576 مليون درهم؛
- برامج تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة بمبلغ 1.522 مليون درهم؛
- اقتناء المعدات الطبية والمواد الصيدلية (الصندوق الخاص بالصيدلية المركزية) بمبلغ 1.096 مليون درهم؛
- اقتناء العقارات وكذا بناء وتجهيز المباني المملوكة للدولة (الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة) بتكلفة تقدر ب1.008 مليون درهم؛
- دعم المواد الأساسية كالسكر والدقيق. في هذا الإطار، بلغت دفوعات صندوق دعم أسعار بعض المواد الأساسية ما قدره 880 مليون درهم، تضاف إليها النفقات المدرجة في الميزانية العامة (فصل التكاليف المشتركة) والتي بلغت 14.987 مليون درهم، منها 2.357 مليون درهم برسم دعم المواد الأساسية و12.630 مليون درهم من أجل تغطية تحملات دعم المواد البترولية. وبذلك، بلغت التحملات الإجمالية المنجزة برسم المقاصة سنة 2010 ما قدره 15.867 مليون درهم ؛
- إنعاش الاستثمار الخاص ودعم تنمية الاقتصاد بكلفة تصل إلى 3.931 مليون درهم، تم إنجازها على الخصوص في إطار الصندوق الخاص لتمويل برامج اجتماعية –

اقتصادية (3.671 مليون درهم) و صندوق النهوض بتشغيل الشباب (154 مليـــون درهم) وكذا صندوق إنعاش الاستثمارات (106 مليون درهم)؛

- التنمية البشرية عبر إنجاز برامج تقليص العجز الاجتماعي ومحاربة الهشاشة وإنعاش الأنشطة المدرة للدخل. وقد بلغت النفقات المنجزة خلال ســنة 2010 برســم هــذه البرامج في إطار صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشــرية مــا قــدره 2.165 مليون درهم.

هذا، وقد تم تسجيل أكثر من 84,21% من النفقات المدرجة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2010 من طرف الحسابات التالية :

(بملايين الدراهم)

– حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	20.255
– الصندوق الخاص لتمويل برامج اجتماعية واقتصادية	3.671
– الصندوق الخاص بالطرق	2.749
– صندوق التنمية الفلاحية	2.167
– صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2.165
– صندوق التضامن للسكنى	1.576
– تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	1.522
– الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	1.096
– الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	1.039
– الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1.008

3.3.1 أرصدة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

يتبين من خلال مقارنة المبلغ الإجمالي للموارد السنوية ونفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية بما فيها الرصيد المرحل، أن هذه الحسابات حققت رصيدا إيجابيا يصل إلى 58.458 مليون درهم سنة 2010 مقابل 56.281 مليون درهم و46.837 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2009 و2008، أي بزيادة متوسطة برسم السنوات المعنية تصل إلى حوالي 12,02%.

(بملايين الدراهم)

بيـــــــان	2008	2009	2010 (مؤقتة)
مجموع الموارد السنوية	80.711	97.998	102.752
مجموع النفقات	33.874	41.717	44.294
الرصيد المرحل للسنة الموالية	**46.837**	**56.281**	**58.458**

وفي ما يخص الرصيد السنوي، الذي يمثل الفرق بين المداخيل والنفقات المنجزة خلال السنة، فقد بلغ على التوالي خلال سنوات 2008 و2009 و2010 ما قدره 7.908 مليون درهم و9.444 مليون درهم و2.177 مليون درهم.

تطـور الرصيـد السنـوي للحسابات المرصدة لأمور خصوصية
خلال الفترة 2008-2010 (بملايين الدراهم)

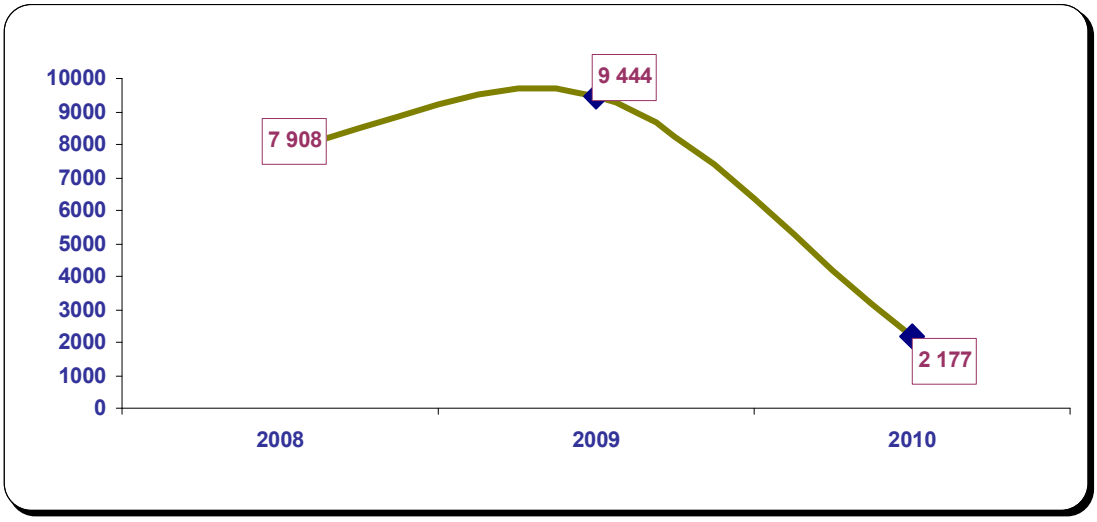

ويلاحظ أنه تم تسجيل نسبة 84% من رصيد السنـــة المالية 2010 على مستوى الحسابات التالية:

- صندوق تضامن مؤسسات التأمين.....: 751 مليون درهم؛
- حصيلة الخدمات المالية.....: 645 مليون درهم؛
- الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة.....: 429 مليون درهم.

القسم الثاني : حصيلة برامج العمل المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2010

تبين حصيلة أهم إنجازات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية حسب مجالات عملها أهمية الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل المساهمة في التنمية المجالية والنهوض بالاستثمار العمومي وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وقد بلغ مجموع النفقات المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2010 ما قدره 44.294 مليون درهم مقابل 41.716 مليون درهم و 33.874 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2009 و2008 أي بزيادة سنوية بنسبة 14,35%. وتتوزع النفقات المنجزة برسم سنة 2010 حسب مجالات التدخل كما يلي:

(بملايين الدراهم)

- مجال التنمية المحلية..... 20.809 أي 47%؛
- مجال التنمية الاجتماعية و البشرية ... 7.535 أي 17%؛
- مجال البنيات التحتية..... 5.602 أي 13%؛
- مجال الإنعاش الاقتصادي والمالي..... 3.947 أي 9%؛
- المجال الفلاحي والصيد البحري..... 3.201 أي 7%؛
- مجالات أخرى..... 3.200 أي 7%.

توزيع النفقات المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية حسب مجالات تدخلها (بملايين الدراهم)

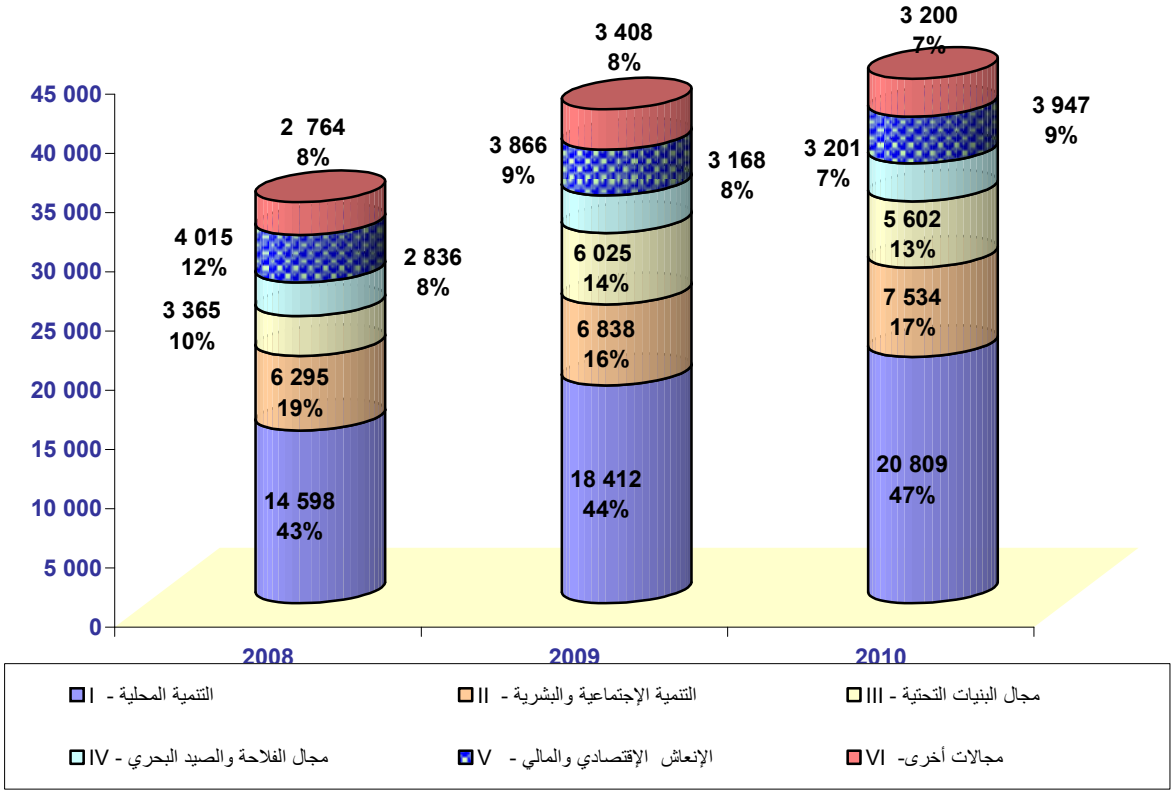

حصة النفقات المنجزة على مستوى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية حسب مجال تدخلها خلال سنة 2010

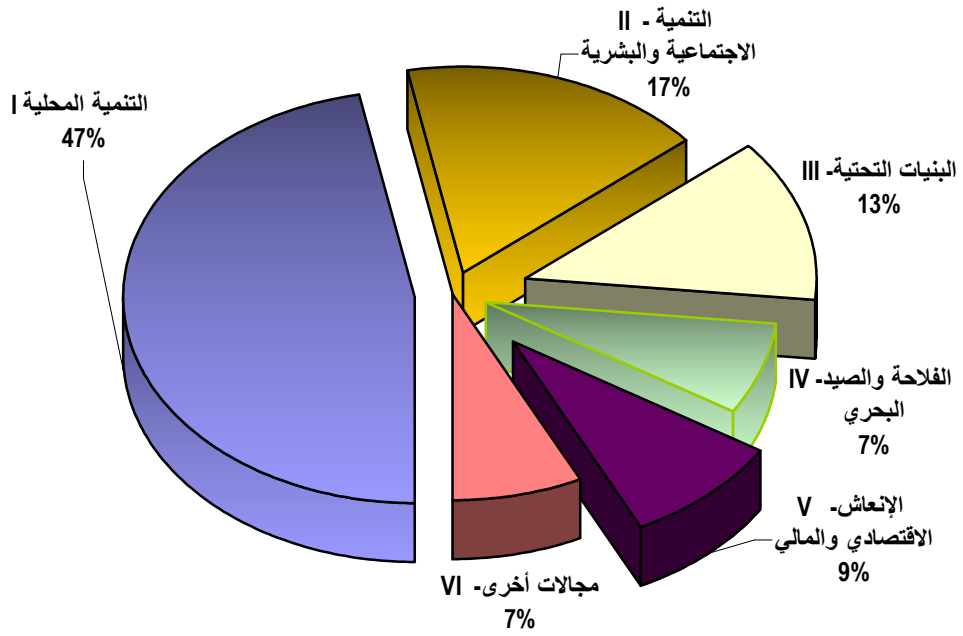

الفصل الأول: التنمية المحلية

يعتبر كل من الحساب المرصد لأمور خصوصية "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" وحساب "الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات" من الآليات الفاعلة في مجال التنمية المحلية حيث يمثلان إجمالا 47% من مجموع النفقات المنجزة برسم سنة 2010 في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية.

تطور مداخيل ونفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية في مجال التنمية المحلية برسم سنوات 2008 و2009 و2010

(بملايين الدراهم)

	المداخيل (*)			النسبة المتوسطة	النفقات			النسبة المتوسطة
	2008	2009	2010		2008	2009	2010	
I. التنمية المحلية								
حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	23 829	26 317	27 791	8,00%	14 023	17 752	20 255	20,18%
الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	861	945	905	2,52%	575	660	554	-1,84%
المجموع العام	**24 690**	**27 262**	**28 696**	**7,81%**	**14 598**	**18 412**	**20 809**	**19,39%**
التطور السنوي ب %	**-**	**10%**	**5%**		**-**	**26%**	**13%**	

(*) بما فيها المبالغ المرحلة.

تطور مداخيل ونفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية في مجال التنمية المحلية برسم سنوات 2008 و 2009 و 2010 (بملايين الدراهم)

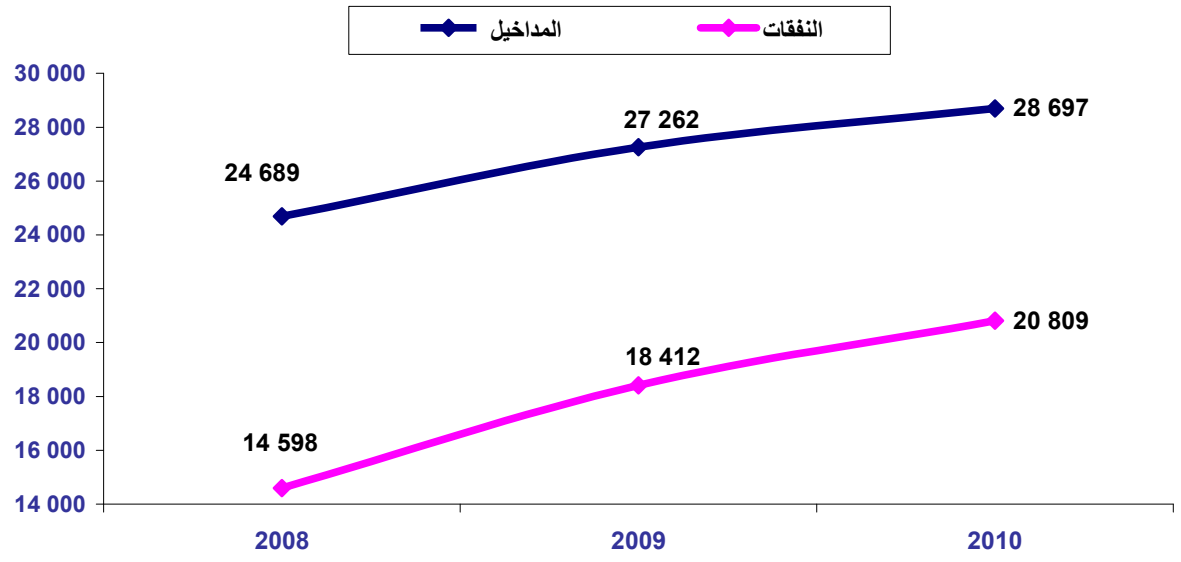

1.1.2 حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة

تم إحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" سنة 1986 ويهدف إلى ضبط الحسابات المتعلقة بالحصة المرصدة للجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة وذلك طبقا لمقتضيات المادة 65 من القانون رقم 30.85 بشأن الضريبة على القيمة المضافة.

وتُدرج هذه الحصة من الضريبة ضمن مداخيل ميزانيات الجماعات المحلية. وتهدف إلى تغطية مختلف النفقات التي تتحملها، وتنقسم إلى أربعة أصناف من المخصصات:

- المخصصات الإجمالية المرصدة لتغطية مختلف نفقات تسيير الجماعات المحلية. وتُوزع هذه المخصصات خلال بداية كل سنة مالية على ميزانيات مختلف الجماعات المحلية حسب معايير تتعلق أساسا بعدد السكان والتوزيع الترابي للأقاليم والعمالات والإمكانيات الجبائية وتطور الموارد الذاتية للجماعات؛
- المخصصات الخاصة المرصدة لتمويل مشاريع الاستثمار؛
- مخصصات التكاليف المحولة من طرف الدولة إلى الجماعات المحلية والموجهة إلى تغطية النفقات التي تهم برامج تأهيل البنيات الأساسية كالكهرباء والتزويد بالماء الصالح للشرب والتجهيزات القروية؛
- مخصصات التكاليف المشتركة وتهدف إلى تمويل تكاليف التسيير والتجهيز غير المجزأة التي تستفيد منها مجموعة من الجماعات كمساهمة الجماعات المحلية في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتجهيزات المشتركة والوقاية المدنية والعمليات المرتبطة بالدراسات والتكوين.

بلغ الحد الأقصى لموارد ونفقات حساب "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" المتوقع في قانون المالية لسنة 2010 ما قدره 17.802,86 مليون درهم.

في حين بلغت المداخيل المنجزة في إطار هذا الحساب برسم سنة 2010، حوالي 19.226,50 مليون درهم مقابل 16.212 مليون درهم خلال سنة 2009 و18.368,8 مليون درهم سنة 2008. وقد عرفت الإعتمادات المرصدة في إطار هذا الحساب ارتفاعا ملحوظا بمعدل سنوي بنسبة 20%، إذ انتقلت من 14.023 مليون درهم خلال سنة 2008 إلى 20.255 مليون درهم سنة 2010 وذلك من أجل تعزيز الدعم المالي لتدخلات الجماعات المحلية.

وأخـــذا بعين الاعتبار للفائض المسجل خلال سنة 2009 تم رفع الحد الأقصـــى للموارد والنفقات سنة 2010 بواسطة قرار وزير الاقتصـــاد والماليـــة إلى 25.311,32 مليون درهم مقابل 28.172,32 مليـــون درهـــم خلال سنة 2009، منها مبلغ 20.255,32 مليون درهم أي 80% تمثل النفقات المنجزة.

وفي إطار تبسيط مسلسل إعداد وتنفيذ ميزانيات الجماعات المحلية وطبقا لمقتضيات القانون رقم 08-45 المتعلق بتنظيم مالية الجماعات المحلية ومجموعاتها، لم تعد وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الميزانية) تمارس الرقابة القبلية على ميزانيات الجماعات المذكورة.

تعتبر برامج استعمال نفقات حساب "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة"، الوثائق الوحيدة المتوفرة حاليا والمحددة للتوقعات المالية لاستعمال حصة الضريبة المذكورة. ويمكن توزيع النفقات حسب طبيعتها وأصناف الجماعات المحلية المستفيدة كما يلي:

(بملايين الدراهم)

المخصصات	2009	2010	الفرق ب%
مخصصات إجمالية (التسيير)	**10.553,39**	**10.953,94**	**3,80**
- العمالات والأقاليم	**2.744,19**	**2 839,84**	**3,49**
- الجماعات الحضرية	**4.110,83**	**4363,25**	**6,14**
- الجماعات القروية	**3.698,37**	**3 750,85**	**1,42**
مخصصات خاصة (التجهيز)	**13.969,34**	**9 409,74**	**- 32,64**
مخصصات التكاليف المحولة	**570**	**420,00**	**-26,32**
مخصصات التكاليف المشتركة	**3.079,59**	**4.527,63**	**47,02**
المجموع	**(*) 28.172,32**	**(*) 25. 311,31**	**-10,16**

(*) اخذا بعين الاعتبار رفع الحد الأقصى للتحملات

وقد بلغت المخصصات الإجمالية 10.953,94 مليون درهم، أي 43% من مجموع حصة الضريبة على القيمة المضافة الموجهة للجماعات المحلية، وساهمت في تمويل نفقات تسيير جميع الجماعات المحلية بكل أصنافها.

في حين بلغت المخصصات الخاصة المتعلقة بالاستثمار 9.409,74 مليون درهم ومكنت من تمويل عمليات ذات طابع استثنائي أو ظرفي تتعلق بمجهودات الجماعات المحلية في مجال إنجاز البنيات التحتية والتأهيل والتنمية الحضرية وحماية البيئة (تطهير السائل وتدبير النفايات) ومكافحة الأوبئة وآثار الكوارث الطبيعية.

وفي ما يخص مخصصات التكاليف المحولة إلى الجماعات المحلية، فقد بلغت 420 مليون درهم أي 2% من مجموع حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة. وقد مكنت هذه المخصصات من تمويل برامج تتعلق بإنجاز التجهيزات الأساسية خصوصا بالعالم القروي وذلك في إطار البرامج الوطنية التالية: برنامج الكهربة القروية الشاملة والبرنامج الشامل للتزود بالماء الصالح للشرب والبرنامج الوطني للطرق القروية.

وقد بلغت مخصصات التكاليف المشتركة 4.527,63 مليون درهم والتي تهدف إلى تغطية النفقات المشتركة للجماعات المحلية وكذا تلك المرتبطة بمساهمة هذه الجماعات في تمويل بعض البرامج السوسيو اقتصادية المنجزة في إطار الإنعاش الوطني والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتغطية النفقات المشتركة وغير القابلة للتجزيء والوكالات الوطنية للتنمية ومؤسسة محمد السادس للتضامن(عملية رمضان).

توزيع النفقات حسب طبيعتها برسم سنة 2010

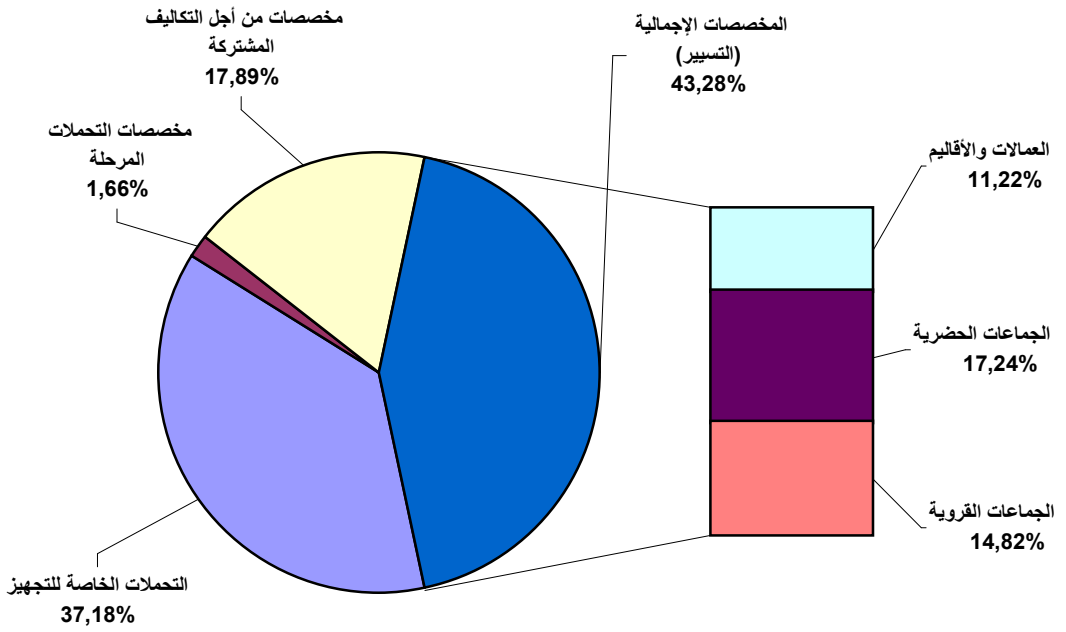

ومن ناحية أخرى، تقدر تحملات هذا الحساب برسم سنة 2011 بحوالي 20.093,56 مليون درهم، تتوزع حسب طبيعتها كما يلي :

(بملايين الدراهم)

المخصصات الإجمالية للتسيير.....	11.386,88
مخصصات التجهيز (الخاصة والمرحلة).....	4.102,07
مخصصات التكاليف المشتركة.....	4.604,61

2.1.2 الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات

تم إحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات" سنة 1999 وتدرج فيه حصص الجهات من حصيلة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المرصدة من طرف الدولة للجهات طبقا لمقتضيات القانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهات.

ويتم تحديد الحصص الضريبية المخصصة للجهات سنويا بمقتضى قانون المالية ويوزع النصف الأول من موارد الصندوق المذكور بحصص متساوية بين الجهات أما النصف الثاني فيُوزع حسب معايير ترتبط بعدد سكان ومساحة الجهات المستفيدة.

وقد بلغت حصة الضرائب على الشركات وعلى الدخل المرصدة للجهات برسم سنة 2010 ما قدره 554 مليون درهم مقابل 660 مليون درهم و575 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2009 و 2008.

تطور المبلغ الإجمالي لحصة الجهات من حصيلة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل برسم الفترة 2008-2010 (بملايين الدراهم)

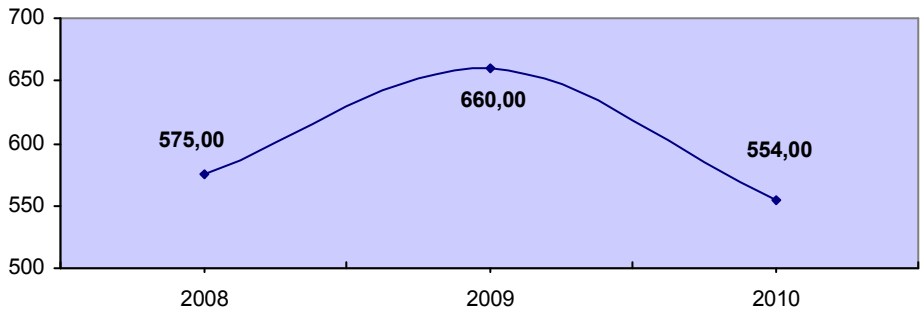

هذا، وقد بلغ سقف الاعتمادات المبرمجة في إطار هذا الحساب برسم سنة 2010 إلى 652,19 مليون درهم مقابل 723,83 مليون درهم سنة 2009، تم توزيع هذا المبلغ على الجهات 16 كما يلي:

(بملايين الدراهم)

الجهة	الحصص من الضرائب المدفوعة	
	2009	2010
واد الذهب- لكويرة	40,18	36,20
العيون- بوجدور- الساقية الحمراء	34,91	31,45
كلميم – السمارة	43,52	39,21
سوس- ماسة – درعة	60,21	54,25
الغرب- شراردة – بني حسن	40,64	34,85
الشاوية – ورديغة	39,80	35,86
مراكش- تانسيفت – الحوز	54,85	49,42
الجهة الشرقية	50,30	45,31
الدار البيضاء الكبرى	55,72	50,21
الرباط- سلا -زمور – زعير	45,41	40,92
دكالة- عبدة	42,33	38,14
تادلة- أزيلال	37,98	34,22
مكناس تافيلالت	49,75	44,83
فاس- بولمان	39,45	35,55
تازة –الحسيمة- تاونات	42,10	37,94
طنجة -تطوان	46,68	43,83
المجموع	**723,83**	**652,19**

ومن المتوقع أن يصل مبلغ التحملات برسم هذا الحساب ما قدره 667,02 مليون درهم خلال سنة 2011.

تهدف هذه التحملات إلى تمويل تدخلات الجهات على المستوى المحلي والتي تتعلق أساسا بما يلي:

- إنعاش الإستثمار عبر إحداث مناطق صناعية ومناطق للأنشطة الاقتصادية؛
- حماية البيئة ؛
- إنعاش التكوين المهني والتشغيل والأنشطة السوسيو ثقافية؛
- إنجاز مشاريع التجهيز المدرسي والبنيات التحتية الأساسية للصحة.

الفصل الثاني: التنمية الاجتماعية والبشريـــــة

1.2.2 صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تم إحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" سنة 2005 بمقتضى مرسوم صادق عليه البرلمان في إطار قانون المالية لسنة 2006. ويهدف هذا الحساب إلى ضبط موارد ونفقات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وقد تمت ترجمة هذه المبادرة إلى برامج و مشاريع مندمجة وملموسة تتوزع عبر برنامجين وطنيين يهمان مجموع أقاليم وعمالات المملكة وبرنامجين خاصين يهمان 403 جماعة قروية و264 حيا حضريا. وتم تحديد هذه الأحياء على مستوى 30 مدينة تضم ساكنة إجمالية تصل إلى 2,5 مليون نسمة.

وتمثل ساكنة هذه الاحياء نسبة 16% من الساكنة الحضرية الوطنية و22% من الساكنة المعنية بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتعاني هذه الأحياء من المشاكل التالية:

- عجز في البنيات الاجتماعية الأساسية؛
- نسبة مرتفعة للهدر المدرسي؛
- نسبة بطالة عالية؛
- انتشار السكن غير اللائق؛
- فقر وضعف مداخيل الأسر؛
- نسبة عالية من تهميش النساء والشباب؛
- غياب إمكانيات التكوين والإندماج.

على هذا الأساس، تهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى إنجاز الأهداف الأساسية التالية :

- تقليص العجز الاجتماعي على الخصوص في الأحياء الحضرية الفقيرة والجماعـــات القروية الأكثر خصاصا عبر تحسين الولـــوج للتجهيـــزات والخـــدمات الاجتماعيـــة الأساسية؛
- إنعاش الأنشطة المدرة للدخل القار والمحدثة لمناصب الشغل؛
- تقديم المساعدة للأشخاص الموجودين في وضعية صعبة وذوي الاحتياجات الخاصة.

ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد المبادرة الوطنية للتنمية الوطنية على التضامن والشراكة والتعاقد والتشاور، ويتم إنجازها بفضل تفعيل استراتيجيتين أساسيتين: الأولى تتعلق بتكوين وتعزيز القدرات والثانية تهم التواصل والقرب. وفي هذا الإطار، استفاد حوالي 20.000 فاعل، يمثلون المنتخبين والنسيج الجمعوي والأطر الإدارية وأجهزة الحكامة، من برامج تكوينية خاصة لفائدة 290.000 رجل / يوم / تكوين وذلك منذ انطلاق المبادرة.

ويتواصل اليوم مجهود ترسيخ هذه المبادرة عبر وضع إطار لتكامل السياسات القطاعية العمومية، علما أن المبلغ الإجمالي المخصص للمبادرة برسم الفترة 2006-2010 تم تحديده في مبلغ 10 ملايير درهم ويتوزع كما يلي:

(بملايين الدراهم)

	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع	%
الميزانية العامة	1.000	1.100	1.200	1.300	1.400	6.000	%60
الجماعات المحلية	300	350	400	450	500	2.000	%20
التعاون الدولي	200	300	400	500	600	2.000	%20
المجموع	1.500	1.750	2.000	2.250	2.500	10.000	%100

1- مكونات برنامج 2006-2010 للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

- **برنامج محاربة الفقر بالمجال القروي** ويهم 403 جماعة قروية الأكثر خصاصا بنسبة فقر تساوي أو تفوق 30% وتضم 3,75 مليون نسمة. ويهدف هذا البرنامج إلى تقليص العجز الاجتماعي عبر تحسين الولوج إلى التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة ومحاربة الأمية والتزويد بالماء الصالح للشرب والربط بالشبكة الكهربائية والطرق وتنمية الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل. ويتم تحديد الغلاف المالي الإجمالي المخصص لكل إقليم أو عمالة برسم الفترة 2006-2010 على أساس عدد الجماعات المعنية مع تحديد مبلغ أدنى لكل جماعة في 5 ملايين درهم.

- **برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالمجال الحضري** ويهم 264 حيا حضريا يضم 2,5 مليون نسمة تعاني من الإقصاء المرتبط أساسا بالكثافة السكانية الحضرية وبظروف السكن. ويهدف هذا البرنامج إلى تقليص الفقر والإقصاء الاجتماعي عبر تحسين الولوج إلى التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم ومحاربة الأمية والقضاء على السكن غير اللائق والربط بشبكة التطهير وتنمية الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل. ويتم تحديد الغلاف المالي الإجمالي برسم الفترة 2006-2010 المخصص لفائدة كل إقليم وعمالة على أساس عدد الأحياء المعنية ومبلغ أدنى مخصص لكل حي مستفيد يقدر ب 8 ملايين درهم.

- **برنامج محاربة الهشاشة** ويهم الأشخاص الذين يعانون من التهميش ويوجـــدون فـــي وضعية صعبة. ويرمي هذا البرنامج إلى تشجيع إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص والرفع من جودة الخدمات المقدمة من طرف المراكز المتخصصة وإحداث قدرات إضـــافية لاستقبال 50.000 شخص. وتتوزع العمليات المبرمجة في إطار هذا البرنامج علـــى ثلاثة مجالات للتدخل، ويتعلق الأمر بالدعم المادي للجمعيات المتدخلة فـــي ميـــادين محاربة الهشاشة وتأهيل مراكز الاستقبال وبناء وتجهيز مراكـــز اســـتقبال جديـــدة . ويتكون الغلاف المالي المخصص لكل جهة خلال الفترة 2006-2010 مـــن منحـــة تقدر ب 20 مليون درهم ومن مساهمة تكميلية تحدد حسب عدد السكان الحضـــريين للجهة المعنية.

- **البرنامج الأفقي** ويهدف إلى تمويل عمليات ذات تأثير قوي على التنمية البشرية عبر مشاريع وعمليات لتعزيز القدرات المحلية للمتدخلين في مشاريع المبـــادرة الوطنيـــة للتنمية البشرية. كما يرمي هذا البرنامج إلى تقديم الدعم للمشاريع والعمليات الأفقيـــة الهادفة إلى إنعاش وضمان ديمومة مقاربة المبادرة الوطنيـــة والســـهر علـــى تنفيـــذ عملياتها من خلال التكوين وتقديم المساعدة التقنيـــة للمتـــدخلين المحليـــين. ويتكـــون الغلاف المالي الإجمالي المخصص لهذا البرنامج خلال الفتـــرة 2006-2010 مـــن جزء قار يقدر بـــ 10 ملايين درهم لكل إقليم أو عمالة ومن جزء إضافي يحدد حسب عدد السكان المعنيين.

2-حصيلة إنجازات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم الفترة 2005-2010

عرفت الفترة 2005-2010 انطلاق 23.500 مشروع لفائدة 5.690.000 مستفيد مباشر تطلبت غلافا ماليا يصل إلى 14 مليار درهم، ساهمت فيه المبادرة بمبلغ يصل إلى 8,4 مليار درهم، أي بنسبة 60%.

وتتوزع هذه المشاريع حسب البرامج على الشكل التالي:

- **برنامج محاربة الفقر بالعالم القروي**

  - 7.073 مشروعا استفاد منه حوالي 1.700.000 نسمة بمبلغ إجمالي يصل إلـــى 2.700 مليون درهم، ساهم فيه حساب دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 2.100 مليون درهم، أي بنسبة 76% .

برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالمجال الحضري

- 4.351 مشروعا استفاد منه حوالي 1.700.000 نسمة بمبلغ إجمالي يصل إلـــى 4.100 مليون درهم، ساهم فيه هذا الحساب بمبلغ 2.200 مليون درهم، أي بنسبة 53% .

برنامج محاربة الهشاشة

- 2.360 مشروعا استفاد منه حوالي 590.000 نسمة بمبلغ إجمـــالي يصـــل إلـــى 2.900 مليون درهم، ساهم فيه هذا الحساب بمبلغ 1.900 مليون درهم، أي بنسبة 64% .

البرنامج الأفقـــــي

- 9.937 مشروعا استفاد منها حوالي 1.700.000 نسمة بمبلغ إجمالي يصل إلـــى 4.300 مليون درهم، ساهم فيه هذا الحساب بمبلغ 2.300 مليون درهم، أي بنسبة 52%.

حصيلة إنجازات برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
برسم الفترة 2005-2010

البرنامج	عدد المشاريع	الكلفة الإجمالية بملايين الدراهم	مساهمة الحساب بملايين الدراهم	نسبة التأثير المتوقعة
البرنامج القروي	7.073	2.700	2.100	**76 %**
البرنامج الحضري	4.351	4.100	2.200	**53 %**
محاربة الهشاشة	2.360	2.900	1.900	**64 %**
البرنامج الأفقي	9.937	4.300	2.300	**52 %**
المجموع	**23.721**	**14.000**	**8.500**	**60 %**

توزيع عدد مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب البرامج خلال الفترة 2005-2010

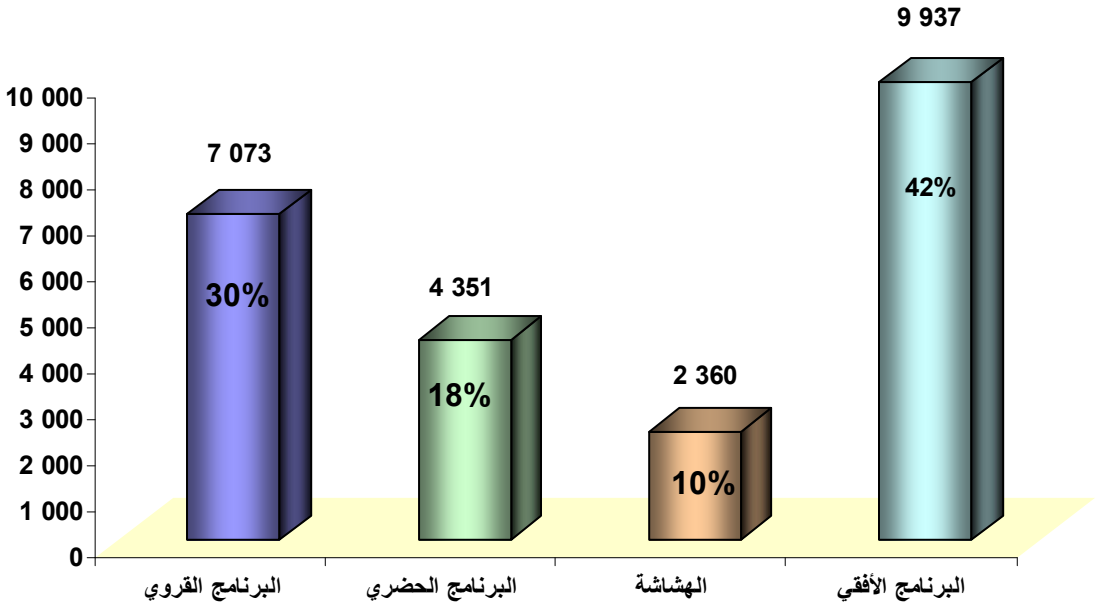

هذا، وساهم صندوق دعم المبادرة في تمويل عملية "1.000.000 محفظة" لفائدة 3.677.034 تلميذا بالتعليم المدرسي الابتدائي والإعدادي بمبلغ إجمالي يصل إلى 60 مليون درهم.

انتقلت الإعتمادات المالية المفوضة برسم الفترة 2006-2010 من 1.467,87 مليون درهم إلى 3.649,41 مليون درهم مسجلة بذلك معدل ارتفاع سنوي بنسبة 26%.

أما فيما يخص إعتمادات الإلتزام واعتمادات الأداء فقد تطورت على التوالي بنسبة 34% و58% كمعدل سنوي خلال نفس الفترة. وبلغت هذه النسب برسم سنة 2010 على التوالي 96% و59% مقابل 74% و24% سنة 2006.

يتم تمويل إنجاز المشاريع المبرمجة برسم الفترة 2006-2010 حسب الرسم البياني أدناه، علما أن النسبة المتوسطة للالتزام بالنفقات بلغت 96% والنسبة المتوسطة لأداء النفقات وصلت إلى 59% خلال الفترة المذكورة.

تطور الإعتمادات المرصدة ونسب الإلتزام والأداء المسجلة خلال الفترة 2006-2010 (بملايين الدراهم)

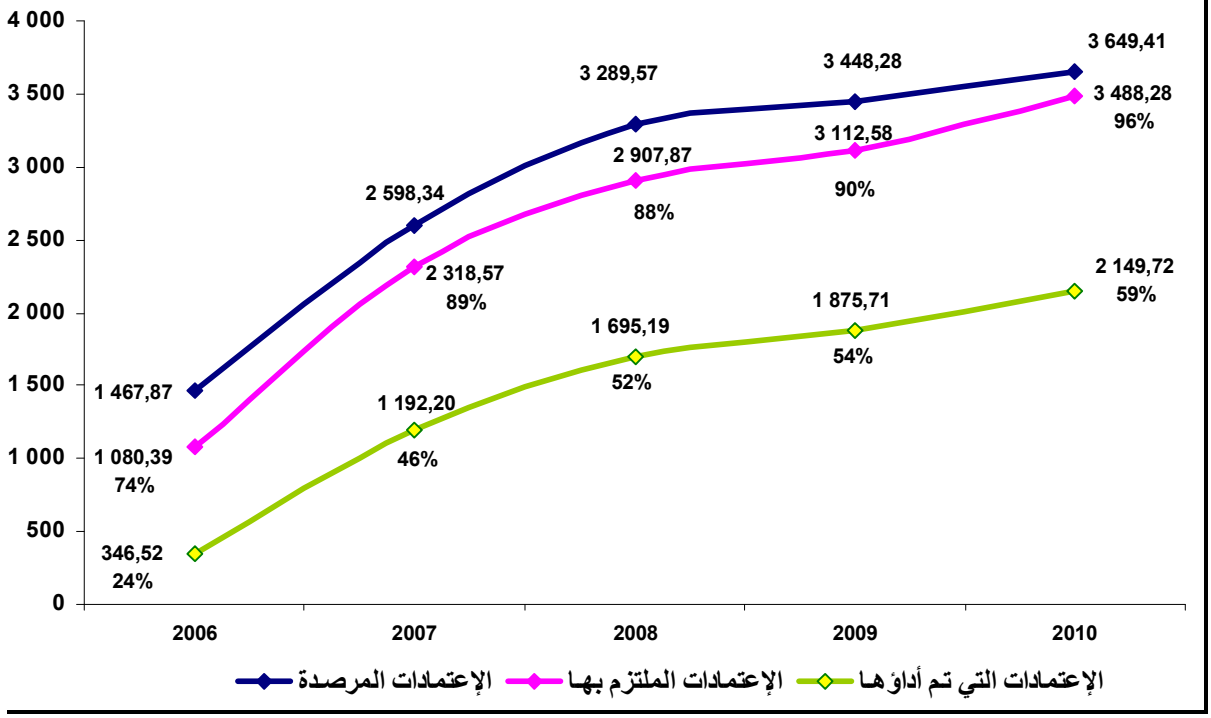

تطور الإعتمادات المرصدة حسب البرامج برسم الفترة 2006-2010 (بملايين الدراهم)

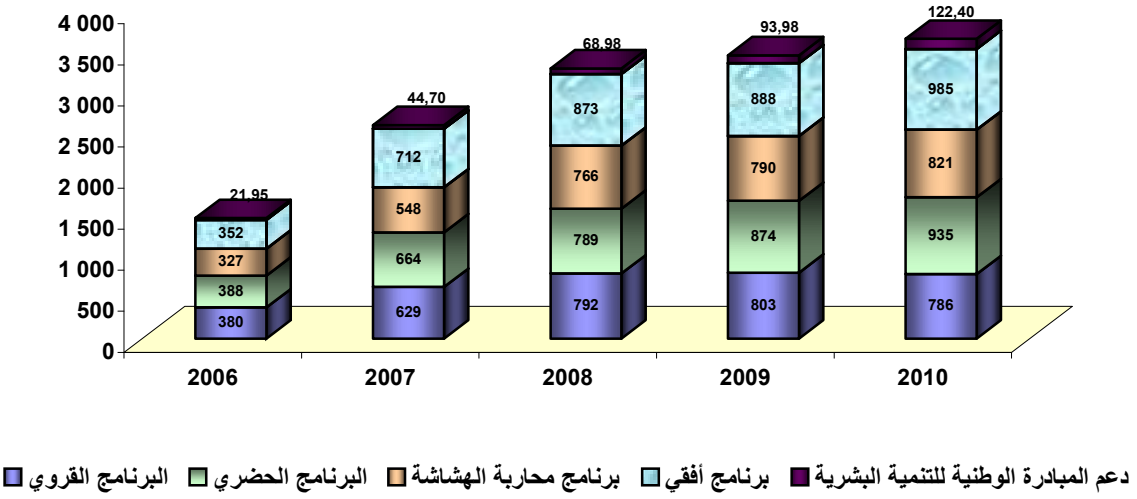

ومن أجل تسريع وتيرة إنجاز مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أخذا بعين الإعتبار الممارسات الجيدة في هذا المجال، تم إعداد كراسات للمساطر تخص المحاور التالية:

- تفعيل برنامج محاربة الفقر بالعالم القروي وبرنامج محاربـــة الإقصـــاء الاجتمـــاعي بالمجال الحضري؛
- تفعيل برنامج محاربة الهشاشة ؛
- طلبات المشاريع؛
- تفعيل الأنشطة المدرة للدخل؛
- التدبير الائتماني.

الافتحاص والتقييـــم

بالموازاة مع تبسيط مساطر تنفيذ العمليات المبرمجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم تعزيز تتبع الإنجازات والتقييم المستمر للعمليات المعتمدة. وفي هذا الإطار، نص المرسوم الذي تم بموجبه إحداث هذا الحساب في مادته 13 على أن العمليات المنجزة في إطار الحساب المذكور تخضع تلقائيا لافتحاص مشترك لكل من المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية.

هذا، ولم تعرف عمليات الافتحاص المنجزة أي رفض للإشهاد خلال الفترة 2005-2008 في حين انخفض عدد الملفات المعنية بالإشهاد بتحفظ من 15 حالة سنة 2005 إلى 6 حالات سنة 2009.

حصيلة الافتحاصات السنوية المنجزة من طرف المفتشية العامة للإدارة الترابية والمفتشية العامة للمالية في ما يخص الإشهاد على مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال الفترة 2005-2009

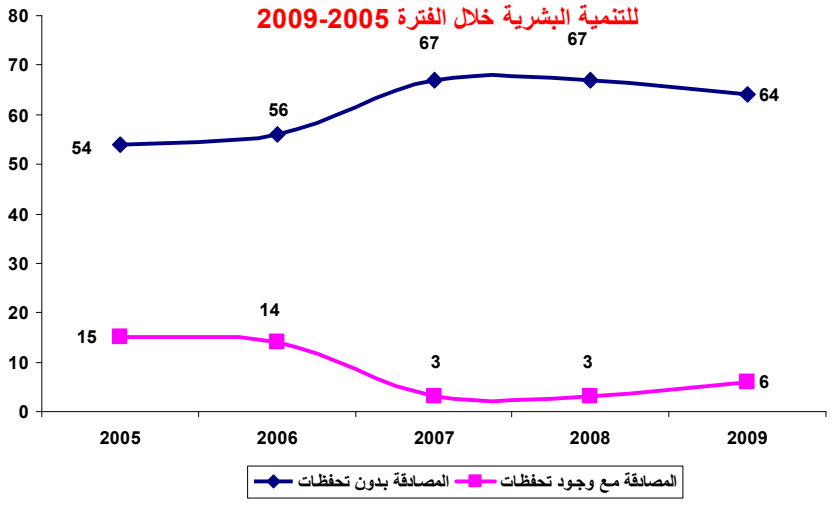

وقد مكنت عمليات التتبع والمراقبة التي يقوم بها المفتشون من إعداد 70 تقريرا للافتحاص تضمنت ملاحظات وتوصيات تمحورت حول العناصر التالية:

المراقبة الداخلية وأجهزة الحكامة:

- إنهاء وضع القوانين الداخلية المنظمة لتسيير مختلف اللجان؛
- التنسيق بين مختلف أجهزة حكامة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والسهر على احترام المساطر؛
- تأطير وتنظيم اختصاصات الأقسام المكلفة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى العمالات والأقاليم عبر توزيع أمثل للمهام.

البرمجة واختيار المشاريع:

- العمل على إرساء دعائم للبرمجة على أساس أولويات تحدد وفق دراسات ميدانية تشاركية؛
- إعطاء الأولوية لتمويل المشاريع المتعلقة بالأنشطة المدرة للدخل؛
- توزيع المخصصات المالية إلى اعتمادات الأداء واعتمادات الالتزام حسب طبيعة المشاريع والآجال المخصصة لإنجازها؛
- تعميم اللجوء إلى الدراسات التقنية للمشاريع المقترحة؛
- انتقاء المشاريع المقترحة على أساس نقاط يتم الحصول عليها باعتماد معايير موضوعية؛
- احترام معايير الأهلية في اختيار المشاريع.

الالتقائيـــــة

- تحفيز المصالح المركزية واللاممركزة للقطاعات الوزارية إلى الانخراط الفعلي والبناء في تنفيذ العمليات؛
- إضفاء الانسجام على المخططات القطاعية على الصعيد الترابي في علاقتها مع البرامج المتعلقة بهذه المبادرة؛
- الوفاء بالالتزامات المالية والتقنية والتأطيرية المتخذة من طرف المصالح الخارجية والهيئات العمومية في إطار إنجاز عمليات هذه المبادرة.

الشراكـــــة

- تعزيز الجهود المبذولة من طرف السلطات المحلية فـــي مجـــال تأهيـــل النســـيج الجمعوي؛
- تعزيز التكوين عبر تفعيل مخططات التكوين الموضوعة على صـــعيد العمـــالات والأقاليم وتقوية القدرات وإعطاء دينامية للبنيات المكلفة بالتكوين علـــى الصـــعيد المحلي؛
- تكثيف تنظيم التظاهرات والأيام التكوينية والإعلامية من أجل تعزيـــز القـــدرات التدبيرية للجمعيات والجماعات المحلية؛
- توضيح التزامات مختلف الشركاء الموقعين على اتفاقيات حول المبادرة الوطنيـــة للتنمية البشرية في ما يخص إنجاز وتدبير وضمان استمرارية المشاريع؛
- تحفيز الشركاء على الوفاء بالتزاماتهم.

التنفيذ والتتبع

- تعزيز نظام تدبير العمليات المبرمجة عبر وضع آليات التتبـــع وإنجـــاز تقـــارير دورية؛
- تسريع وتيرة الإنجاز المادية والمالية للمشاريع؛
- تفعيل استعمال المبالغ المدفوعة لفائدة صندوق دعم المبـــادرة الوطنيـــة للتنميـــة البشرية؛
- العمل على إشراك الجماعات المحلية في إنجاز المشاريع؛
- تسريع تحويل الأموال لفائدة حاملي المشاريع؛
- تعزيز نظام تتبع المشاريع المنجزة من طرف الجمعيات.

التواصل والإعـــــلام

- تعزيز التواصل عن قرب عبر وضع الآليات اللازمة علـــى صـــعيد العمـــالات والأقاليم وإحداث بنيات للتواصل المحلي؛
- نشر المعلومات لدى الساكنة المعنية من أجل تسهيل انخراطها في هذه المبادرة؛
- إحداث بنك للمعطيات حول أحسن الممارسات خاصة منها ذات الصلة بالأنشـــطة المدرة للدخل؛

- إنهاء وتطبيق نظام توفير المعطيات عبر الأنترنيت.

تتعلق التحفظات المسجلة برسم سنة 2010 بالنقط التالية:

- لا يستجيب تمويل المشاريع للمعايير المحددة في كراسات المساطر؛
- الإلتزام غير المبرر بواسطة أوامر الشراء بالنسبة لبعض النفقات؛
- وجود اختلافات وأخطاء مادية في الوثائق المثبتة وملاحق البيانات المالية.

ومن ناحية أخرى، تم تكوين شبكة من الخبراء تتشكل من مكاتب الدراسات والجامعات ومؤسسات التكوين والجمعيات والأشخاص الذاتيين وهيئات المجتمع المدني من أجل تقديم الخبرة والمساعدة التقنية اللازمة ودعم البنيات والفاعلين في مجال التنمية البشرية. وتتكلف هذه الشبكة بإنجاز المهام الأساسية التالية:

- وضع واستغلال نظام للمعلومات يتعلق بتتبع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا الموقع الإلكتروني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- تكوين وتنمية قدرات الفاعلين المحليين عبر إعداد مخططات التواصل على صـــعيد الأقاليم والعمالات؛
- إنجاز دراسات وتقديم الاستشارات والمساعدة التقنية لفائدة لجـــن المبـــادرة الوطنيـــة للتنمية البشرية؛
- تحيين وتقييم وافتحاص برامج ومشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

المرصد الوطني للتنمية البشرية

يعتبر المرصد الوطني للتنمية البشرية مؤسسة مستقلة تابعة لرئيس الحكومة تتشكل من 18 عضوا يتم اختيارهم من بين المسؤولين السامين في الإدارة العمومية والفاعلين الجمعويين والجامعيين، ويساهم في إعداد نظرة شمولية للتنمية البشرية تضع الموارد البشرية في صلب الأولويات الوطنية. ويعهد لهذا المرصد إنجاز المهام التالية:

- تتبع وتحليل المعطيات الأساسية المتعلقة بالتنمية البشرية ؛
- إنجاز دراسات عامة ومقارنات واستطلاعات وخبرات حول القضايا المتعلقة بالتنميـــة البشرية خصوصا الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي؛
- وضع مؤشرات خاصة بالتنمية البشرية من أجل القيام بقياس التأثيرات على المجالات الترابية والساكنة المعنية؛

- تتبع وتقييم آثار تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مؤشرات التنمية البشرية؛
- تثمين المبادرات المؤسساتية الخلاقة وآليات دعم التقائية سياسات التنمية الاجتماعيـــة وآثارها على الجماعات المحلية والأحياء المستهدفة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- إعداد ونشر تقرير سنوي حول تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

2.2.2 مجال التنمية الاجتماعية

يبلغ عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العاملة في المجـــال الاجتماعي 8 حسابات. و قد بلغت المداخيل والنفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات برسم سنة 2010 على التوالي 8.833 مليون درهم و5.369 مليون درهم، أي 8,59% و12,12% من مجموع مداخيل ونفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية. ويتعلق الأمر بالحسابات التالية :

- صندوق التضامن للسكنى ؛
- صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية ؛
- تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة ؛
- الصندوق الخاص بالصيدلية المركزية ؛
- الصندوق الخاص بدعم وإنعاش الوقاية المدنية؛
- الصندوق الوطني للعمل الثقافي؛
- صندوق التبغ لمنح المساعدات؛
- الصندوق الخاص بنتاج اليانصيب .

تطور الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العاملة في المجال الاجتماعي
خلال الفترة 2008-2010 (بملايين الدراهم)

بيان الحساب	الموارد			النسبة المتوسطة	النفقات			النسبة المتوسطة
	2008	2009	2010		2008	2009	2010	
الصندوق الخاص بالصيدلة المركزية	1 313	2 083	2 143	27,8%	378	806	1 096	70,3%
صندوق التضامن للسكنى	2 668	2 245	2 074	-11,8%	2 197	1 843	1 576	-15,3%
تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	1 387	1 586	1 725	11,5%	1 066	1 187	1 522	19,5%
صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية	669	749	1 063	26,0%	544	594	880	27,2%
صندوق التبغ لمنح المساعدات	591	881	904	23,7%	51	49	50	-1,3%
الصندوق الخاص بدعم وإنعاش الوقاية المدنية	264	583	374	18,9%	64	352	192	73,8%
الصندوق الوطني للعمل الثقافي	258	228	283	4,7%	136	71	47	-40,8%
الصندوق الخاص بنتاج اليانصيب	245	189	267	4,4%	140	6	6	-78,9%
المجموع العام	**7 396**	**8 544**	**8 832**	**9,3%**	**4 576**	**4 909**	**5 370**	**8,3%**
التطور السنوي		**15,5%**	**3,4%**			**7,3%**	**9,4%**	

تطور منجزات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العاملة في المجال الإجتماعي
خلال الفترة 2008-2010 (بملايين الدراهم)

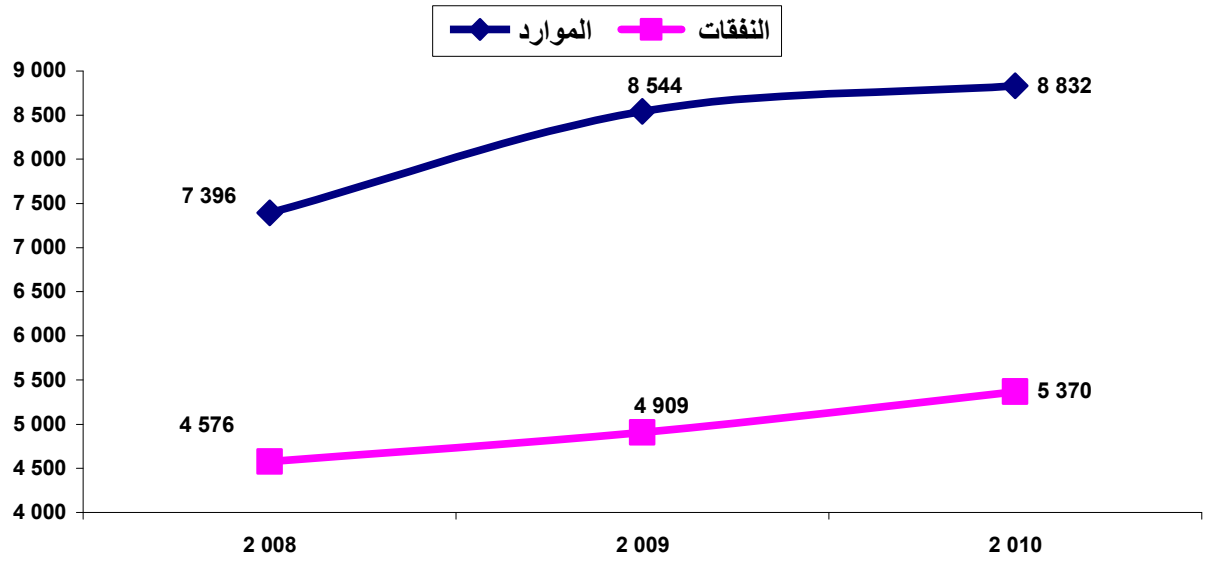

حصة الموارد المنجزة على مستوى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العاملة في المجال الإجتماعي برسم سنة 2010

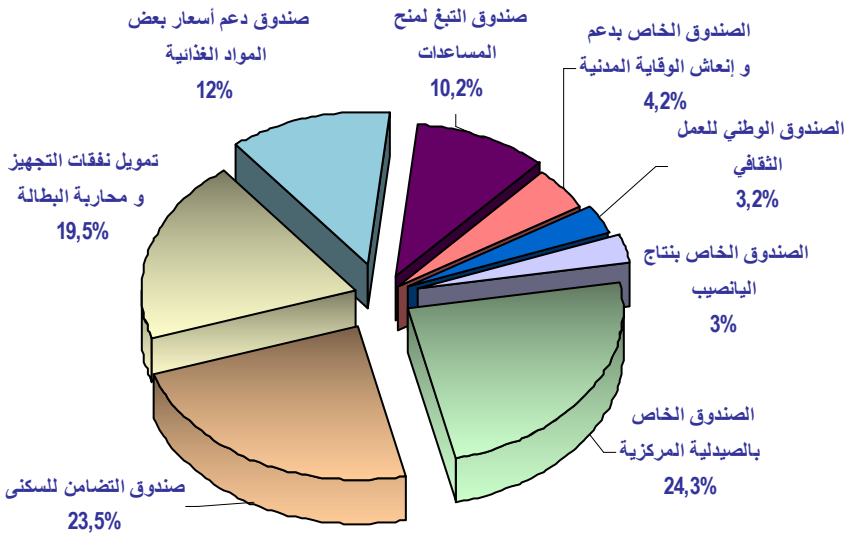

1.2.2.2 صندوق التضامن للسكنى

عرفت موارد هذا الحساب المتأتية أساسا من الرسم الخاص المفروض على الإسمنت المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2002 تحسنا ملموسا نتيجة مضاعفة سعر هذا الرسم ليصل إلى 0,10 درهم للكلغ ابتداء من فاتح يناير 2004. وقد بلغت حصيلة هذا الرسم في نهاية سنة 2010 ما قدره 1.668 مليون درهم مقابل 1.696 مليون درهم و1.634 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2009 و2008.

تطور الموارد السنوية لصندوق التضامن للسكنى خلال الفترة 2008-2010 (بملايين الدراهم)

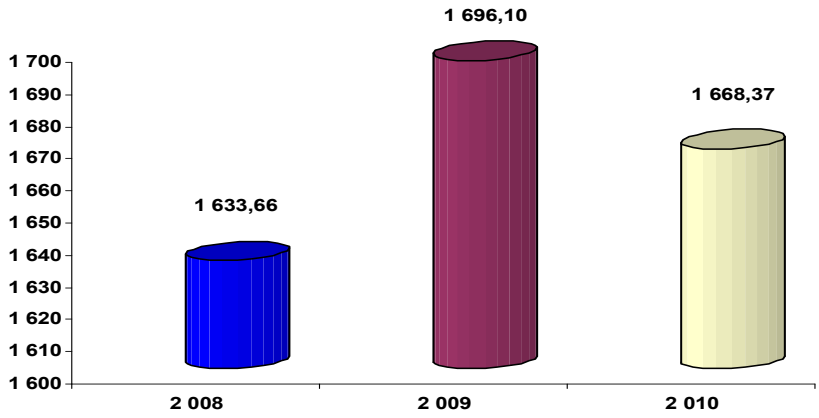

وبالمقابل، بلغت نفقات هذا الصندوق خلال سنة 2010 ما قدره 1.576,27 مليون درهم، وتساهم هذه النفقات في تمويل برامج تنمية السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق.

ارتفعت الإعتمادات المعبئة في إطار هذا الصندوق خلال الفترة 2008-2010 بنسبة 5,18% في المتوسط، إذ انتقلت من 843,80 مليون درهم إلى 1.292,94 مليون درهم. وقد رصدت هذه الإعتمادات لتفعيل برنامج جديد لمحاربة السكن غير اللائق ويتعلق الأمر على الخصوص بما يلي:

مساهمة صندوق التضامن للسكنى في برنامج محاربة السكن غير اللائق خلال الفترة 2008-2010 (بملايين الدراهم)

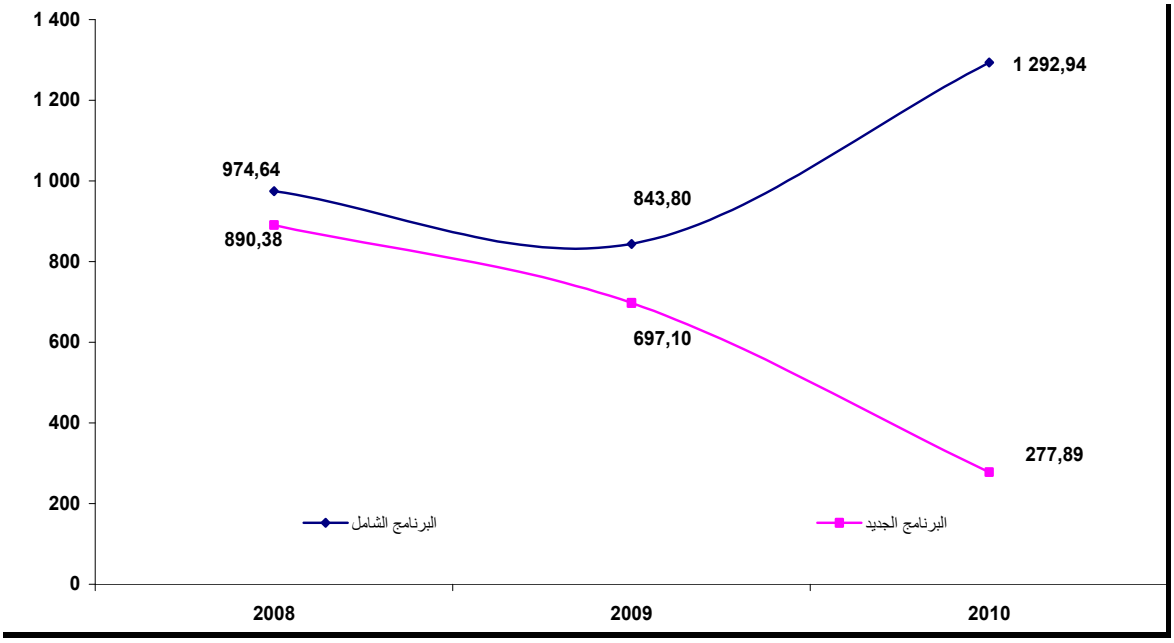

يمكن توزيع هذه الإعتمادات خلال الفترة 2008-2010 كما يلي:

	عدد العمليات			عدد الأسر			الإعتمادات بملايين الدراهم		
البرامج	2008	2009	2010	2008	2009	2010	2008	2009	2010
مدن بدون صفيح	11	10	5	5 383	22 472	8 905	190	244	79
محاربة مدن الصفيح	1	2		724	150		9	1	
إعادة هيكلة السكن غير القانوني	47	73	12	100719	148169	73 184	193	289	122
السكن المهدد بالانهيار	14	9	1	7 111	7 046	1 420	53	30	4
البرنامج الإستعجالي	2	9	18	245	6 877	9 237	16	83	68
مناطق التهيئة التدريجية (ZAP)	1	3	14	125	850	1 111	2	6	5
السكن الإجتماعي باقاليم الجنوب	1			46 686			327		
التهيئة العقارية	3	1		50 879	14 050		101	45	
مجموع المشاريع الجديدة	**80**	**107**	**50**	**211 872**	**199 614**	**93 857**	**890**	**697**	**278**

برنامج محاربة السكن غير اللائق

سنة 2008

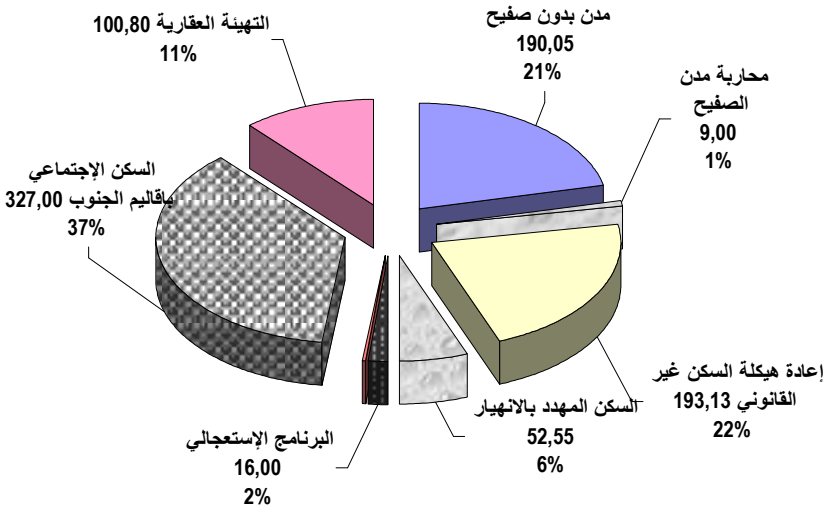

سنة 2010

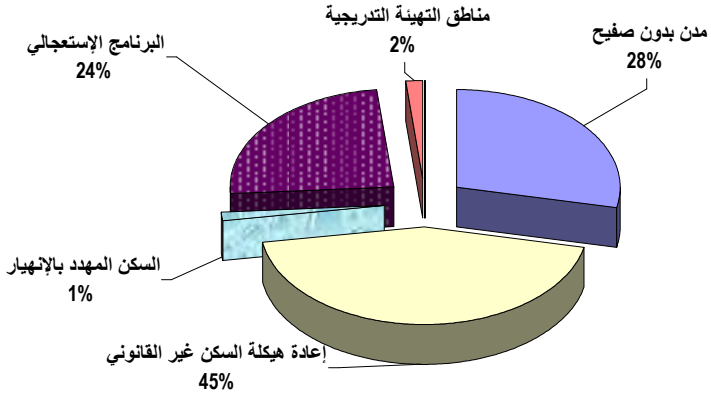

تتدرج البرامج المنجزة في إطار:

1. تفعيل استراتيجية الحكومة المتعلقة بالسكن والرامية إلى رفع وملاءمة العرض وتنمية الطلب، وذلك عبر سلسلة من التدابير تروم تعبئة العقار العمومي على نطاق واسع وتوفير عرض يتلاءم مع حاجيات الطبقة المتوسطة والأسر ذات الدخل المحدود وإعادة هيكلة المتدخلين العموميين وتنمية الشراكة مع القطاع الخاص وتبسيط المساطر المتعلقة بالتعمير ومنح ضمانات لولوج الساكنة ذات الدخل المحدود إلى التمويل البنكي.

ومن أجل تطوير وتلبية الطلب في مجال السكن الاجتماعي، تم تحسين شروط منح قروض اقتناء السكن عبر وضع آليات للضمان من شأنها تأمين تسديد القروض على المدى الطويل وبالتالي تخفيض أسعار الفائدة المرتبطة بها، وتوسيع ضمان ولوج الطبقات الوسطى للسكن. وفي هذا الإطار، تم إحداث صندوقين للضمان على التوالي لفائدة الموظفين ومستخدمي القطاع العام (FOGALOGE-Public) والفئات ذات الدخل المحدود أو غير القار (FOGARIM)، وذلك بفضل دعم مالي للدولة بلغ 600 مليون درهم. خلال سنة 2009، تم دمج هذين الصندوقين في صندوق واحد للضمان يسمى "صندوق ضمان السكن" رصد لهذا الصندوق 1 مليار درهم لضمان تغطية القروض الممنوحة من طرف مؤسسات القروض لفائدة المستفيدين المذكورين . وقد بلغ عدد المستفيدين من القروض التي يضمنها هذا الصندوق إلى غاية متم سبتمبر 2011 حوالي 70.943 أسرة استفادوا من مبلغ إجمالي للقروض الجارية يقدر ب 10.360 مليون درهم. كما تم توسيع نظام الضمان ليشمل الطبقات المتوسطة من أجل تمكينها من الولوج للسكن الذي تقل كلفته أو تساوي 800.000 درهم.

هذا، ويستفيد المنعشون العقاريون من إعفاءات ضريبية شاملة شريطة التزامهم، بموجب اتفاقيات مع الدولة، بإنجاز برنامج بناء 2.500 سكن اجتماعي أو 500 سكن ذي قيمة عقارية ضعيفة بالمجال الحضري أو 100 سكن ذي قيمة عقارية ضعيفة بالمجال القروي بكلفة 140.000 درهم للوحدة السكنية، في أجل أقصاه 5 سنوات.

من ناحية أخرى، ومن أجل تعزيز العرض على مستوى سوق الوحدات السكنية الاقتصادية، قامت الدولة سنة 2010 بوضع نظام تحفيزي لفائدة المنعشين العقاريين الراغبين في إنجاز 500 وحدة سكنية اجتماعية في مدة لا تتجاوز 5 سنوات، على أساس أن تتراوح المساحة المغطاة للوحدات السكنية بين 50 و100 متر مربع وأن لا يتجاوز ثمن البيع 250.000 درهم دون احتساب الرسوم.

وقد بلغ عدد المساكن بقيمة 250.000 درهم المرخص بها إلى غاية متم سنة 2011 154.882 وحدة سكنية منها 116.711 وحدة توجد قيد البناء.

2. مواصلة إنجاز برنامج "مدن بدون صفيح" الذي يرمي إلى القضـــاء علـــى جميـــع دور الصفيح المتواجدة ب 85 مدينة وجماعة حضرية، ويهم 348.400 أسرة تقطن بحوالي 1.000 حي صفيحي. ويتم إنجاز هذا البرنامج في إطار شراكة مع السلطات الجهويـــة والمحلية من خلال إبرام "عقود المدينة"، وتبلغ تكلفته الإجمالية حوالي 25.000 مليـــون درهم، منها 10.000 مليون درهم في شكل مخصصات للدولة سيتم تعبئتها في إطـــار صندوق التضامن للسكنى.

هذا، وقد بلغ إلى غاية متم شهر سبتمبر 2011، عدد المستفدين من الوحدات المنجزة في إطار هذا البرنامج 178.900 أسرة.

وهكذا، وصل عدد المدن التي تم إعلانها مدن بدون صفيح إلى غاية متم شهر سبتمبر سنة 2011 إلى 44 مدينة. ويتعلق الأمر على الخصوص بمدن بني ملال وأكادير والصويرة والعيون والجديدة وسيدي إفني وآسفي وخريبكة وفيكيك وصفرو ووزان والناضور والسعيدية وواد زم وخنيفرة.

3. مواصلة إنجاز برنامج السكن الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية الذي تم إعداده بتنسيق مع وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية. ويرمي هذا البرنامج إلى القضاء على أحياء الصفيح والمخيمات وكذا تأهيل أحياء السكن العشوائي التي تعرف ضعفا في التجهيزات الأساسية، لفائدة ساكنة إجمالية تقدر بـ 46.686 أسرة. وتصل الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج الذي تتحمله الدولة إلى 4.096 مليون درهم. وتبلغ الإعانة الإجمالية المرصدة لهذا الغرض ما قدره 2.270 مليون درهم.

4. مواصلة إنجاز برنامج بناء 80.000 سكن اجتماعي بجميع أنحاء التراب الوطني الذي انطلق منذ سنة 2007. ويهم هذا البرنامج الموظفين المدنيين والعسكريين لإدارة الدفاع الوطني بتكلفة إجمالية تقدر ب 16.000 مليون درهم، منها 600 مليون درهم كمساهمة من صندوق التضامن للسكنى تم دفع 400 مليون درهم منها إلى غاية متم سنة 2011.

و هكذا شهدت سنة 2011 مواصلة إنجاز هذه البرامج بتكلفة إجمالية تقدر ب 1.500 مليون درهم، موزعة خصوصا كما يلي:

- إعادة هيكلة السكن غير القانوني.....600 مليون درهم؛
- مدن بدون صفيح.....420 مليون درهم؛
- السكن الاجتماعي بأقاليم الجنوب.....170 مليون درهم؛
- السكن المهدد بالانهيار.....140 مليون درهم؛
- السكن لفائدة إدارة الدفاع الوطني.....100 مليون درهم؛
- البرنامج الإستعجالي.....45 مليون درهم؛
- المراكز القروية الواعدة.....11 مليون درهم.

2.2.2.2 صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية

تم إحداث هذا الحساب سنة 1995 ويتولى الوزير المكلف بالمالية مهمة الآمر بصرف نفقاته وقبض موارده، وتدرج فيه العمليات المرتبطة بحماية بعض المنتوجات الفلاحية المنصوص عليها في القانون رقم 13.89 بشأن التجارة الخارجية، وذلك على شكل رسم على الاستيراد يساوي الفرق بين الثمن المرجعي والثمن الفعلي عند الاستيراد. وتخصص الموارد المتأتية في هذا الإطار للمساهمة في تمويل نظام دعم السكر والدقيق وحماية القدرة الشرائية للسكان ذوي الدخل المحدود وضمان استقرار أسعار بيع هاتين المادتين.

ويتضمن هذا الحســـاب

في الجانب الدائـــــن:

- القسط الذي يفوق 27,5 % من القيمة الجمركية في ما يتعلق بالرسم على الاســتيراد المفروض على السكر الخام والسكر المكرر؛
- القسط الذي يفوق 17,5 % من القيمة الجمركية في ما يتعلق بالرسم على الاستيراد المفروض على القمح اللين ؛
- القسط الذي يفوق 50 % من القيمة الجمركية في ما يتعلق بالرسم علـــى الاســتيراد المفروض على مشتقات القمح اللين ؛
- المكافآت التعويضية عن منح حق استيراد القمح اللين المستفيد من الحصة التعريفيـــة التفضيلية في إطار اتفاقيات الشراكة مع الاتحـــــاد الأوربـــي والولايـــات المتحـــدة الأمريكية.

في الجانب المديـــــن:

- المبالغ المدفوعة لفائدة صندوق المقاصة المتأتية من السكر الخام والمكرر ؛
- المبالغ المدفوعة لفائدة المكتب الوطني للحبوب والقطاني المتأتية مـــن القمـــح اللـــين ومشتقاته.

وتساهم المداخيل المنجزة برسم كل مادة إلى جانب اعتمادات الميزانية المخصصة سنويا في إطار قوانين المالية في تمويل تكاليف دعم المواد الأساسية. وقد ساهم هذا الحساب في تمويل دعم المواد الأساسية كما يلي:

- دعم سعر السكر من خلال تقديم إعانة جزافية تقدر ب 2.000 درهم للطـــن الواحـــد من الكميات الموضوعة للاستهلاك؛
- دعم الدولة لسعر الدقيق الوطني اللين في حدود حصة 9 ملايين قنطار في السنة من أجل تغطية الفارق بين ثمن تكلفة الدقيق المدعم وثمن بيعه بالإضافة إلى تحمل الدولة لتكاليف النقل والتخزين.

ويمكن تقديم الموارد والنفقات المنجزة خلال الفترة 2005-2010 برسم هذا الحساب كما يلي:

(بملايين الدراهم)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الموارد	**2. 371 ,90**	**1. 306,49**	**1.176,24**	**669,34**	**749,29**	**1062,56**
الموارد المرحلة	127 ,35	248, 21	166,28	147,68	125,31	155,55
موارد السنة	2. 244 ,55	1. 058,28	1.009,96	521,66	623,97	907,01
النفقات	**2. 123, 69**	**1. 140, 20**	**1.028,56**	**544,04**	**593.74**	**879,8**
المساهمة في تحمل موازنة المواد الأساسية	**50,51%**	**25,22%**	**17,56%**	**7,4 %**	**12,3%**	**42%**

تطور موارد ونفقات صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية خلال الفترة 2005-2010 (بملايين الدراهم)

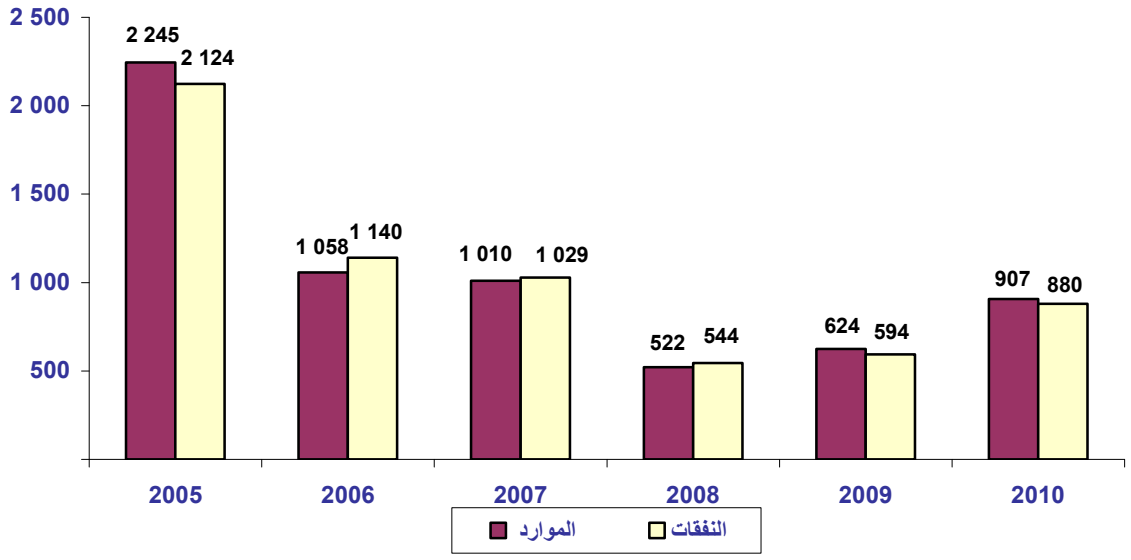

عرفت موارد "صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية" برسم الفترة 2008-2010 ارتفاعا بنسبة 74%. إلا أن مستوى هذه الموارد يظل ضعيفا مقارنة مع الموارد المسجلة خلال الفترة 2005-2007.

هكذا، بلغت الموارد خلال سنة 2010 ما يناهز 907 مليون درهم، أي بانخفاض يصل إلى 1.338 مليون درهم مقارنة مع سنة 2005 (60-%).

و يرجع عدم استقرار موارد هذا الحساب أساسا إلى اتخاذ تدابير جمركية لمواجهة تقلبات أسعار بعض المواد الغذائية بالأسواق الدولية كتخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على الواردات من القمح اللين أو حذفها، وكذا إلى ارتفاع أسعار السكر الخام.

ويبين الجدول التالي العلاقة العكسية التي توجد بين ارتفاع أسعار هذه المواد بالسوق الدولية وانخفاض الموارد برسم المعادلات التعريفية الخاصة بها:

السنوات/المواد	السكر		القمح	
	السعر المتوسط للطن من السكر بالدولار (1)	موارد صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية بملايين الدراهم	السعر المتوسط للطن من القمح اللين بالدولار	موارد صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية بملايين الدراهم
2008	376	518	302	3
2009	427	322	190	301
2010	478	250	231	648 (2)

(1)متوسط سعر استيراد السكر الخام دولار/للطن مع احتساب تكلفة النقل
(2) على اساس سعر متوسط 172 دولارا للطن برسم النصف الأول من سنة 2010

تمويل دعم المواد الغذائية ب %

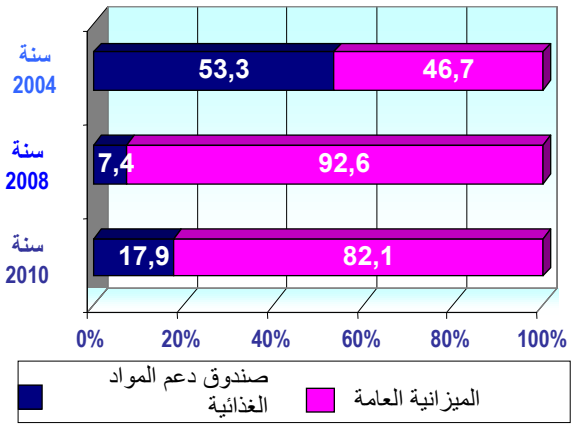

مساهمة صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية في تمويل دعم السكر والدقيق ب %

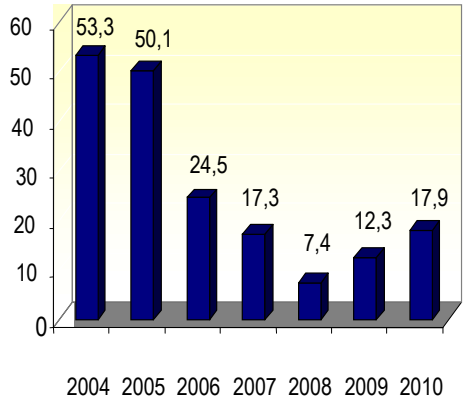

عرفت الموارد المنجزة من طرف هذا الحساب برسم سنة 2011، 420 مليون درهم مقابل 907 برسم السنة الماضية مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 54%. و يعزى ذالك إلى حذف الرسوم الجمركية المفروضة على القمح اللين و كذا انخفاض عائدات المعادلات التعريفية المطبقة على السكر الخام ،بسبب ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

و سجل متوسط سعر القمح اللين خلال سنة 2011، ما يناهز 312 دولار للطن مقابل 231 دولار للطن خلال سنة 2010. فيما يخص السكر الخام، فقد بلغ متوسط كلفة الإستيراد خلال سنة 2011 ما يناهز 656 دولار للطن مقابل 478 دولار للطن خلال السنة الماضية.

و هكذا فقد سجلت كلفة المقاصة للمواد الغذائية خلال سنة 2011 ما يقدر ب 7.800 مليون درهم منها 3.000 مليون درهم برسم الدعم المخصص لواردات السكر الخام و القمح اللين.

اعتبارا للتحملات الناتجة عن دعم المواد البترولية، فقد سجلت نفقات المقاصة برسم سنة 2011 ما يناهز 48,8 مليار درهم.

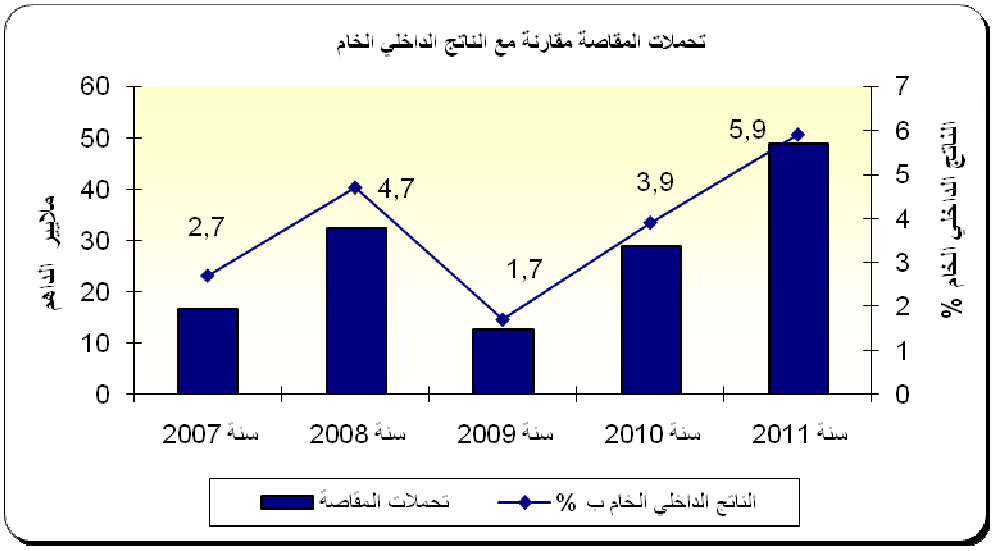

3.2.2.2 تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة (الإنعاش الوطني)

يهدف الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة" إلى ضبط حسابات العمليات المرتبطة ببرامج الإنعاش الوطني والهادفة إلى تعبئة اليد العاملة من أجل إنجاز مشاريع ذات منفعة عامة.

هكذا، تساهم هذه البرامج في إحداث مناصب شغل عبر إنجاز مشاريع ذات منفعة محلية تهدف إلى محاربة الفقر والإقصاء. وتعرف هذه البرامج حاليا قفزة نوعية من خلال تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

هذا، وقد بلغت موارد هذا الحساب سنة 2010 ما قدره 1.725 مليون درهم مقابل 1.586 مليون درهم و1.387 مليون درهم على التوالي سنتي 2009 و2008 مسجلة بذلك ارتفاعا سنويا بنسبة 11,50%. في حين انتقلت النفقات المنجزة خلال الفترة 2008-2010 في إطار الإنعاش الوطني من 1.066,94 مليون درهم سنة 2008 إلى 1.187,40 مليون درهم سنة 2009 لتصل إلى 1.354 مليون درهم سنة 2010، أي بزيادة متوسطة تقدر ب 12,71% سنويا.

وقد ساهمت هذه النفقات في إنجاز مشاريع تهدف إلى تحسين ظروف عيش الساكنة القروية والتحكم في الهجرة القروية وتقليص الفوارق الجهوية. ويمكن تجميع هذه المشاريع في ثلاثة برامج: برنامج التجهيز وبرنامج تنمية الأقاليم الصحراوية وكذا برنامج العمل الاجتماعي عن قرب.

تطور النفقات المنجـــزة في إطار حســـاب "تمويـــل نفقـــات التجهيز ومحاربـــة البطالـــة" خـــلال الفترة 2008-2010 (بملايين الدراهم)

برامج العمل	2008	2009	2010
- برنامج التجهيز	600,58	697,54	804,57
- برنامج تنمية الأقاليم الصحراوية	359,96	382,53	439,18
- برنامج العمل الاجتماعي عن قرب	1,47	2,45	0,53
- نفقات أخرى	104,93	104,88	109,78
المجموع	**1.066,94**	**1.187,40**	**1.354,09**

الحصيلة المحاسباتية للحسابات المرصدة لأمور خصوصية خلال الفترة 2008-2010 (بملايين الدراهم)

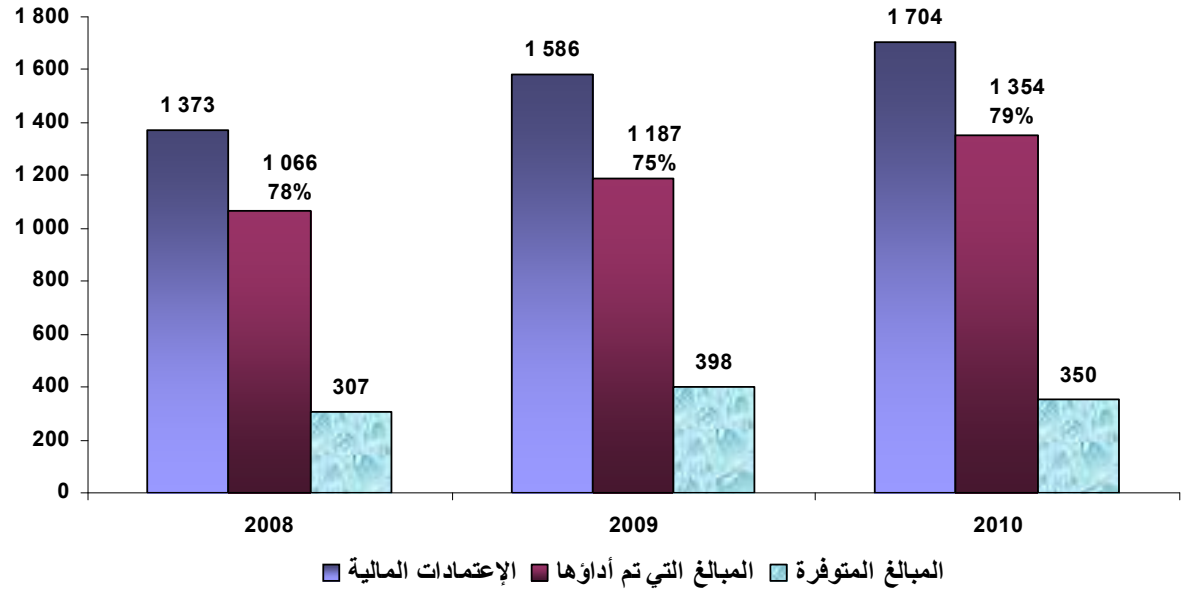

برنامج التجهيـــز

يضم هذا البرنامج عمليات تثمين وتطوير البنيات الأساسية المحلية وتجهيز المناطق الحضرية. ويتعلق الأمر بما يلي :

- عمليات حماية التربة وإعادة التشجير وتهيئة الأراضي والمناطق الخضراء وحفر الآبار وبناء قنوات الري والنافورات وأحواض توريد الماشية وجر الميـــاه مـــن المنابع. وتهم الأشغال المنجزة في هذا الإطار خلال الفترة 2008-2010، إنشاء 203.783 مترا من قنوات الماء الصالح للشرب والخطارات و81.057 مترا من قنوات الري و45 حوضا لتوريد الماشية و108 صهريج وخزان للماء و16 بئـــرا

وتهيئة 13 منبعا و4 سدود صغرى و بحيرة وإعادة تشجير 253 هكتارا وتهيئة 920 هكتارا من المراعي وصيانة 60.000 نخلة؛

- مشاريع شق وتهيئة المسالك وبناء مجاري المياه وإنجاز منشآت فنية وكذا تكسية وترصيف الشوارع. وتهم الأشغال المنجزة برسم الفترة 2008-2010 على الخصوص شق وتهيئة 613 كلم من المسالك وتكسية وترصيف 280.413 مترا مربعا من الشوارع وإنجاز 9 حفر لتصريف المياه العادمة وكذا بناء 211 منشأة فنية؛

- مشاريع تجهيز المناطق الحضرية من أجل تحسين إطار عيش المواطنين. وقد مكنت هذه المشاريع من إحداث 31.213.692 يوم عمل خلال الفترة 2008-2010، منها 10.543.734 يوم عمل برسم رفع دينامية التشغيل بالأقاليم الصحراوية؛

- عمليات دعم البلديات والمراكز والجماعات القروية التي تهدف إلى إنجاز بعض المهام ذات الطابع الإداري. وقد مكنت هذه العمليات من إحداث 5.761.270 يوم عمل خلال الفترة 2008-2010؛

- أشغال بناء أو إصلاح بنايات ومنشئات مختلفة ، منها 127 مدرسة وحجرة مدرسية ومطعم مدرسي ومركزا للتكوين و68 ناديا نسويا ومركزا اجتماعيا و439 مسكنا و84 دارا للطالب و43 دارا للشباب و32 محلا تجاريا و 31 ملعبا رياضيا و30 مقرا إداريا .

برنامج تنمية الأقاليم الصحراوية

شُرع في تنفيذ هذا البرنامج سنة 1976 ويشمل إنجاز عمليات مرتبطة بتنمية الأقاليم الصحراوية وتعبئة اليد العاملة. وقد بلغ عدد أيام العمل المنجزة في هذا الإطار حوالي 14,11 مليون يوم عمل خلال الفترة 2008-2010.

برنامج العمل الاجتماعي عن قرب

يهدف هذا البرنامج إلى تزويد الجماعات القروية بالتجهيزات الأساسية. وتتلخص أهم الإنجازات برسم الفترة 2008- 2010 في بناء 71 مرفقا صحيا و11 مركزا اجتماعيا وكُتابين لتحفيض القرآن ودارين للأطفال المتخلى عنهم ودارين للعجزة و9 مستوصفات و3 قاعات متعددة الوسائط و26 مركزا متعدد الاستعمالات و9 حفر للصرف الصحي و12 مركزا لتربية وربط الخيول وسوقين و61.643 مترا طوليا من الأسوار.

وبصفة عامة، مكنت مختلف أوراش أشغال التجهيز المدرجة في إطار الإنعاش الوطني من إحداث 51,09 مليون يوم عمل خلال الفترة 2008-2010 منها 13,71 مليون يوم عمل سنة 2008 و17,97 مليون يوم عمل سنة 2009 و19,41 يوم عمل برسم سنة 2010 أي بزيادة سنوية متوسطة تصل إلى 19%.

تطور عدد أيام العمل المحدثة في إطار الإنعاش الوطني خلال الفترة 2008-2012

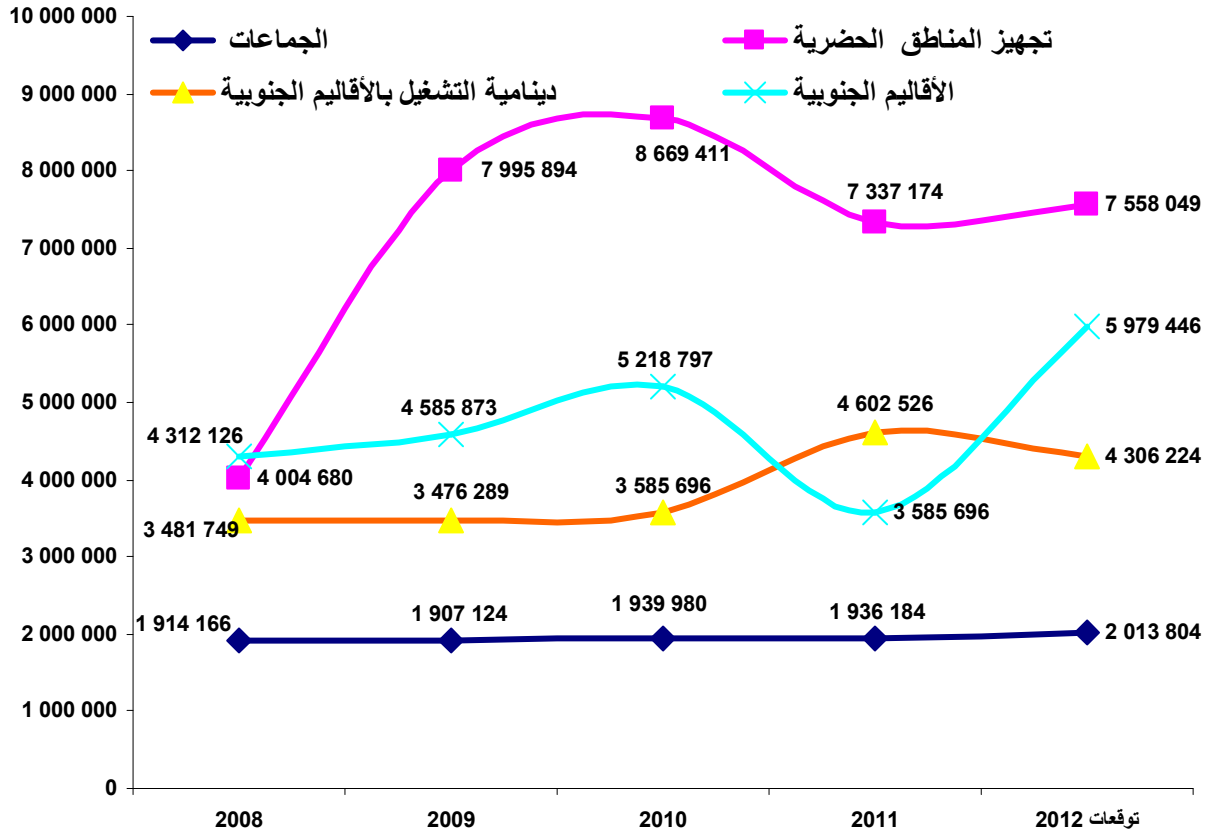

توزيع عدد أيام العمل في إطار الإنعاش الوطني حسب مجال تدخله برسم الفترة 2008-2010

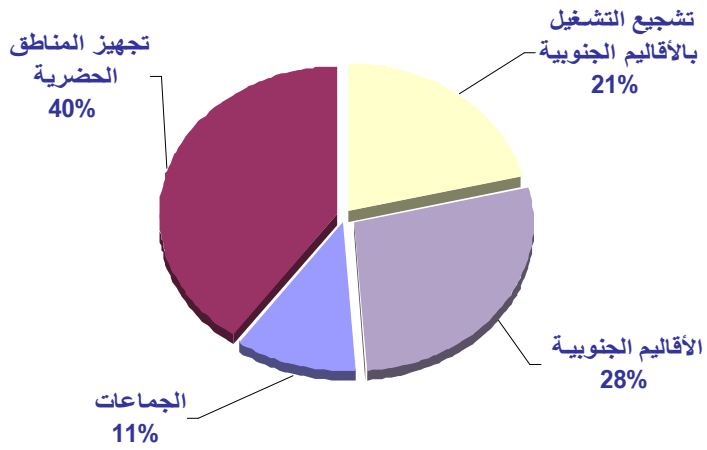

4.2.2.2 الحساب الخاص بالصيدلية المركزية

تم إحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الحساب الخاص بالصيدلية المركزية" سنة 1964 ويهدف إلى ضبط عمليات المداخيل والنفقات المرتبطة بتمويل وتسيير الصيدلية المركزية.

وتتكون موارد هذا الحساب من مخصصات الميزانية المدرجة في ميزانية التسيير لوزارة الصحة. وبلغت هذه الموارد خلال سنة 2010 ما قدره 2.143,11 مليون درهم مقابل 2.083,42 مليون درهم و1.312,82 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2009 و2008 مسجلة بذلك زيادة سنوية بنسبة 27,77%. وتعزى هذه الزيادة إلى تعزيز سياسة اقتناء الأدوية الجنيسة.

بالمقابل، بلغت النفقات المنجزة في إطار هذا الحساب خلال سنة 2010 ما قدره 1.095,91 مليون درهم مقابل 806,37 مليون درهم و378,08 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2009 و2008. وتهدف هذه النفقات إلى اقتناء المواد الكميائية والبيولوجية والصيدلية والمستهلكات الطبية لفائدة المستشفيات العمومية.

تطور نفقات وتحملات الحساب الخاص بالصيدلية المركزية
خلال الفترة 2008-2010 (بملايين الدراهم)

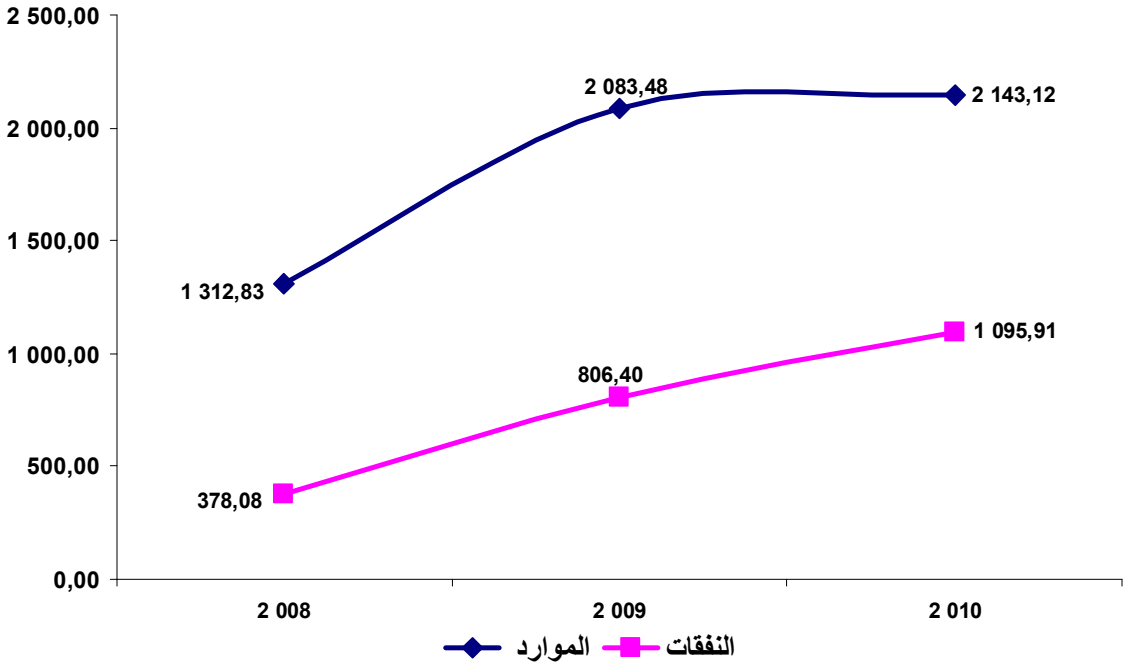

يعزى الارتفاع التدريجي للإعتمادات المرصدة لهذا الحساب منذ 2005، إلى المجهودات التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين جاذبية المستشفيات العمومية ورفع جودة الخدمات العلاجية ومستوى التكفل بالمرضى خاصة عبر توفير الأدوية وتأمين الشروط الضرورية لإنجاح التعميم التدريجي للتغطية الصحية الأساسية لتشمل كافة المواطنين.

وفي هذا الإطار، قامت الحكومة بالتدابير التالية:

- تمكين موظفي ومتقاعدي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والقطـــاع الخاص، انطلاقا من غشت 2005، من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض، مما مكن ما يناهز 34% من الساكنة من الاستفادة من التغطية الصحية الأساسية؛
- إتمام الأشغال التحضيرية لتعميم نظام المساعدة الطبية خلال سنة 2012 لفائدة 8,5 مليون شخص الذين لا يشملهم نظام التأمين الإجباري عن المرض منهـــا 100.000 شخص ستستفيد من المجانية الكاملة. ويتعلق الأمر بمتقاعدي المؤسســـات الســـجنية والأيتام والأشخاص بدون مأوى؛
- إحداث تدريجي لأنظمة التأمين الإجباري عن المرض لفائدة المهن الحـــرة وأعـــوان السلطة وأئمة المساجد والفنانين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وقدماء المقـــاومين وأعضاء جيش التحرير.

ومن شأن تفعيل الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بتزويد المؤسسات الاستشفائية بالمواد الصيدلية والاستهلاكات الطبية خلال سنة 2008 أن يمكن من ضمان توفر هذه المواد خاصة عبر:

- تحسين مساطر وطرق التعبير عن الحاجيات؛
- اللجوء إلى اقتناءات تعتمد أحسن نسبة للجودة مقارنة مع السعر؛
- تدبير عقلاني لمخزون هذه المواد؛
- توزيع هذه المواد باحترافية كبيرة؛
- تتبع استعمال المواد الإستراتيجية؛
- ضمان توزيع هذه المواد على المستشفيات والمؤسسات الصحية بطريقة فعالة وبدون انقطاع؛
- مراجعة تصنيفات المواد الصيدلية التي أدت إلى حذف المواد غيـــر المروجـــة فـــي المغرب وإدخال مفاهيم جديدة من قبيل "الأدوية المعالجـــة" و"المـــواد الأساســـية أو الحيوية" وكذا إعداد قائمة المواد الصيدلية التي لا تعتبر أدوية لكنها تظل أساسية.

وسيتم تفعيل هذه الإستراتيجية على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى 2008-2009 :** وتهم إصلاح نظام الاقتناء المركزي الحالي من أجل التمكن من التزويد المباشر للمؤسسات الصحية بفضل إحداث 8 مناطق جهوية للتخزين بكل من الحسيمة وبرشيد ووجدة ومراكش وطنجة وأكادير ومكناس والعيون. ويتوفر كل مخزن على منظومة لتوزيع المواد الصيدلية على المستشفيات والمندوبيات المتواجدة بالعمالات والأقاليم المتواجدة ب 7 أو 8 عمالات تحدد وفق معايير القرب والولوج. وتضم كل منظومة فضاءا مجهزا للتخزين وغرف وتجهيزات للشحن والتفريغ؛
- **المرحلة الثانية 2009-2012 :** ستعرف إحداث مركز مستقل للاقتناء يتوفر على أجهزة جهوية للتدبير تعنى بتزويد المستشفيات والمؤسسات الصحية بالمواد الصيدلية والاستهلاكات الطبية. وسيرافق إحداث هذا المركز إصلاح سياسة الأدوية وأساليب الاقتناء المتبعة في القطاع العام الصحي.

انطلاقا من سنة 2010 تم تفعيل إستراتيجية جديدة للتموين ترتكز على نموذج تجميع المشتريات عبر إحداث مركزية للشراء ومخزون جهوي مما مكن من ضمان توفر المواد الصيدلية بالمؤسسات الصحية بأحسن الأسعار وذلك في أفق تحسين الخدمات الصحية.

وقد مكن تفعيل إستراتيجية تجميع العمليات المتعلقة باقتناء وتوزيع وتخزين المواد الصيدلية من تلبية 95% من طلبات الفرعيات والمستشفيات من المواد الصيدلية و146% من مستلزمات الولادة و94% من أدوية تصفية الدم و240% من الأنسولين وكذا رفع نسبة إدراج المواد الجنيسة لتصل إلى 80% سنة 2010.

توزيع المشتريات حسب طبيعة المواد برسم سنة 2010

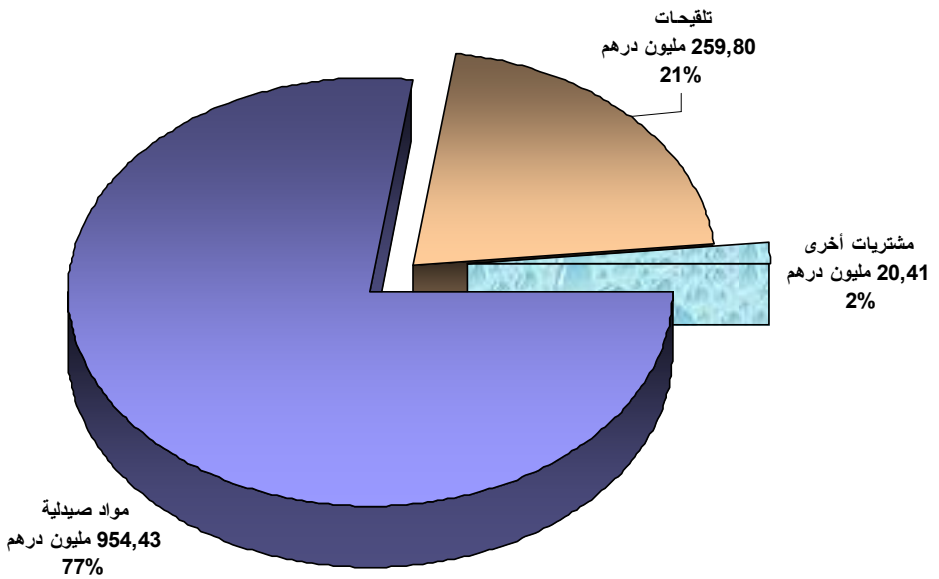

5.2.2.2 الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية

مكن الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية المحدث سنة 1997 من تمويل برامج لتجهيز مصالح الوقاية المدنية بمعدات الإغاثة والإنقاذ وتنمية الكفاءات وتأهيل وسائل العمل الموضوعة رهن إشارة هذه المصالح بهدف تحسين تدبير الأزمات المرتبطة بالكوارث وحماية المواطنين.

وتتكون موارد هذا الصندوق أساسا من عائدات الخدمات المقدمة من طرف الوقاية المدنية ومن مساهمات الجماعات في نفقات تسيير وتجهيز مصالح الإسعاف ومكافحة الحريق طبقا لمقتضيات المادة 3 من القانون رقم 81-3 المنقولة بمقتضاه إلى الدولة مصالح الإسعاف ومكافحة الحريق التابعة للجماعات.

وقد بلغت الموارد الذاتية لهذا الحساب خلال الفترة 2008-2010 ما قدره 469,88 مليون درهم وتشكل حصيلة المبالغ المتأتية من الخدمات التي تقدمها مصالح الوقاية المدنية ما قدره 384,39 مليون درهم أي حوالي 82 % من مجموع موارد هذا الحساب، في حين تمثل المبالغ المدفوعة من طرف الجماعات المحلية 85,49 مليون درهم نسبة 18%.

وتطورت موارد هذا الحساب خلال الفترة 2008-2010 كما هو مبين في الرسم أسفله:

تطور موارد الصندوق الخاص بدعم إنعاش الوقاية المدنية
خلال الفترة 2008-2010 بملايين الدرهم

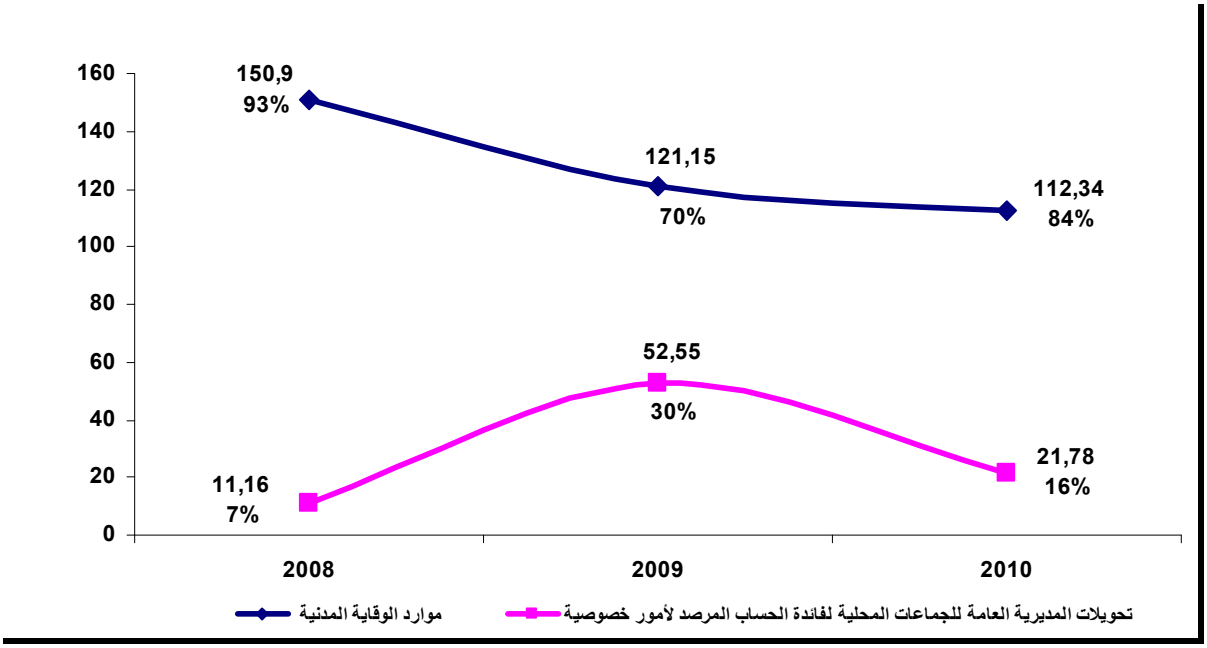

(*) *دون الأخذ بعين الاعتبار الرصيد المرحل*

هذا، وبلغت النفقات المنجزة في إطار هذا الحساب برسم 2010 ما قدره 192,39 مليون درهم مقابل و352,28 مليون درهم سنة 2009 و63,69 مليون درهم سنة 2008 بزيادة متوسطة بنسبة 73,80%.

وقد أنجزت مختلف الوحدات العاملة للوقاية المدنية خلال الفترة 2008-2010 حوالي 1.187.510 تدخلات، أي 1.116 تدخلا في اليوم بزيادة سنوية تصل إلى 6%، خلال العقد 2001-2010 بمعدل 18.500 تدخل في السنة.

حصيلة التدخلات خلال الفترة 2001-2010

(بالآلاف)

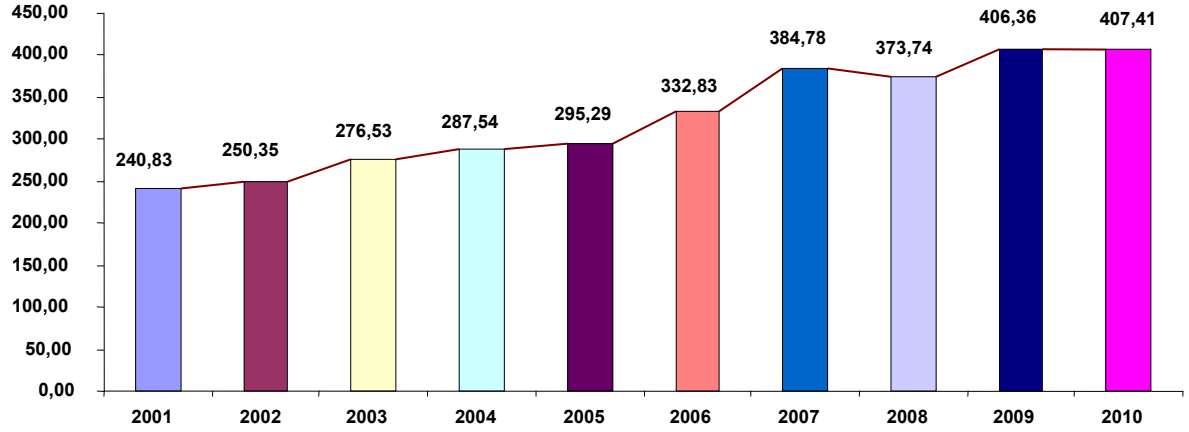

وقد قامت الوقاية المدنية خلال سنة 2010 بإنجاز 407.409 تدخلات بوتيرة يومية بمعدل 1.116 تدخلات منها 65% تهم عمليات إنقاذ أشخاص في حالة خطيرة بنسبة 27% وعمليات إسعاف ضحايا حوادث السير وحوادث وعمليات مختلفة بنسبة 5%.

توزيع أنشطة الوقاية المدنية حسب مهامها برسم سنة 2010

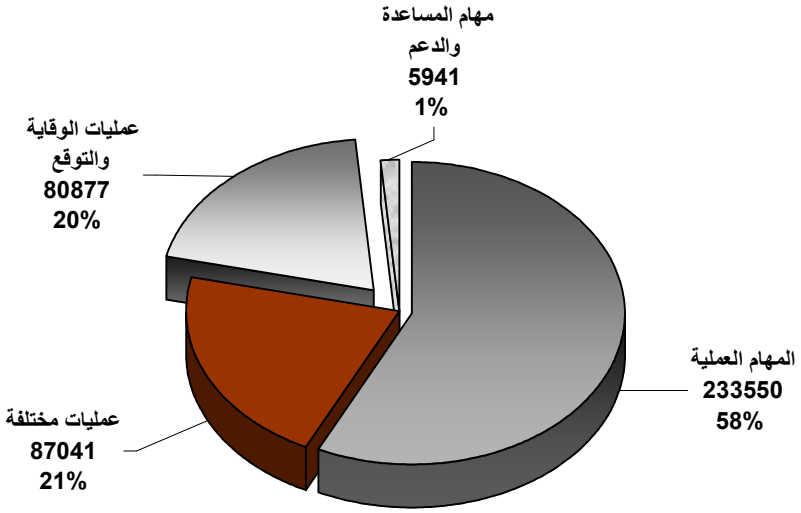

على المستوى الجهوي ، سجلت جهات الدار البيضاء الكبرى والرباط سلا زمور زعير وطنجة تطوان أعلى الأرقام على مستوى تدخلات الوقاية المدنية إذ بلغت على التوالي 57.994 و49.821 و37.550 عملية.

تدخلات الوقاية المدنية حسب الجهات برسم سنة 2010

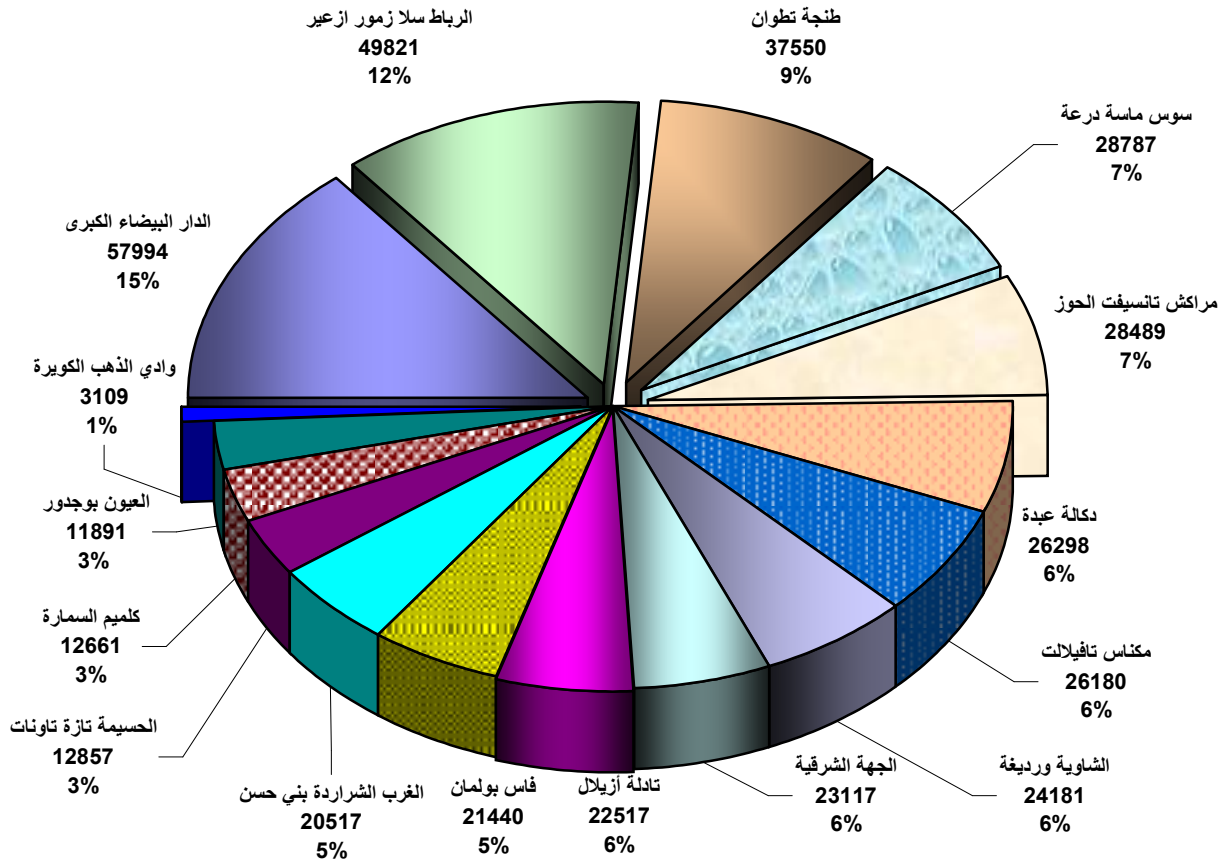

بلغت النفقات الإجمالية المنجزة خلال سنة 2010 ما قدره 186,5 مليون درهم تهم إنجاز المشاريع الأساسية التالية:

- اقتناء معدات للإنقاذ وسيارات التدخل الأولي ومنظومات متكاملة من معدات الإنقـــاذ الخاصة بالعمالات وتجهيزات تقنية وهاتفية ومعلوماتية:..... 73,54 مليون درهم؛
- أداء التعويضات عن ساعات العمل الليلية:..... 35,2 مليون درهم؛
- إنهاء بناء المقر الجديد للمديرية العامة للوقاية المدنية وتهيئة مدرسة الوقاية المدنية والدراسات المتعلقة ببناء مراكز للإنقاذ:.....26,10 مليون درهم؛
- اقتناء الملابس الخاصة بالوقاية والتدخل:..... 14,6 مليون درهم.

يتوقع برسم برنامج عمل الوقاية المدنية برسم سنة 2011 إنجاز العمليات التالية:

- اقتناء 134 سيارة نفعية ومعدات للإنقاذ.....127,56 مليون درهم؛
- بناء ثكنة جديدة بتطوان ومخازن جهوية بكل من بني ملال والراشدية ومراكز جديدة للإنقاذ وكذا تهيئة مدرسة الوقاية المدنية ومنظومات متكاملة من معدات الإنقاذ خاصة بالعمالات 84,10 مليون درهم؛
- أداء التعويضات عن ساعات العمل الليلية.....39 مليون درهم؛
- اقتناء الملابس الخاصة بالوقاية والتدخل وكذا المعدات الطبية والتقنية والمعلوماتية.....21,72 مليون درهم.

6.2.2.2 الصندوق الوطني للعمل الثقافي

تم إحداث الصندوق الوطني للعمل الثقافي سنة 1983 في شكل حساب مرصد لأمور خصوصية، ويهدف إلى ضبط حسابات العمليات المرتبطة بالعمل الثقافي.

يساهم الصندوق الوطني للعمل الثقافي في تثمين التراث الوطني من المآثر والأركيولوجيا وتنمية الإبداع الفني والتنشيط الثقافي وتشجيع تداول الكتاب.

وتتأتى مداخيل هذا الصندوق أساسا من حصيلة واجبات زيارة المتاحف والمواقع والمآثر التاريخية التابعة لوزارة الثقافة وحقوق التسجيل بالمعاهد الموسيقية وكذا حصيلة بيع منشورات هذه الوزارة.

وقد بلغت المداخيل المنجزة في إطار هذا الصندوق بما في ذلك الرصيد المرحل برسم سنة 2010 ما قدره 282,75 مليون درهم مقابل 227,80 مليون درهم سنة 2009 و259,20 مليون درهم سنة 2008. ويوضح الجدول التالي بنية موارد هذا الصندوق حسب مصدرها:

(بملايين الدراهم)

السنة المالية	2008	2009	2010
المداخيل الذاتية	22,00	17,00	24,25
مساهمات صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	-	-	-
إعانات الميزانية	61,40	65,02	101,61
منح وهبات		2,90	-
الرصيد المرحل	175,80	142,88	156,89
المجموع	**259,20**	**227,80**	**282,75**

وقد استفاد هذا الصندوق خلال الفترة 2008-2010 من مخصصات الميزانية التي بلغت 228,03 مليون درهم تم تخصيصها لتمويل أشغال استكمال مشاريع بناء المكتبة الوطنية للمملكة والمتحف الوطني للفنون العصرية والمعهد الوطني العالي للموسيقى وفنون الرقص بمبلغ إجمالي يصل إلى 343 مليون درهم.

وبالمقابل، بلغت النفقات المنجزة في إطار الصندوق الوطني للعمل الثقافي خلال الفترة 2008-2010 ما قدره 253,94 مليون درهم، تتوزع كما يلي:

- إنهاء الأشغال بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية على مساحة 5,5 هكتـــارات بتكلفـــة إجمالية تقدر بـــ 270 مليون درهم ؛
- مواصلة أشغال بناء المتحف الوطني للأركيولوجيا وعلوم الأرض والمعهد الـــوطني للموسيقى وفنون الرقص بالرباط والمعهد الوطني للفنون العصرية؛
- صيانة وتهيئة الرصيد الثقافي والمعماري للمملكة وكذا بناء وتهيئة وتجهيز مؤسسات ذات طابع ثقافي وفني كدور الثقافة والمسارح ومعاهد الموسيقى والـــرقص وأروقـــة العرض؛
- بناء وتجهيز مختبرات صيانة وترميم مخطوطات مكتبة القرويين بفاس؛
- تنظيم عدة مهرجانات ومعارض وطنية ودولية منها على الخصوص معرض "روافد" بالعيون والمعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء وكذا المهرجان الـــوطني للمســـرح بمكناس؛
- المشاركة في عدة معارض دولية ذات صبغة ثقافية؛
- إنعاش الإبداع المسرحي وكذا طبع ونشر الكتب.

هذا، ويتوقع برنامج عمل هذا الصندوق للفترة 2011-2012 مواصلة مجهودات وزارة الثقافة في مجال التنشيط الثقافي والتحفيز على الإبداع الفني من خلال العمليات الأساسية التالية:

- تحسين العروض في إطار تشاركي مع المتاحف والمواقع الأثرية التاريخية؛
- تفويض تنظيم المهرجانات إلى المديريات الجهوية؛
- تنمية وتهيئة المنشئات الثقافية والفنية لفائدة الجمعيات والجماعات وتجهيزها بالمعدات التقنية والمعلوماتية؛

- توفير مناخ مناسب لإنعاش وتوسيع مساهمة الوحدات الترابية فـــي التنميـــة الثقافيـــة خاصة عبر تحديث الوزارة واعتماد اللاتمركز في تدخلاتها؛
- إشراك الفاعلين في إطار تشاركي لتنمية النشاط الثقافي؛
- اتمام مشروع بناء المتحف الوطني للأركيولوجيا وعلوم الأرض بالرباط؛
- الانتهاء من بناء متحف الفنون العصرية والمعهد الوطني العالي للموســيقى وفنـــون الرقص بالرباط؛
- انطلاق دعم الأغنية المغربية بمبلغ 4,5 مليون درهم؛
- اقتناء تحف فنية بمبلغ 3,3 مليون درهم.

7.2.2.2 صندوق التبغ لمنح المساعدات

يهدف هذا الصندوق إلى منح مساعدات على شكل تعويضات وإعانات لفائدة الموظفين السابقين ولذوي حقوقهم الذين يوجدون في وضعية صعبة أو الذين لا يستفيدون من أنظمة التقاعد أو الذين يحصلون على معاش يقل أو يساوي 1.000 درهم شهريا.

ويتضمن هذا الحساب

في الجانب الدائـــــن:

- مخصصات بنسبة 0,9% من حصيلة الضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضـــة على التبغ المصنع والتي تم إحداثها بموجب المادة 4 من قانون المالية لسنة 2003؛
- الرصيد المتوفر في الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الحساب المشـــترك لبيع التبغ".

في الجانب المديـــــن:

- النفقات المتعلقة بمنح المساعدات.

وقد بلغت المساعدات المقدمة من طرف هذا الصندوق خلال سنة 2010 ما قدره 49,62 مليون درهم، أي بزيادة 2% مقارنة مع سنة 2009. وقد استفاد من هذه المساعدات خلال سنة 2010 حوالي 17.240 شخصا .

حصيلة عمليات صندوق التبغ لمنح المساعدات خلال الفترة 2008-2010

	2008		2009		2010	
	المبلغ (بملايين الدراهم)	عدد المستفيدين	المبلغ (بملايين الدراهم)	عدد المستفيدين	المبلغ (بملايين الدراهم)	عدد المستفيدين
منح المساعدات للمستفيدين القدامى	47.566.000	15 779	45 541 255	15.974	46 655 000	16.162
منح مساعدات لمستفيدين جدد	3.200.000	1184	3 197 000	1.155	2 962 500	1.078
منح المساعدات لذوي الحقوق	-	-	23 740	3	-	
المجموع	**50.766.000**	**16 963**	**48.761.995**	**17.132**	**49.617.500**	**17.240**

ومن المتوقع أن يصل عدد الأشخاص المستفيدين من مساعدات هذا الصندوق خلال سنتي 2011 و2012 إلى حوالي 18.786 شخصا منهم حوالي 88% من النساء، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 70 مليون درهم.

	2011		2012	
	المبلغ	عدد المستفيدين	المبلغ	عدد المستفيدين
منح المساعدات لفائدة الرجال	5 500 000	1785	7 500 000	1965
أداء المساعدات لفائدة مستفيدين جدد من الرجال	660 000	200	660 000	220
منح المساعدات لفائدة النساء	44.500.000	14 445	44.500.000	15 400
أداء المساعدات لفائدة مستفيدات جديدات من النساء	5.340.000	1000	5.340.000	1200
تحويل المساعدات لذوي الحقوق	1.000.000	-	1.000.000	-
الإعتمادات المبرمجة	13 000. 000	-	11 000. 000	-
المجموع	**70.000.000**	**17.430**	**70.000.000**	**18.785**

تطور عدد المستفيدين من صندوق التبغ لمنح المساعدات
خلال الفترة 2008-2012

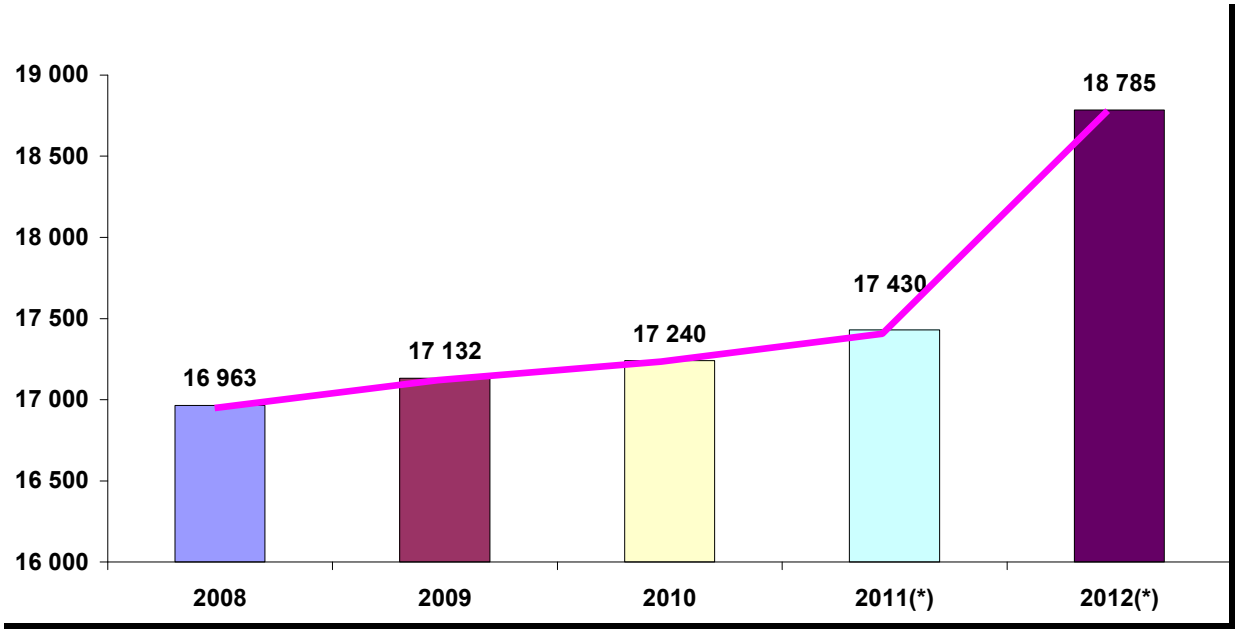

(*) العدد المبرمج

الفصل الثالث : مجال البنيات التحتيـــة

تعتبر برامج تقوية وتحديث البنيات التحتية للبلاد إحدى المحاور الأساسية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها الحكومة والهادفة إلى الرفع من مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني وتحديثه وتثمين مؤهلات مختلف جهات المملكة والمساهمة في تنميتها في إطار متوازن ومنسجم وتشجيع الاستثمار وإحداث مناصب الشغل. وفي هذا الصدد، يجري تنفيذ العديد من برامج تطوير وتأهيل البنيات التحتية في إطار بعض الحسابات الخصوصية للخزينة. وتهدف هذه البرامج أساسا إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- تهيئة وإصلاح البنيات التحتية؛
- توسيع الشبكة الطرقية وفك العزلة عن العالم القروي ؛
- تحسين تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب ؛
- تحديد الملك العام البحري والمينائي ؛
- تنمية البنيات التحتية الرياضية؛
- مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن؛
- تغطية النفقات المخصصة لتحملات ومهام الخدمة العمومية للاتصالات؛

- تنمية الولوج لشبكات التطهير السائل وحماية البيئة؛
- مواجهة آثار الكوارث الطبيعية؛
- تعزيز وحماية القدرات الإنتاجية الطاقية وتطوير الطاقات المتجددة وتعزيز الفعاليـــة الطاقية.

وتعتبر الحسابات المرصدة لأمور خصوصية إطارا ملائما لتمويل هذه المشاريع، حيث مكنت من تعبئة موارد مالية هامة كما يبين ذلك الجدول التالي:

تطور إنجازات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
العاملة في مجال البنيات التحتية خلال الفترة 2008 – 2010 (بملايين الدراهم)

تسمية الحساب	المداخيل			النسبة المتوسطة	النفقات			النسبة المتوسطة
	2008	2009	2010		2008	2009	2010	
الصندوق الخاص بالطرق	3 793	4 592	4 891	13,6%	2 195	2 677	2 749	11,9%
صندوق التنمية الطاقية		5 807	4 128	-		1 680	161	-
الصندوق الوطني للتنمية الرياضية	1 338	1 891	2 269	30,2%	441	625	1 039	53,4%
صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	709	994	1 354	38,3%	114	97	231	42,2%
صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة	373	437	852	51,1%	356		852	54,7%
صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية		1 081	525	-		816	466	-
صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	997	872	914	-4,3%	125	18	50	-36,6%
الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب	347	242	133	-38,2%	130	110	51	-37,0%
صندوق تحديد الملك العام البحري والمينائي	51	57	68	15,3%	4	3	2	-20,1%
المجموع العام	**7 608**	**15 974**	**15 134**	**41,0%**	**3 365**	**6 025**	**5 602**	**29,0%**
التطور السنوي		**109,95%**	**-5,26%**			**79,03%**	**-7,02%**	

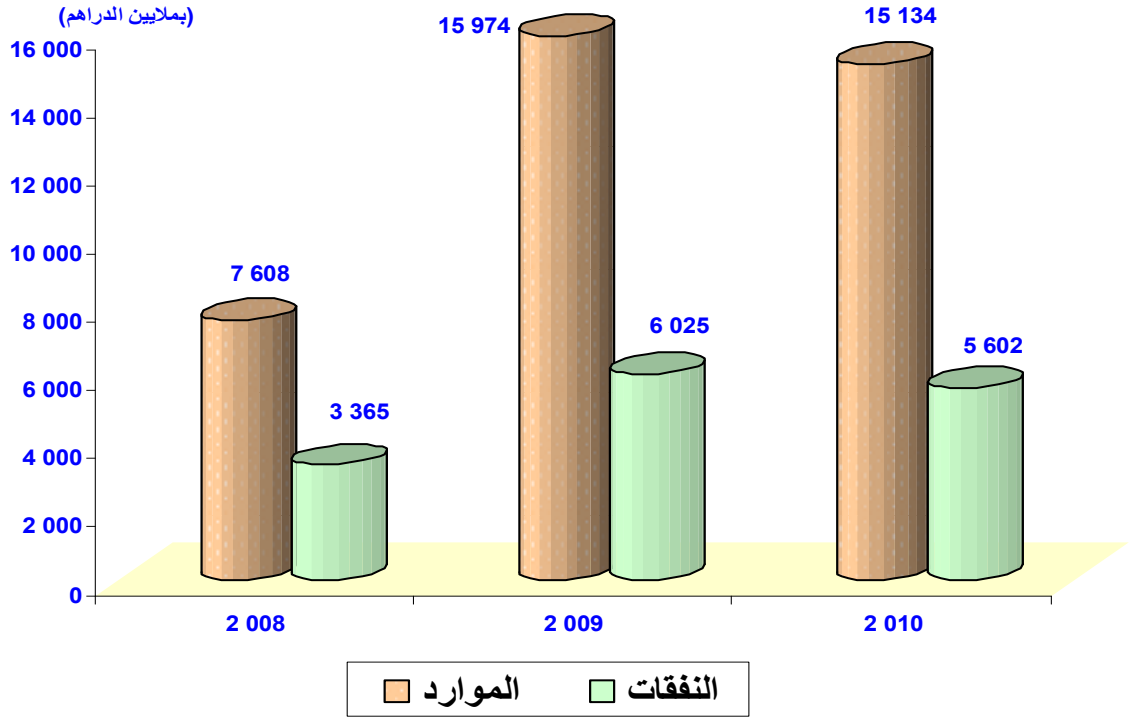

1.3.2 الصندوق الخاص بالطرق

يهدف الصندوق الخاص بالطرق المحدث سنة 1989 إلى ضبط العمليات المرتبطة ببناء وإعادة تأهيل وصيانة واستغلال الشبكة الطرقية.

وتتكون موارد هذا الصندوق أساسا من :

- حصيلة الرسم المفروض على محور المحرك ؛
- حصيلة الضريبة الإضافية المفروضة على تسجيل العربات ذات المحرك ؛
- حصيلة الاقتطاع من الرسوم الداخلية على الاستهلاك المفروضة على بعض المنتجات النفطية. ويبين الجدول التالي تطور هذه الاقتطاعات :

(بالدرهم للهيكتولتر)

	1989	1995	2004
الوقود الممتاز	18	41	50
البنزين العادي	18	41	50
الغازوال	10	23,5	32,5

- 50% من حصيلة تسبيقات الاحتلال المؤقت واستخراج المواد من الملك العام الطرقي للدولة ؛

- حصيلة المبالغ المتأتية من طلبات تجديد وتعديل أو تحويل رخص الاحتلال المؤقت للملك العام الطرقي للدولة ؛
- المساهمة المالية لملاك الأراضي المجاورة للطرق العامة في إنجاز طرق المواصلات التابعة للدولة المنصوص عليها في المادة 82 من القانون رقم 90-12 المتعلق بالتعمير؛
- حصيلة الرسم السنوي المفروض على الإشهار على جوانب طرق المواصلات الطرقية التابعة للدولة وكذا حصيلة الغرامات والعلاوات المترتبة على الرسم المذكور.

هذا، وتساهم الموارد المرصدة في إطار هذا الصندوق في تنمية وصيانة البنيات التحتية الطرقية. وقد عرفت هذه الموارد ارتفاعا ملموسا حيث انتقلت من 394 مليون درهم خلال سنة 1989 إلى 4.891 مليون درهم سنة 2010 بزيادة سنوية بنسبة 13,55% خلال الفترة 2008-2010. في حين بلغت النفقات المنجزة في إطار هذا الصندوق خلال سنة 2010 ما قدره 2.749 مليون درهم مقابل 2.677 مليون درهم و2.195 مليون درهم على التوالي خلال 2009 و 2008 مسجلة ارتفاعا بنسبة 11,90% سنويا.

تهدف هذه الموارد إلى تمويل العمليات التالية :

- بناء وتهيئة الطرق والمسالك القروية في إطار فك العزلة عن العالم القروي ؛
- صيانة الطرق وإصلاح الشبكة الطرقية ومخلفات الفيضانات ؛
- تعزيز السلامة الطرقية عبر معالجة النقط السوداء وتحسين الإشارات الطرقية.

هكذا، مكنت الموارد المعبأة في إطار الصندوق الخاص بالطرق خلال الفترة 2008-2010 من إنجاز العمليات التالية:

- تهيئة 68 كلم من المسالك الخاصة بالدراجات و 30 كلم من الممرات الجانبية المخصصة للعربات الفلاحية؛
- المساهمة إلى جانب الميزانية العامة للدولة في صيانة الشبكة الطرقية وملاءمتها مع تطور النقل. وقد همت هذه العملية 4.633 كلم أي بمعدل 1.544 كلم سنويا؛
- متابعة إنجاز البرنامج الوطني للطرق القروية بمعدل 500 كلم سنويا.

تطور الإنجازات المتعلقة بعمليات البناء والتهيئة بملايين الدراهم	تطور عدد الأشخاص المستفيدين (بالآلاف)
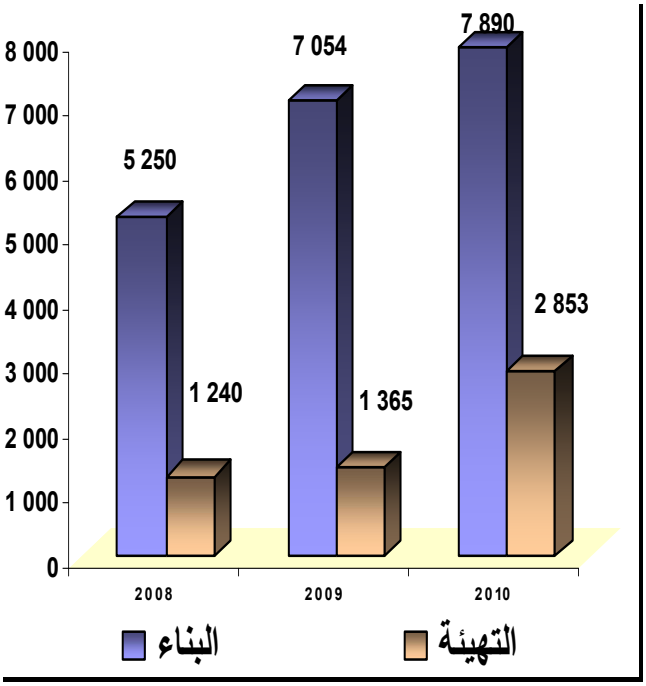	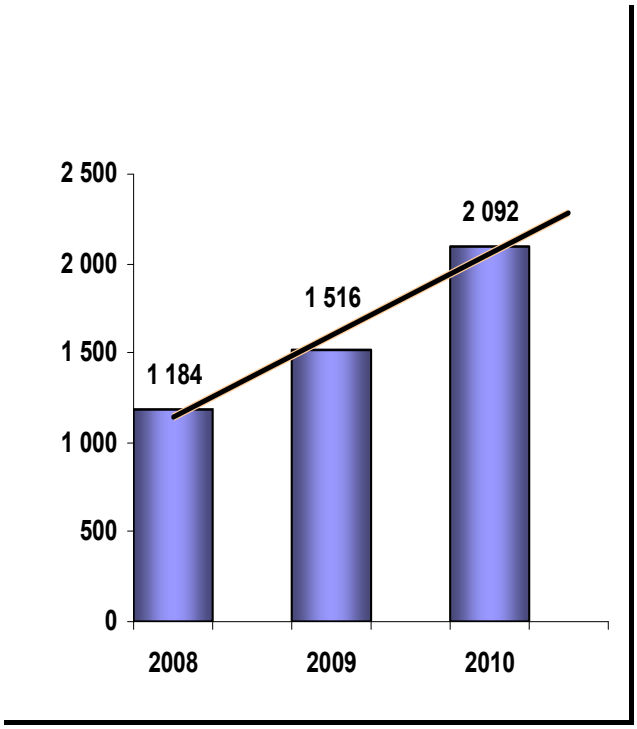

تتعلق النفقات المنجزة خلال سنة 2010 في إطار الصندوق الخاص بالطرق بما يلي:

- تقوية 973 كلم وتكسية 851 كلم وتوسيع 289 كلم من الطرق؛
- إعادة بناء 62 منشأة فنية بالإضافة إلى 128 منشأة أخرى تم إنجازها ما بين ســـنتي 2008 و 2009 ، أي 73 منشأة سنويا؛
- تعزيز السلامة الطرقية عبر معالجة 40 نقطة سوداء.

توسيع وصيانة الشبكة الطرقية برسم الفترة 2008-2010

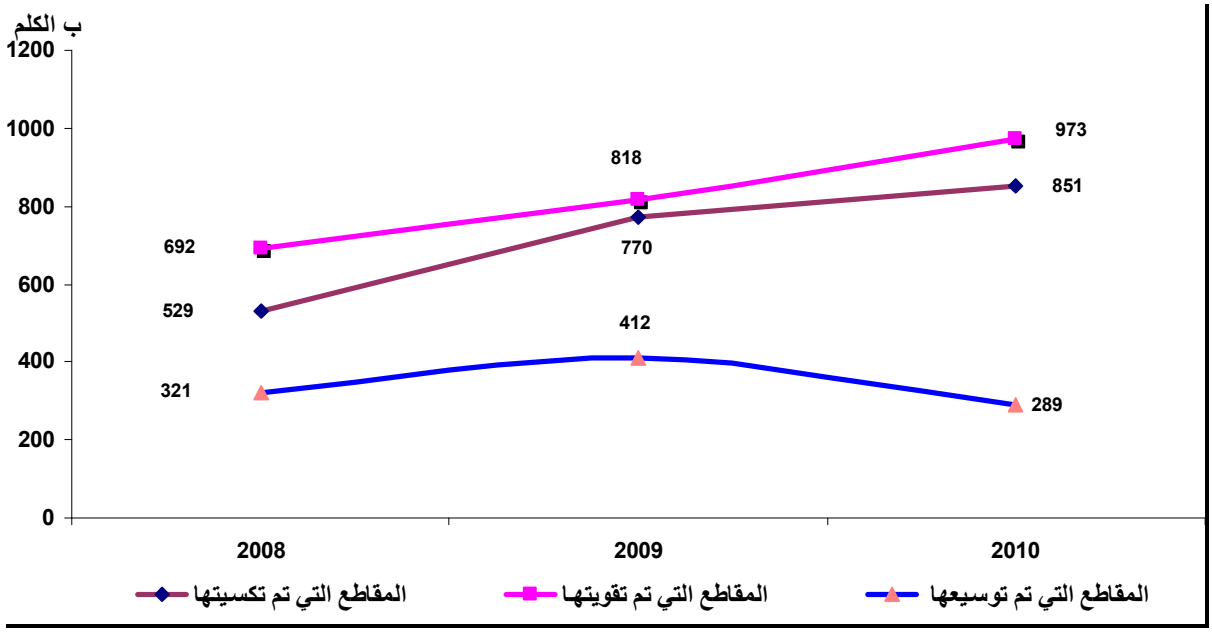

وتهم العمليات الأساسية المرتقب إنجازها في إطار برنامج عمل الصندوق الخاص بالطرق خلال سنة 2011 ما يلي:

- صيانة الطرق وملاءمتها مع الشبكة الطرقية عبر التدخل على مساحة 1.600 كلم منها تعزيز جودة 800 كلم وتكسية 500 كلم و توسيع 300 كلم ؛
- إعادة بناء 62 منشأة للتطهير وقنطرة؛
- توسيع وتهيئة 500 كلم من الطرق والمسالك القروية سنويا منها 340 سيتم بناؤها و160 كلم من المسالك التي سيتم تهيئتها؛
- الصيانة المستمرة والقيام بعمليات معالجة 40 نقطة سوداء وتهيئة ممرات الدراجات والراجلين؛
- إصلاح مخلفات الفيضانات؛
- إنجاز دراسات تتعلق بتنمية الشبكة الطرقية.

2.3.2 الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب

انطلق برنامج "التزويد الشامل للعالم القروي بالماء الصالح للشرب" سنة 1995 لدعم ولوج العالم القروي للماء الصالح للشرب بهدف تزويد 31.000 جماعة بالماء الشروب لفائدة 11 مليون نسمة بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 10 ملايير درهم.

وسيصل تعميم الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالعالم القروي إلى مرحلة حاسمة مع نهاية سنة 2009 وذلك اعتبارا للتدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل تسريع وثيرة إنجاز هذا البرنامج.

ويتميز تمويل هذا البرنامج بمقاربته التشاركية حيث يتم تمويله بنسبة 80% بواسطة مساهمات الميزانية العامة وتتم تغطية الباقي بواسطة مساهمات الجماعات القروية المعنية والمستفيدين على التوالي في حدود 15% و 5% من التكلفة الإجمالية.

تعتبر الإستراتيجة الوطنية لقطاع الماء متنفسا جديدا يهدف إلى تعزيز سياسة الماء.

وقد تم إعداد هذه الإستراتيجية انطلاقا من ثلاثة ثوابت رئيسية:

- أهداف طموحة تتوخى ضمان تلبية الحاجيات من الماء بشكل مستمر مع الحد من آثار ارتفاع درجة المناخ؛
- تحول جدري في تصرفات المواطنين المتعلقة باستعمال وتدبير هذه المادة، وذلك بفضل تنسيق تدبير الطلب و المادة وذلك من خلال الإجراءات التالية:
  - ضمان استمرارية التدابير المتعلقة بحماية وإعادة تشكيل المخزون المائي الباطني ؛
  - ترشيد استعمال الماء؛
  - تعميم تصفية المياه وإعادة استعمال المياه المستعملة؛
  - تفعيل مجموعة من التدابير المتعلقة بتعبئة هذه المادة بما فيها الحلول المحلية الناجعة وتعزيز شبكات الربط بين الجهات؛
  - اعتماد تدابير إيرادية لحماية البيئة والحد من الفيضانات.

- تدبير حقيقي للماء على المدى البعيد يهدف إلى بلوغ الأهداف التالية:
  - التوفر على رؤية واضحة للحاجيات والإمكانيات الوطنية على المدى البعيد والقيام بتحيينها وتحسينها بصفة دورية؛
  - التزام جميع الأطراف المعنية ببذل المجهودات اللازمة في إطار قانوني

وحكامة ملائمة؛

- الرفع من التمويل العمومي والخاص.

هذا، ويتواصل برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب خلال الفترة 2008-2010 عبر إنجاز 675 منشأة بتكلفة إجمالية تصل إلى 170,38 مليون درهم تتوزع كما يلي:

- منشآت لتجميع مياه الأمطار : إنجاز 140 بئرا و132 عملية تنقيب عن المياه وتهيئة 3 منابع و15 مطفيات خاصة بمياه الأمطار؛
- أشغال التجهيز والهندسة المدنية تتعلق ب 385 منشأة.

توزيع المشاريع الممولة من طرف الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب برسم سنة 2010

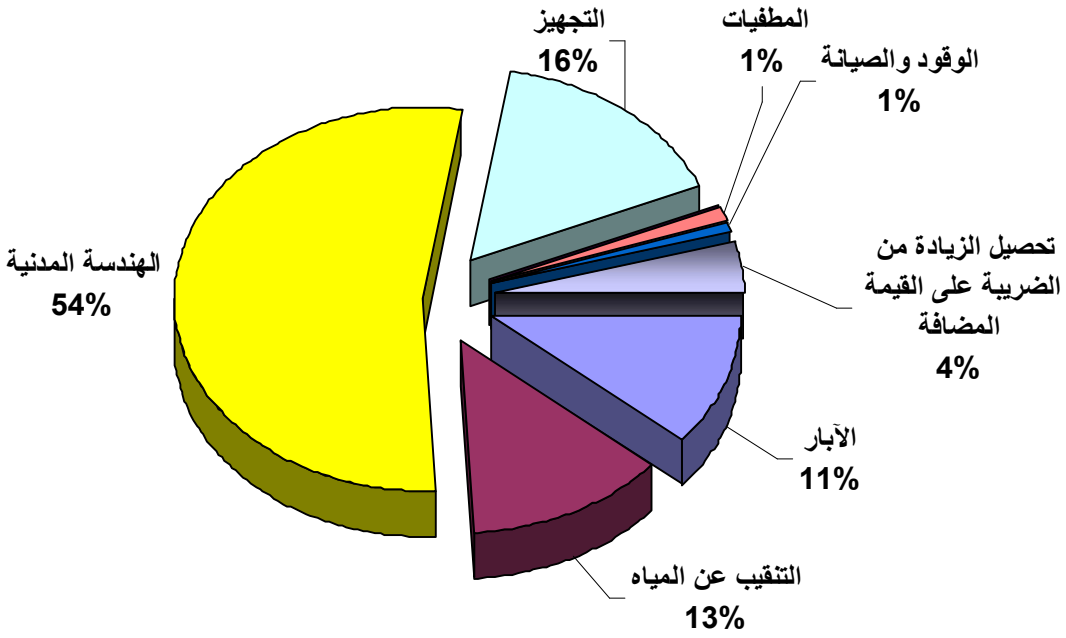

وقد تم إسناد تدبير منشآت التزويد بالماء الصالح للشرب إلى جمعيات مستعملي هذه المياه بالنسبة لنقط المياه التي تمت تهيئتها إلى حراس يشرفون على صنابير المياه العمومية.

وهكذا، بلغت النسبة الإجمالية للربط بشبكة الماء الصالح للشرب بالمجال القروي 91% في نهاية سنة 2010، مقابل 89% سنة 2009 و14% سنة 1994. كما بلغ عدد

السكان المستفيدين من البرنامج الشامل لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب خلال سنة 2010 حوالي 791.241 نسمة يقطنون ب 1.418 دوارا.

تطور نسبة تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب خلال الفترة 1994-2010

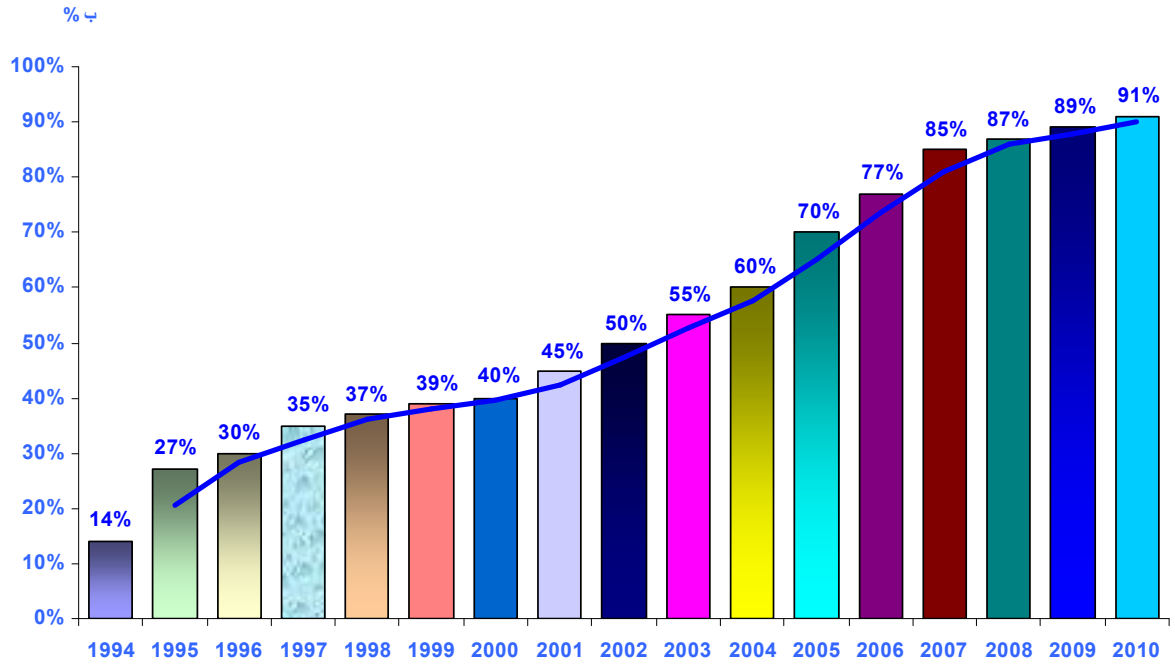

وقد بلغت النفقات الإجمالية المنجزة في إطار الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب خلال الفترة 2008-2010 ما قدره 4.048 مليون درهم، تم تمويل 450 مليون درهم منها بواسطة إعانات ميزانية الدولة وتمت تعبئة الباقي من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

هذا، وتتوزع استثمارات المكتب الوطني للماء الصالح للشرب خلال الفترة 1995-2010 كما يلي:

السنوات	الاستثمار السنوي بملايين الدراهم	الحصيص الإجمالي للساكنة المعنية	نسبة الولوج على الصعيد الوطني
1995	45	3 434 433	27%
1996	119	3 839 071	30%
1997	88	4 119 728	35%
1998	92	4 792 188	37%
1999	140	4 951 416	39%
2000	180	5 636 738	40%
2001	214	6 330 154	45%
2002	231	6 633 712	50%
2003	271	7 207 655	55%
2004	670	8 191 128	60%
2005	915	9 456 052	70%
2006	1 151	10 464 067	77%
2007	1 100	11 560 000	85%
2008	1 460	11 832 000	87%
2009	1 350	12 078 000	89%
2010	1.274	12.869.241	91%

الاستثمار السنوي للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب
خلال الفترة 1995-2010 بملايين الدراهم

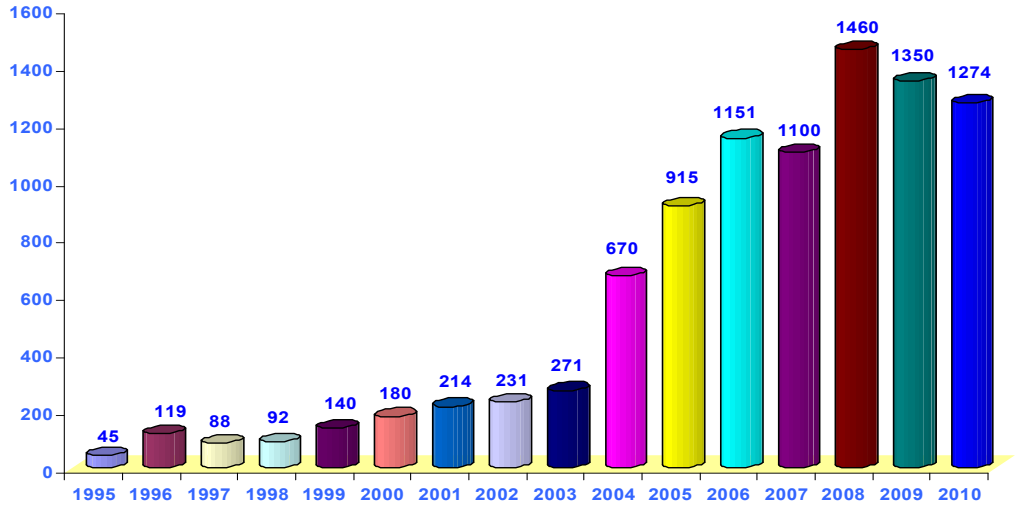

تقدر الاستثمارات المزمع القيام بها من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب خلال الفترة 2010-2015 بحوالي 6.000 مليون درهم وتروم إنجاز المشاريع التالية:

- مواصلة تعميم الولوج إلى الماء خاصة بالمناطق الجبلية والمعزولة؛
- تأهيل المنشآت المنجزة في إطار البرنامج الشامل لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب؛
- تنمية ربط المساكن بشبكة الماء على مستوى الدواوير.

3.3.2 صندوق تحديد الملك العام البحري والمينائي

تم إحداث هذا الصندوق سنة 1997 وتم تعديله سنة 2005 و2007. وتتكون موارد هذا الصندوق من العناصر التالية :

- 50 % من حصيلة الإتاوات المتعلقة بمنح أو تجديد أو تغيير أو تحويل تراخيص الاحتلال المؤقت للملك العام البحري والمينائي باستثناء ما يتعلق منها بالملك العام المينائي والملك العام المائي الذي تسيره وكالات الأحواض؛
- 50 % من حصيلة الأتاوات المترتبة عن احتلال الملك العام البحري؛
- 50 % من حصيلة الأتاوات عن استخراج المواد من الملك العام البحري والمينائي؛
- حصيلة الغرامات المترتبة عن القيام باستخراج الرمل من الملك العام البحري دون ترخيص؛
- حصيلة التعويض عن الاحتلال غير المشروع للملك العام البحري والمينائي؛
- الهبات والوصايا.

ترصد موارد هذا الصندوق لتغطية النفقات التالية :

- إنجاز الدراسات والأشغال لتحديد وحماية الملك العام البحري والمينائي والأشغال لدعم الشريط الساحلي والشواطئ (ملئ الشواطئ بالرمال وإنجاز منشآت لحماية الشواطئ)؛
- إنجاز الدراسات لإعداد مخططات تهيئة الموانئ والشواطئ؛
- حماية وحراسة وتحديد الملك العام البحري والمينائي والمحافظة عليه.

وقد بلغت الموارد المنجزة في إطار هذا الحساب خلال سنة 2010 حوالي 68 مليون درهم بما فيها الرصيد المرحل في نهاية السنة، مقابل 57 مليون درهم و51 مليون درهم على التوالي سنتي 2009 و2008 وقد مكنت هذه الموارد من مواصلة إنجاز العمليات التالية:

- إنجاز الدراسات والأشغال المتعلقة بعمليات تحديد الملك العام البحري والمينائي على طول 171 كلم خطي بين الناظور والداخلة ؛
- إنجاز أشغال ملئ شاطئ مهدية بالرمال ودعم الشريط الساحلي لإقليم القنيطرة ؛
- تهيئة نقاط الولوج للشريط الساحلي لشواطئ آسفي بأولاد سالم وبيدوزة وآير ؛
- اقتناء 10 عربات لفائدة شرطة الملك العام البحري بهدف تعزيز قدراتها في التنقـــل ومراقبة الساحل؛
- اقتناء معدات تقنية لتحديد الملك العام البحري والمينائي.

وسيتواصل برسم سنة 2011 إنجاز أهم محاور تدخل هذا الحساب خصوصا من خلال العمليات التالية:

- التحديد التقني للملك العام البحري على مسافة 80 كلم بشفشاون و60 كلـــم بمـــرس السلطان في جهة الداخلة ؛
- تعزيز نقاط الشريط الساحلي لشواطئ سيدي عبد الرحيم بالعرائش عبر إنجاز ســـور لتثبيت الرمل وولوج الراجلين؛
- تحيين تحديدات الملك العام البحري بمناطق كثيرة تشوبها المخاطر خاصـــة تطـــوان والقنيطرة والرباط والجديدة وتزنيت؛
- إحداث نظام لحماية الشواطئ بواسطة تقنية الأقمار الاصطناعية على مستوى شواطئ مهدية ومرتيل.

هذا، وتساهم مختلف العمليات المنجزة في إطار هذا الصندوق في تفعيل الإصلاح المينائي الذي وضع بموجب القانون رقم 02-15 المتعلق بالموانئ وإحداث الوكالة الوطنية للموانئ وشركة استغلال الموانئ . ويهدف هذا الإصلاح في المرحلة الراهنة إلى تغيير المشهد المينائي عبر تنظيمه حول ثلاثة فاعلين أساسيين:

- الدولة التي يقتصر دورها على مهام التنظيم والتخطيط الإستراتيجي وإعداد التصاميم المديرية للموانئ؛

- الوكالة الوطنية للموانئ وتتولى ممارسة مهام السلطة المينائية في جميع موانئ المملكة باستثناء ميناء طنجة المتوسطي وكذا صيانة واستغلال المنشئات المينائية والمحافظة عليها ؛
- شركة استغلال الموانئ وتتكلف بالأنشطة ذات الطابع التجاري المسندة سابقا لمكتب استغلال الموانئ بعد أن تم حل هذا المكتب بمقتضى القانون المذكور.

ويتزامن تفعيل هذا الإصلاح مع انطلاق استغلال الرصيف الأول للحاويات للميناء الجديد "طنجة المتوسطي" بتاريخ 27 يوليوز 2007 والذي سيمنح للمغرب قاعدة لوجستيكية جيدة ذات جودة عالمية.

ويتضمن هذا الميناء على الخصوص محطة للحاويات ومحطة للمسافرين ومحطة للبترول. وقد بلغت تكلفة هذا المركب المينائي 9,2 مليار درهم وسيمكن من استقبال 3 مليون حاوية سنويا. كما سيمكن هذا الميناء من المساهمة في إحداث 145.000 منصب شغل وتنمية الاستثمارات في المناطق الحرة الثلاث المتواجدة بالميناء.

ومن المتوقع أن يستقبل الميناء الثاني طنجة المتوسط، والذي تقدر تكلفته ب 13,5 مليار درهم ، انطلاقا من سنة 2012، حوالي 5 ملايين حاوية كنشاط تجاري إضافي .

4.3.2 الصندوق الوطني للتنمية الرياضية

تم إحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الوطني للتنمية الرياضية" سنة 1987 وتم تغييره بمقتضى قانون المالية لسنة 2010 ويهدف إلى ضبط حسابات العمليات المرتبطة بتنمية الرياضات والتي تتجلى فيما يلي:

- تكوين النخب الرياضية؛
- تنظيم تربصات إعدادية لفائدة رياضيين من المستوى الرفيع للمشاركة في المنافسات الرياضية الجهوية والقارية والدولية ؛
- إدماج وإعادة إدماج النخب الرياضية في الحياة السوسيو – مهنية؛
- مساندة المنتخبات الوطنية.

من جهة أخرى، وبعد التعديلات التي أدخلت عليه، أصبح هذا الحساب إطارا محاسبيا لمشاريع بناء التجهيزات الرياضية وتتبع الدراسات المتعلقة بها.

وتتشكل موارد هذا الصندوق أساسا من إمدادات الشركة المغربية للألعاب واليانصيب الوطني والمداخيل المحصلة برسم الخدمات الإشهارية داخل البنيات الرياضية التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالرياضة بالإضافة إلى مخصصات الميزانية.

وقد بلغت موارد هذا الصندوق سنة 2010 حوالي 2.269 مليون درهم مقابل 1.891 مليون درهم و1.338 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2009 و2008 ، مسجلة بذلك زيادة سنوية بنسبة 30,22% خلال هذه الفترة.

وقد بلغت نفقات هذا الصندوق خلال سنة 2010 ما قدره 1.039 مليون درهم مقابل 625 مليون درهم و441 مليون درهم سنة 2009 و2008، أي بزيادة سنوية بمعدل 53,44% ، خصصت أساسا لتمويل العمليات التالية:

- القيام بالدراسات وأشغال التهيئة والبناء والتجهيز المرتبطة بالبنيات الرياضية؛
- مساندة المنتخبات الرياضية الوطنية؛
- إعداد رياضيين من مستوى عالي والسهر على مشاركتهم في التظاهرات الرياضـــية الجهوية والدولية والقارية؛
- القيام بالأنشطة ذات الطابع الرياضي.

1- دعم الجامعات الرياضية

تتولى الدولة مهام تنمية النشاط الرياضي وتقوم بتأطيره ومراقبته وذلك طبقا لمقتضيات القانون رقم 87-06 المتعلق بالتربية البدنية والرياضات. وفي هذا الإطار، تستفيد الجمعيات والجامعات الرياضية من إعانات ممولة بواسطة هذا الصندوق.

سجل مبلغ الإعانات الممنوحة للجامعات برسم السبع سنوات الأخيرة من طرف الصندوق الوطني للتنمية الرياضية ارتفاعا تدريجيا بمعدل سنوي بنسبة 15,96% تتوزع كما يلي:

تطور الإعانات الممنوحة للجامعات الرياضية عبر الصندوق الوطني لتنمية الرياضة خلال الفترة 2003-2011 (بملايين الدراهم)

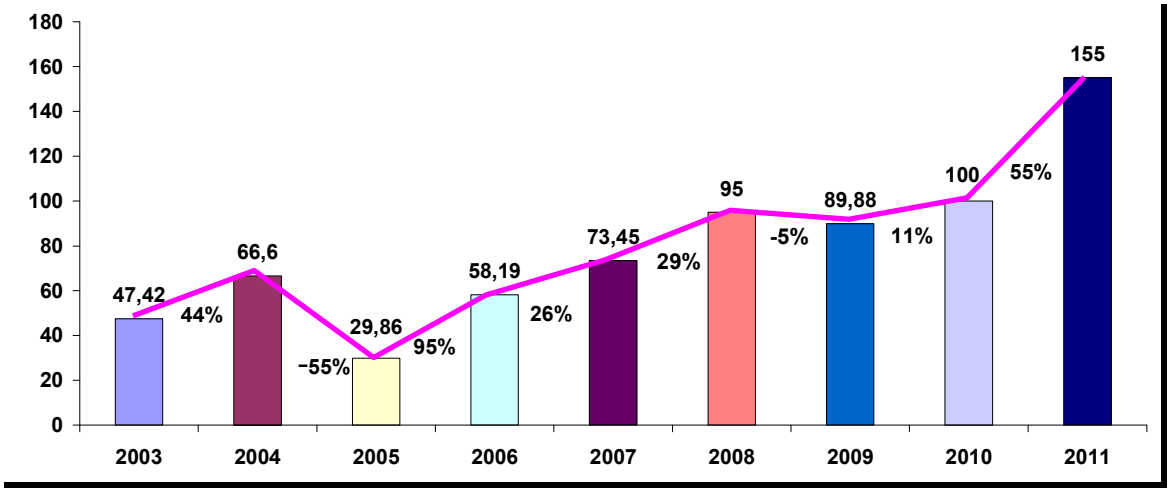

ومن أجل تأهيل مختلف الأنواع الرياضية بالمغرب وتعزيز ممارستها، وقعت الجامعات الرياضية مع الدولة عقود-برامج تهدف إلى تعزيز ممارسة الرياضة وتقوية احترافيتها. وهكذا، قامت الجامعة الملكية لكرة القدم والجامعة الملكية لألعاب القوى بالتوقيع مع الدولة على عقود-برامج على التوالي خلال سنتي 2005 و2007.

وسيتم تعميم مقاربة التعاقد والشراكة لتشمل باقي الجامعات الرياضية وذلك بغية تحديد الأهداف المتوخاة والالتزامات المتبادلة خاصة ما تعلق منها ب:

- برنامج عمل كل جامعة في مجال الرياضة على المستوى العالي؛
- الأنشطة الرياضية المزمع تنظيمها عبر أرجاء المملكة؛
- مبلغ المساهمة السنوية للدولة والتزامات كل جامعة لتحسين مواردها الذاتية؛
- مساهمة قطاع الرياضة خاصة في مجال المعدات والتجهيزات الرياضـــية والمراقبـــة والتتبع.

2 - تأهيل ألعاب القـــــوى

يهدف عقد- البرنامج الموقع مع الجامعة الملكية لألعاب القوى للفترة 2007-2011 إلى تنمية ممارسة هذا النوع الرياضي، وذلك عبر الرفع من قدرات التكوين بالمعهد الوطني لألعاب القوى من 110 عداء سنة 2004 إلى 220 عداء سنة 2011 وكذا عبر إحداث 16 مركزا للتكوين بطاقة إيوائية تقدر بـــ 640 عداءا وبناء مركز للتداريب بإفران و10 مدارات للعدو بمواصفات دولية. كما سيتم تفعيل برامج التكوين لفائدة المدربين وحكام المنافسات الرسمية من أجل توفير عدد إجمالي يقدر ب 6.500 من المنشطين والمدربين بمعدل 1.300 مدرب كل سنة وتكوين 7.100 حكم للمنافسات الرسمية.

كما ستتم تنمية ممارسة ألعاب القوى عبر دعم بنيات التأطير ورفع حجم المساعدة التي تمنحها الجامعة لفائدة 16 عصبة جهوية . وقد انتقلت قيمة هذه المساعدة من مليون درهم سنة 2006 إلى 3,5 مليون درهم سنويا ابتداء من سنة 2007 وذلك لتشجيع ممارسة ألعاب القوى على نطاق واسع وإحداث أندية جديدة.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز برنامج تأهيل هذا النشاط الرياضي عبر تنظيم 3.000 تظاهرة في أفق 2011 بتعاون مع الجماعات المحلية، مقابل 1.500 تظاهرة تم تنظيمها خلال سنة 2005.

هذا، وتبلغ الكلفة الإجمالية لبرنامج تأهيل ألعاب القوى موضوع عقد – البرنامج المذكور ما قدره 548,2 مليون درهم، سيتم تمويلها في حدود 260,4 مليون درهم من طرف الميزانية العامة و129 مليون درهم برسم مساهمات الجماعات المحلية و158,8 مليون درهم من خلال الموارد الذاتية للجامعة الملكية لألعاب القوى.

ومن جهة أخرى، تم إعداد برنامج شامل يغطي الفترة 2009-2012 ويرمي إلى إعداد رياضيين من المستوى العالي لتمثيل المغرب في الألعاب الأولمبية المقبلة المرتقب تنظيمها بلندن سنة 2012 وكذا في مختلف المواعيد الرياضية الجهوية والقارية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 330 مليون درهم كان موضوع اتفاقية موقعة بين الدولة واللجنة الوطنية الأولمبية سنة 2009. ويقدر الغلاف المالي المتوقع برسم سنة 2011 بحوالي 91 مليون درهم. وفي هذا الصدد، سيتم العمل على إنجاز ما يلي:

- إعداد رياضيين من المستوى العالي في الأنواع الرياضية المتعلقـــة بألعـــاب القـــوى والملاكمة والجيدو وسباق الـــدراجات والســـباحة والتيكوانـــدو ويتوزعـــون علـــى مجموعتين: المجموعة "أ" وتضم 30 رياضي سيتابعون تداريبهم بمركز تدريب رفيع

المستوى بالخارج والمجموعة "ب" وتتألف من 60 رياضي سيخوضـــون تربصـــات إعدادية بالمغرب تحت إشراف مدربين أجانب من المستوى العالي تساعدهم في ذلـــك أطر تقنية مغربية ؛

- تحمل تكاليف مشاركة العدائين في التظاهرات الرياضية.

3- بناء المركبات الرياضية الكبرى وبنيات القرب

تم إنجاز مركبين رياضيين في مدن طنجة ومراكش ويوجد ملعب ثالث قيد الإنجاز بمدينة أكادير من المتوقع افتتاحه في وجه العموم خلال سنة 2012 وذلك من أجل تمكين المغرب من التوفر على منشآت رياضية تستجيب للمعايير الدولية للفيفا (FIFA).

أما في ما يتعلق بالملعب الكبير بالدار البيضاء الذي يتسع لحوالي 70.000 مقعد، فإنجازه سيتطلب مبلغا استثماريا يقدر ب 2,08 مليار درهم سيتم تمويله من طرف ميزانية الدولة بمبلغ 1.280 مليون درهم وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمبلغ 600 مليون درهم ومجلس مدينة الدار البيضاء بمبلغ 200 مليون درهم.

ويعتبر الصندوق الوطني للتنمية الرياضية إطارا محاسبيا لهذه العمليات في حين تم إسناد إنجاز أشغال بناء المركبات الرياضية واستغلالها للشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية "صونارجيس" التي تم إحداثها سنة 2010 لهذا الغرض.

وفي هذا الإطار، بلغت مخصصات الميزانية الممنوحة لفائدة هذا الصندوق خلال الفترة 2001 – 2011 ما قدره 3.632 مليون درهم كما هو مبين في الجدول أسفله:

(بملايين الدراهم)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
مساهمات الدولة لفائدة الصندوق الوطني للتنمية الرياضية	100	200	190	190	210	200	200	630	470	529	713	3.632

وتتوزع الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الحساب برسم سنة 2011 كما يلي:

- بناء ملاعب أكادير وطنجة ومراكش والدارالبيضاء:.....330 مليون درهم؛
- إنجاز مراكز رياضية للقرب.....200 مليون درهم؛
- إعداد الرياضيين من المستوى العالي: .....91 مليون درهم.
- بناء وتأهيل البنيات التحتية الرياضية:..... 60 مليون درهم؛

- تأهيل كرة القدم وألعاب القوى:.....32 مليون درهم.

بالإضافة إلى مساهمته في بناء المركبات الرياضية الكبرى، يساهم الصندوق بشراكة مع الجماعات المحلية والقطاع الخاص في تمويل برنامج البنيات الرياضية للقرب الرامي، خلال الفترة 2009-2011 ، إلى إنجاز 150 ناديا سوسيو-رياضي للقرب بمبلغ إجمالي يصل إلى 750 مليون درهم يتحمل منها الصندوق نصف المبلغ.

5.3.2 صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات

تم إحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات" بموجب قانون المالية لسنة 2005 حيث يتولى الوزير الأول مهام الآمر بالصرف لهذا الصندوق، الذي يهدف إلى ضبط حسابات العمليات المتعلقة بمساهمة مستغلي الشبكات العامة للمواصلات المتوفرين على تراخيص إحداث واستغلال هذه الشبكات في مهام وتحملات الخدمة الأساسية.

وتتكون موارد هذا الصندوق أساسا من حصيلة المساهمات المستحقة على مستغلي الشبكات العامة للمواصلات الحاصلين على رخص إحداث واستغلال هذه الشبكة في مهام وتحملات الخدمة الأساسية للمواصلات المنصوص عليها في دفاتر التحملات المتعلقة بها.

وقد بلغت الموارد المنجزة في إطار هذا الصندوق برسم سنة 2010 حوالي 913,61 مليون درهم مقابل 872 مليون درهم و997 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2009 و2008 .

وتخصص نفقات هذا الحساب لتحملات ومهام الخدمة الأساسية للمواصلات خاصة البرنامج المسمى "جيني" والمتعلق بتعميم استعمال التقنيات الجديدة للإعلام والتواصل بالمؤسسات التعليمية بهدف تحسين جودة التعليم.

وقد انطلق هذا البرنامج سنة 2006 ويهدف إلى اعتماد تقنيات الإعلام والتواصل ب 8.604 مؤسسة تعليمية لفائدة 6 ملايين تلميذ و230.000 أستاذ خلال الفترة 2006-2009.

وتتجلى العمليات المنجزة في إطار هذا الصندوق، بتكلفة إجمالية تقدر ب 390 مليون درهم والمتعلقة بأهم محاور برنامج جيني، في ما يلي:

- **البنيات التحتية:** تجهيز 2.046 قاعة متعددة الوسائط ب 27.300 حاسوب لفائدة 1,5 مليون تلميذ موزعين على 2.046 مؤسسة. وتبلغ الكلفة الإجمالية للمرحلة الأولى من هذه العملية ما قدره 373 مليون درهم؛

- **تكوين الأساتذة:** 38.294 مستفيدا بتكلفة إجمالية تقدر ب17,75 مليون درهم.

وخلال سنة 2010، تم وضع برنامج "جيني" في صلب إصلاح منظومة التعليم وذلك على أساس اعتماد طرق حديثة في تلقين التلاميذ لمهارات استعمال التكنولوجيات الجديدة. ولهذه الغاية تم الشروع في مراجعة هذا البرنامج في أفق إعداد إسترتيجية جديدة تهدف إلى تشجيع وتسهيل ثقافة بيداغوجية معتمدة على التكنولوجيات الجديدة. وتماشيا مع ذلك، تمت إضافة محور جديد لهذا البرنامج يتعلق بتنمية استعمالات التكنولوجيات الجديدة من أجل تحسين جودة التلقين وتنمية الكفاءة المهنية للأساتذة.

وتغطي البرمجة الجديدة الفترة 2009-2013 وتعتمد على سياسة إعادة انتشار التجهيزات وتحسين مناهج التعليم كما تتطلب تعبئة غلاف مالي إجمالي يقدر ب1.716 مليون درهم منها 700 مليون درهم برسم مساهمة هذا الصندوق. ويتوزع المبلغ المخصص لسنة 2010 والذي يصل إلى 257,7 مليون درهم كما يلي:

- تجهيز 913 مؤسسة بالأجهزة الرقمية والربط بشبكة الأنترنيت بمبلـــغ 254 مليـــون درهم؛
- تنمية استعمالات التكنولوجيات الجديدة بكلفة 4 ملايين درهم.

بالإضافة إلى مواصلة تفعيل المشاريع التي انطلقت سنة 2010 ، من المتوقع برسم سنوات 2011 و2012 العمل على تعميم استعمال تكنولوجيا المعلوميات والإتصال بمؤسسات التعليم العالي بمبلغ إجمالي يصل على 120 مليون درهم بمعدل 60 مليون درهم سنويا.

6.3.2 صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن

تم إحداث هذا الحساب المرصد لأمور خصوصية ابتداء من 2007 وذلك رغبة في التمكن من ضبط حسابات عمليات مواكبة الإصلاحات المتعلقة بالنقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن، ويتوفر "صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن"، على آمرين بالصرف وهما:

- الوزير المكلف بالداخلية ويعتبر آمراً بقبض موارده وصرف نفقاته بالنسبة للعمليـــات المتعلقة بالنقل الحضري بواسطة الحافلات والنقل بواسطة سيارات الأجرة من الدرجة الأولى والنقل بواسطة سيارات الأجرة من الدرجة الثانية؛
- الوزير المكلف بالنقل ويعتبر آمرا بقبض موارده وصرف نفقاته بالنســـبة للعمليـــات المتعلقة بنقل البضائع لحساب الغير ونقل المســـافرين بواســـطة الحـــافلات والنقـــل المزدوج.

ويتضمن هذا الحساب في الجانب الدائن إعانات الميزانية العامة والمبالغ المدفوعة من طرف الجماعات المحلية. ويتضمن في الجانب المدين:

- النفقات المتعلقة بمواكبة إصلاح النقل الطرقي والمنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل أو تم الاتفاق بشأنها في إطار تعاقدي مع مهنيي القطاع المعنيين؛
- النفقات المتعلقة بمنح تجديد سيارات الأجرة من الدرجة الأولى والثانية حسب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

وتخصص المبالغ المدفوعة لهذا الصندوق من طرف الجماعات المحلية لتغطية نفقات عمليات المواكبة المتعلقة بالنقل الحضري بواسطة الحافلات وبالنقل بواسطة سيارات الأجرة من الدرجة الأولى والثانية.

وقد بلغت موارد هذا الصندوق برسم سنة 2010 حوالي 1.354,47 مليون درهم مقابل 994 مليون درهم و 708,50 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2009 و2008 مسجلة بذلك ارتفاعا سنويا بنسبة 38,27% ، علما أن هذا الصندوق خصص له غلاف مالي قدره 400 مليون درهم يتوزع بحصص متساوية بين قطاعي النقل الطرقي الحضري والنقل الطرقي بين المدن.

تطور موارد ونفقات صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن (بملايين الدراهم)

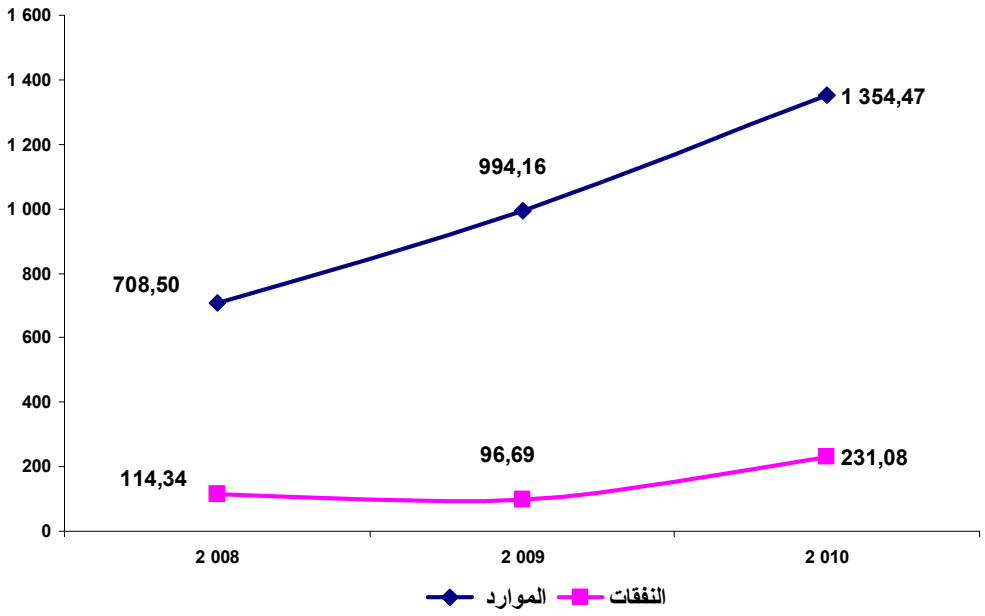

وتطلبت العمليات المنجزة في إطار هذا الصندوق برسم سنة 2010 تعبئة غلاف مالي إجمالي بلغ 231 مليون درهم. وتمحورت هذه العمليات حول العناصر التالية:

- المساهمة في برنامج تجديد عربات النقل الطرقي للبضائع وعربات النقـل المـزدوج بالمجال القروي. ويرتكز هذا البرنامج على مبدأين أساسيين وهما السحب النهائي من التداول بالنسبة للعربات المتلاشية واستبدالها بأخرى جديدة. وتتراوح المنحة بالنسـبة لنقل البضائع بين90.000 درهم و130.000 درهم عن كل عربة؛
- المساهمة في اقتناء وإصلاح وتجهيز وتجديد العربات وكـذا تحسـين تنظـيم النقـل المدرسي والجامعي. وفي هذا الصدد، استفاد 14 منعشا استجابوا لشـروط الأهليـة (منهم وكالتين و12 شركة) ؛
- منح إعانة من أجل إنجاز دراسات حول وضعية الحالة الراهنة للوكـالات المسـتقلة للنقل بمدينتي فاس وآسفي وكذا على مستوى الجولان بجهة الدار البيضاء.

الإعانات الممنوحة لفائدة الفاعلين في مجال النقل الحضري
خلال الفترة 2008-2010

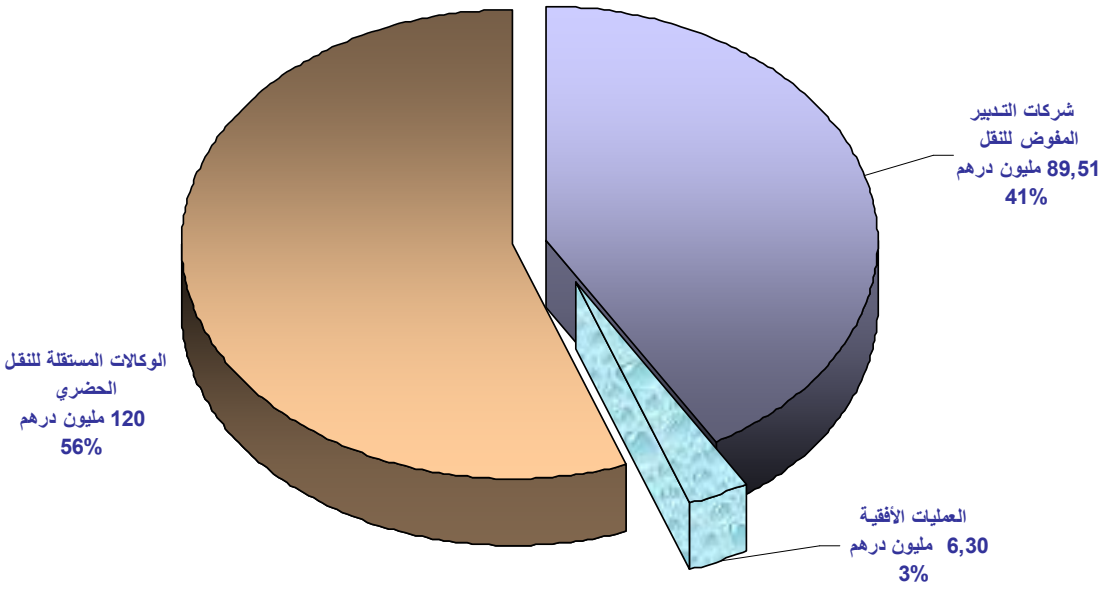

وتتطلب العمليات المبرمجة برسم سنة 2011 تعبئة غلاف مالي يصل إلى 290,90 مليون درهم وتتعلق أساسا بما يلي:

(بملايين الدراهم)

- منح إعانات لوكالات وشركات النقل الحضري من أجل اقتناء حافلات جديدة والتجهيزات الضرورية..... 230,90؛
- المساهمة في برنامج تجديد العربات..... 50؛
- إنجاز دراسات لمواكبة مشروع التدبير المفوض للنقل الحضري عبر الحافلات في مدن الرباط فاس..... 10.

7.3.2 صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة

رغبة في التمكن من ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالتطهير السائل وتصفية المياه المستعملة، تم ابتداء من فاتح يناير 2007 إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى "صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة"، يعتبر الوزير المكلف بالداخلية هو الآمر بقبض موارده وصرف نفقاته.

وتتكون موارد هذا الحساب من مخصصات الميزانية العامة ومن الموارد الأخرى التي يمكن تخصيصها للصندوق طبقا للتشريع والتنظيم الجاري به العمل. وتخصص هذه الموارد لتمويل النفقات المتعلقة بإنجاز الدراسات حول التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة ودفع المبالغ لفائدة الفاعلين العموميين والخواص المكلفين بتدبير خدمة التطهير السائل.

ومنذ إحداث هذا الحساب، تـــم التوقيع مع المنعشين على عدة اتفاقيات تتعلق بمبلغ استثماري يصل إلى 4.809,58 مليون درهم، يتم تمويلـــه من طـــرف المكتب الوطني للماء الصالـــح للشـــرب والوكـــالات (3.573 مليون درهم) والدولـــة (1.185 مليون درهم) والجماعـــات المعنيـــة (193 مليون درهم).

وقد بلغت موارد هذا الصندوق برسم سنة 2010 ما قدره 852 مليون درهم مقابل 437 مليون درهم و373 مليون درهم على التوالي سنتي 2009 و2008 . ويتم استعمال هذه الموارد لتمويل البرنامج الوطني للتطهير السائل الذي يهدف في أفق 2020 إلى تحقيق ما يلي :

- بلوغ نسبة ربط إجمالية تصل إلى 80% بالمجال الحضري؛
- تقليص التلوث بنسبة 60%؛

- إنجاز منشآت لتصفية المياه المستعملة؛
- رفع مستوى المهنية في تدبير خدمة التطهير السائل.

تصل الحاجيات من الإستثمار الإجمالي للبرنامج الوطني للتطهير إلى 43 مليار درهم، و ذلك من أجل تجهيز 330 مدينة ومركزا حضريا لفائدة 10 ملايين ساكن. و تتعلق العمليات المتوقع إنجازها في هذا الإطار في ما يلي:

- إنجاز البنيات الأساسية المرتبطة بتوسيع وإعادة تأهيل شبكات ومنشآت تجميع وضخ وإيصال المياه المستعملة نحو مراكز التصفية بمبلغ يصل إلى 16,1 مليار درهم، أي ما يمثل 37% من التكلفة الإجمالية ؛
- إنجاز محطات للتصفية بمبلغ يصل إلى 11,9 مليار درهم، أي ما يمثل 28% من التكلفة الإجمالية؛
- تجديد التجهيزات بمبلغ يصل إلى 5,6 ملايير درهم، أي ما يمثل 13% من التكلفة الإجمالية؛
- اقتناء معدات الاستغلال بمبلغ 2,6 مليار درهم، أي ما يمثل 6% من التكلفة الإجمالية؛
- المساهمة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عبر الرفع من عدد عمليات الربط بشبكة التطهير السائل بالأحياء الهامشية للمدن وإنجاز التطهير المستقل الملائم بالنسبة للجماعات القروية الفقيرة، وذلك بمبلغ إجمالي يصل إلى 6,8 ملايير درهم أي ما يمثل 16% من التكلفة الإجمالية.

توزيع برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب طبيعة النفقات

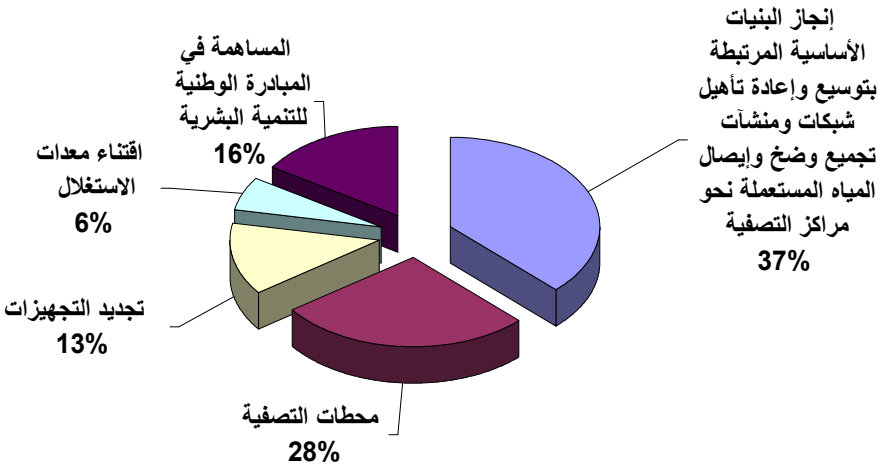

تميزت وضعية التطهير السائل بالوسط الحضري عند نهاية سنة 2010 بما يلي:

- بلغ إجمالي إنتاج النفايات السائلة 700 مليون متر مكعب فـــي الســـنة مقابـــل 600 مليون متر مكعب سنة 2005؛
- بلغت نسبة الربط بشبكة التطهير السائل في حوالي 72% مقابل 70% سنة 2005؛
- بلغ عدد محطات التصفية التي تزاول مهامها فعليا 42 محطة مقابل 21 محطة ســـنة 2005؛
- بلغ حاليا عدد الجماعات التي تقوم بتدبير احترافي لخدمة التطهير السائل إلـــى 177 جماعة مقابل 101 جماعة سنة 2005.

يعزى تحسن وضعية التطهير السائل خلال الفترة 2006 و 2010 إلى الانطلاق الفعلي خلال سنة 2006 للبرنامج الوطني للتطهير الذي مكن من إنجاز عدة مشاريع بشراكة مع الجماعات والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والمفوضين الخواص.

ويشمل الشطر الأول من هذا البرنامج الذي يهم فترة 2008-2010، حوالي 149 جماعة بتكلفة إجمالية تقدر ب 1.400 مليون درهم. وفي هذا الإطار، انطلقت مجموعة من المشاريع المهمة والتي بلغ تقدم الأشغال بها المستويات التالية:

الوضعية الحالية لأشغال مشاريع التطهير السائل

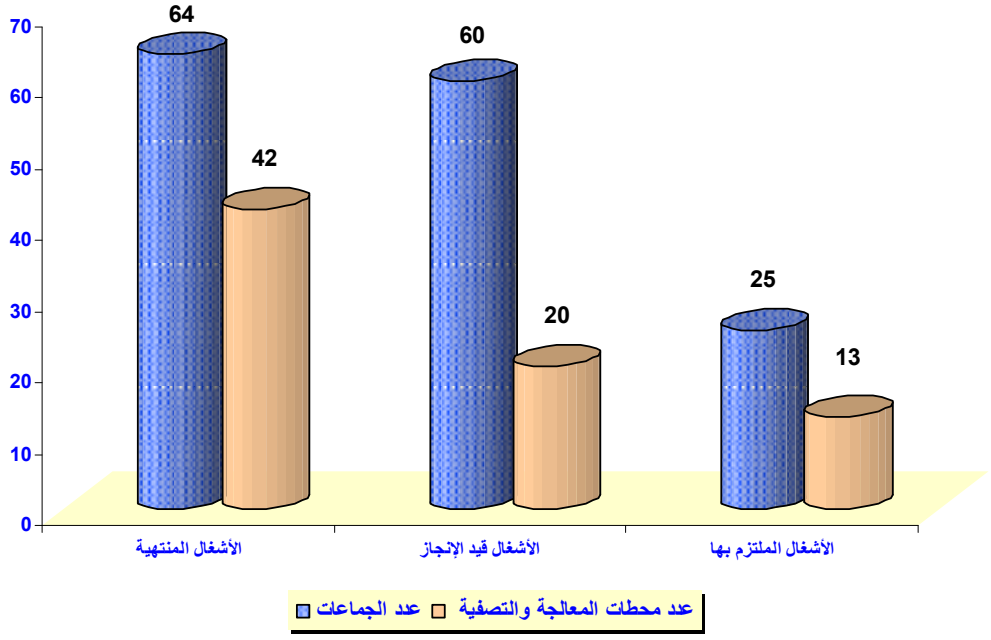

وفي إطار الرفع من احترافية تدبير خدمات التطهير السائل، بلغ عدد الجماعات والمراكز التي يتم فيها تدبير خدمة التطهير السائل بتعاون بين المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والوكالات في متم سنة 2010، 177 مدينة و مركزا مقابل 86 مدينة خلال سنة 2009 .

كما تم خلال سنة 2009 الشروع في إنجاز برنامج استثماري جديد سيمتد إلى غاية 2012 ويهم 219 مدينة ومركزا حضريا تضم 9,4 مليون نسمة.

وتتعلق العمليات المبرمجة بما يلي:

- تخليص وادي سبو من التلوث عبر إحداث محطات لتصفية الميـــاه المســـتعملة ب26 مدينة ومركزا حضريا، تضم ساكنة تقدر ب 3 ملايين نسمة وكذا حوض أم الربيـــع وبحيرة الناظور والساحل المتوسطي؛
- إصلاح وتوسيع وإنجاز شبكات التطهير ب188 مدينة ومركزا؛
- استكمال أشغال التجهيز ب31 مركزا ومدينة؛
- إنجاز محطات لمعالجة حوالي 300 مليون متر مكعب من المياه المستعملة في أفـــق 2012.

هذا، وتبلغ تكلفة هذا البرنامج 14 مليار درهم وسيتم تمويله كما يلي:

- إعانة من الدولة بمبلغ إجمالي يصل إلى 2.200 مليون درهم؛
- مساهمة صندوق "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" بمبلغ إجمالي يصل إلى 650 مليون درهم؛
- مساهمة المؤسسات المانحة بمبلغ 929 مليون درهم، علما أنه تمت تعبئة مبلـــغ 278 مليون درهم لدى الاتحاد الأوربي؛
- تغطية المبلغ الباقي أي 10.806 مليون درهم، من طرف الفاعلين وعلـــى رأســـهم المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والوكالات خاصة عبر اللجوء إلـــى القـــروض البنكية.

8.3.2 صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية

تم إحداث صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بموجب المادة 16 المكررة من قانون المالية لسنة 2009 ويهدف إلى المساهمة في عمليات الإنقاذ والمساعدة وتحسين

وسائل تدخل مختلف القطاعات والهيئات المعنية وإصلاح وترميم البنيات المتضررة وتعزيز وسائل اليقظة والإنذار وإحداث مختلف تجهيزات الوقاية.

تبلغ الموارد المعبأة في إطار هذا الصندوق للفترة 2009-2012 حوالي 1.961 مليون درهم، منها هبة سعودية بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي ومساهمة من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمبلغ 300 مليون درهم وإعانة من الميزانية العامة بمبلغ 800 مليون درهم على مدى أربع سنوات بمعدل 200 مليون درهم سنويا.

مساهمة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية
حسب القطاعات خلال الفترة 2009-2010 (ب%)

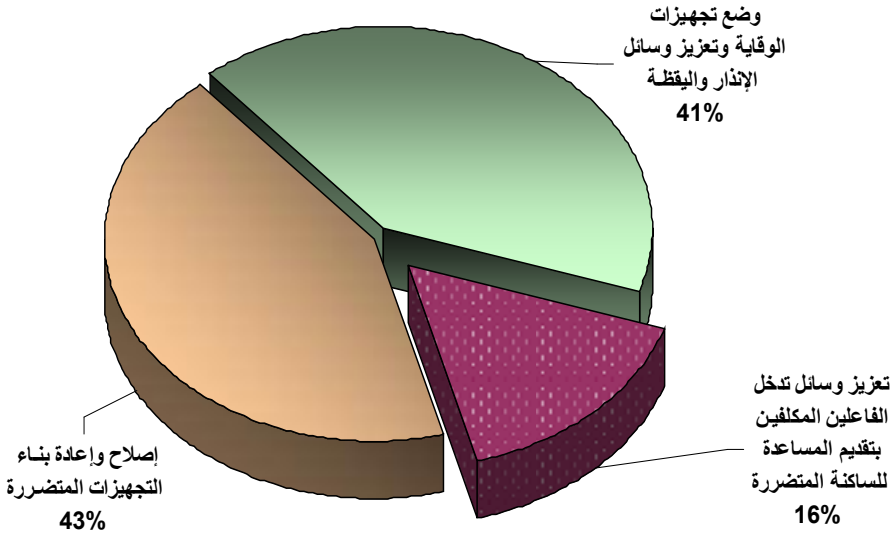

تخصص هذه الموارد التي تقدر برسم سنة 2010 بحوالي 525,32 مليون درهم للمساهمة بملغ 465,69 مليون درهم في تمويل العمليات التالية:

1. عمليات إصلاح وإعادة بناء التجهيزات المتضررة

- **الطرق والمسالك والمنشآت الفنية:** إصلاح الطرق وفتح مسالك مؤقتة وإصلاح مخلفات السيول والفيضانات على مستوى الطرق والمنشآت الفنية بغلاف مالي يصل إلى 54,20 مليون درهم ؛
- **البنيات الأساسية للري:** إصلاح المنشآت المتضررة جراء الفيضانات، خاصة تلك التابعة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي. وتبلغ مساهمة الصندوق في هذه العمليات ما قدره 100 مليون درهم ؛

- **السكن:** قام الصندوق بتمويل البرنامج الاستعجالي لضحايا الفيضانات. بتكلفة تقدر ب50 مليون درهم؛
- **دعم المقاولات المتضررة:** إحداث صندوق للضمان لدى صندوق الضمان المركزي بمبلغ 200 مليون درهم منها 50 مليون درهم لفائدة الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة. وتهم العمليات المنجزة تقديم مساعدات للمقاولات المتضررة بالمناطق الصناعية لمغوغة بطنجة في شكل تحمل للرسوم الجمركية المفروضة على استيراد قطع الغيار والمواد الأولية اللازمة لإعادة التشغيل بمبلغ 10,20 مليون درهم.

2. وضع تجهيزات الوقاية وتعزيز وسائل الإنذار واليقظة وفق البرنامج التالي:

- **المنشآت المائية:** من أجل تسريع وتيرة إنجاز المنشآت المتعلقة بالحماية من الفيضانات والتي تهم 50 نقطة سوداء تعتبر الأكثر إلحاحا، تم وضع برنامج يشمل 7 عمليات تهم 6 عمالات وهي طنجة والمضيق-الفنيدق والناظور والحسيمة وبولمان ووجدة. ويغطي هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته حوالي 690 مليون درهم، الفترة 2009-2012. وقد تطلبت العمليات التي تم الشروع في إنجازها سنة 2009 وتواصل إنجازها سنة 2010 تعبئة غلاف مالي يصل إلى 170 مليون درهم منها 80 مليون درهم من أجل إنجاز مشروع مغوغة؛
- **وسائل التوقع والإنذار الخاصة بالأرصاد الجوية:** بغية تحسين الفترات الزمنية اللازمة لإطلاق الإنذارات وجودة ودقة توقعات الأرصاد الجوية، تم إعداد برنامج عمل على مدى ثلاث سنوات يهم مديرية الأرصاد الجوية الوطنية. ويتمحور هذا البرنامج حول توسيع تغطية ردارات الأرصاد ووضع أنظمة للإعلان والإنذار بالتساقطات وتحسين كثافة شبكة تتبع الأرصاد وتعزيز شبكة التتبع الأوتوماتيكي وتحسين أنظمة التوقع الرقمي وتنمية أنظمة تجميع المعطيات وتوزيع النشرات والإنذارات. وتقدر تكلفة هذا البرنامج بحوالي 210 مليون درهم منها 135,50 مليون درهم تم تعبئتها برسم سنة 2010.

توزيع مساهمة الصندوق خلال الفترة 2008-2010

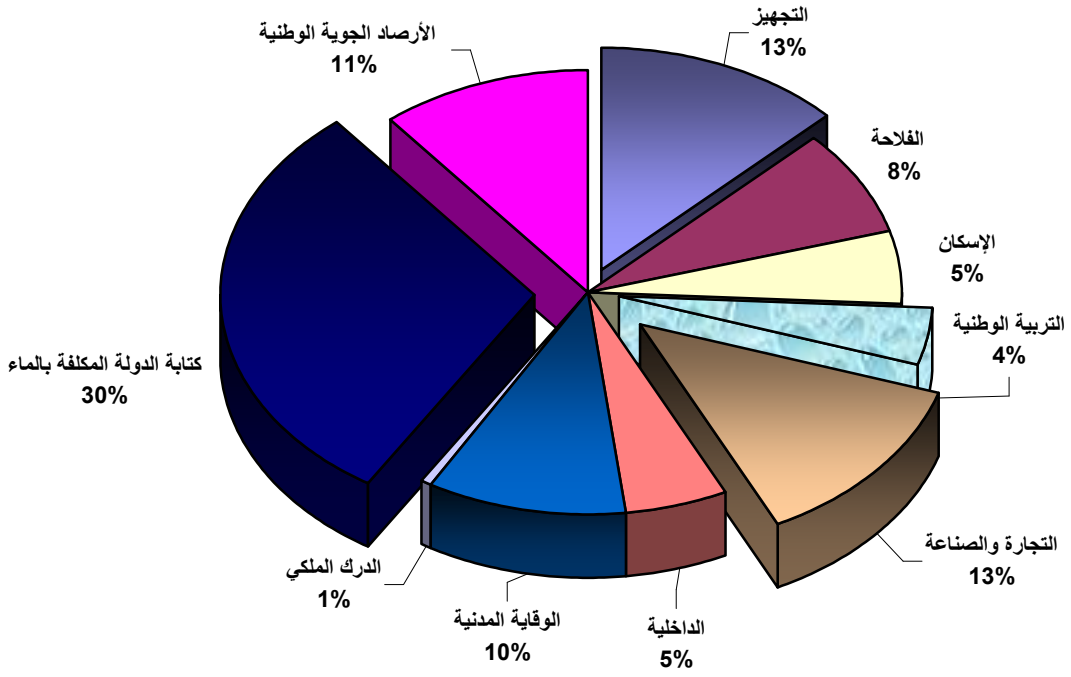

9.3.2 صندوق التنمية الطاقية

يهدف صندوق التنمية الطاقية الذي تم إحداثه سنة 2009 إلى ضبط الحسابات المتعلقة بعمليات وبرامج التنمية الطاقية.

يتضمن هذا الحساب :

في الجانب الدائن:

- حصيلة الهبات والوصايا ؛
- الموارد المتأتية من الاتفاقيات المبرمة بين الدولة والفاعلين العموميين أو الخواص للاستفادة من تمويلات الصندوق؛
- الموارد الأخرى التي يمكن تخصيصها للصندوق طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

في الجانب المدين:

- النفقات المتعلقة بالمحافظة على قدرة الإنتاج الطاقي وتعزيزها والمقررة في إطار اتفاقي بين الدولة والفاعلين العموميين والخواص؛

- النفقات المتعلقة بمنح الدعم المالي للفاعلين العموميين والخواص العاملين في ميـــادين الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية المتوقعة طبقا للإطار الاتفاقي بين الدولة والفاعل المعني؛
- النفقات المتعلقة بالدراسات الضرورية لتنمية الطاقـــات المتجـــددة وتقويـــة النجاعـــة الطاقية.

ويندرج إحداث هذا الصندوق في إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية الجديدة في مجال الطاقة.

الإستراتيجية الجديدة للطاقة

تعتمد هذه الإستراتيجية على الأولويات الأساسية التالية:

- تأمين التزود بالطاقة من خلال تنويع مصادرها واعتماد نظام لترشيد الكهرباء على أساس تنظيم محكم للقدرات الإنتاجية والنقل والتوزيع؛
- تعميم الولوج إلى الطاقة في جميع أنحاء التراب الوطني بأثمنة مناسبة لفائدة مختلف المستعملين ومختلف الشرائح خاصة بالعالم القروي ؛
- الأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات التنمية المستدامة والفعالية الطاقية من أجل ضمان الاقتصاد فـــي الموارد الطاقية والمحافظة عليها وترشيد استهلاكها. هكذا، من المنتظر أن تنتقل حصة الطاقات المتجددة من 6,5% حاليا إلى 18% بالنسبة للحصيلة الكهربائية و10% بالنسبة للحصيلة الطاقية الإجمالية في أفق 2012. وفي إطار تفعيل مقاربة الجهوية، سيتم اللجوء إلى إبرام شراكات مع الجهات؛
- تشجيع الاندماج الجهوي في مجال الطاقة خصوصا عبر تعزيز الانفتاح على السوق الأوربيـــة وملاءمة التنظيمات الخاصة بهذا المجال. وتتعلق الأهداف المتوخاة بضرورة تعزيـــز وضـــعية المغرب كنقطة للالتقاء الجهوي في مجال الطاقـــة وتســـهيل اندماجـــه فـــي الســـوق الطاقيـــة الأورومتوسطية عبر الربط المتبادل مع الدول المجاورة ووضع البنيات التحتية الكبرى اللازمـــة لهذه الغاية والمشاركة في مخطط الطاقة الشمسية المتوسطي؛
- تكثيف التنقيب عن المحروقات والبحث عن سبل تثمين المـــوارد الوطنيـــة خاصـــة الأحجار النفطية بطرق تقنية واقتصادية وبيئية ملائمة؛
- المزج بين النجاعة الطاقية واللجوء إلى الطاقات المتجددة يشكل تطورا نوعيـــا فـــي المشهد الطاقي الوطني وهو ما من شأنه أن يشجع على ظهور تكنولوجيـــات جديـــدة لإنتاج الطاقة ويحدث تغييرات هامة في تصرفات المستعملين اتجاه استهلاك الطاقة. هكذا، سيؤخذ العامل الطاقي بعين الاعتبار في وضع تصور للمشاريع الاســـتثمارية

خاصة في مجالات المعمار والصناعة والنقل.

- اللجوء إلى الفحم الحجري، المستعمل في أحسن الظروف البيئية الممكنة، يشكل مصدرا أساسيا لإنتاج الكهرباء مع الحرص على استغلال أقصى للإمكانيات المتاحة على مستوى الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية وعلى المدى البعيد الطاقة النووية.

وفي هذا الإطار، تمت بلورة الإستراتيجية الطاقية الجديدة على أرض الواقع من خلال التدابير التالية:

- إعداد مخطط وطني للعمليات التي تحظى بالأولوية كخطوة أولى في مسلسل تفعيل السياسة الرامية إلى ضمان التوازن بين عرض وطلب الطاقة الكهربائية، عبر إدراج مفهوم النجاعة الطاقية الرامي إلى التحكم في تطور الطلب مع ضرورة تعزيز العرض من خلال وضع البنيات الطاقية الأساسية وتنمية التكنولوجيات البديلة؛
- إحداث شركة للاستثمار الطاقي من شأنها أن تلعب دور الرافعة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية الطاقية ؛
- إعادة تنظيم القطاع من خلال إصلاح الإطار المؤسساتي، واعتماد قواعد الحكامة الرشيدة، ومراجعة الإطار التنظيمي في اتجاه تحرير القطاع؛
- تشجيع البحث العلمي من خلال إقامة شراكة واسعة بين القطاعين العام والخاص؛
- تأهيل الموارد البشرية اللازمة لإنجاح المقاربة الجديدة في مجال الطاقة.

هذا، وقد استفاد الصندوق منذ إحداثه من مخصصات مالية بقيمة مليار دولار في شكل هبة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فضلا عن مساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن هذا الغلاف المالي أن يساهم في تعزيز القدرة على إنتاج الطاقة، وامتلاك التقنيات الكفيلة بتشجيع الفعالية الطاقية واستخدام الطاقات المتجددة من طرف قطاعات مختلفة.

في نهاية سنة 2010، تمت تعبئة مبلغ 1.840,54 مليون درهم من بين الموارد المالية الإجمالية المتاحة والمقدرة ب 4.128 مليون درهم، وذلك من أجل تمويل العمليات التالية:

- تفعيل المخطط الوطني للإجراءات ذات أولوية من طرف المكتب الوطني للكهرباء:.... ..... 1.500,00 مليون درهم ؛
- إحداث شركة للاستثمار الطاقي:..... 177,50 مليون درهم؛
- تسديد الخصم على استهلاك الكهرباء لفائدة موزعي الكهرباء في إطار عملية 20-/20 -..... 163,00 مليون درهم.

بالإضافة إلى مواصلة إنجاز العمليات التي انطلقت سنة 2010 ، سيتحمل هذا الصندوق برسم سنة 2011 تمويل المشاريع الإستثمارية الصناعية في القطاعات العاملة في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية بمبلغ يقدر ب 400 مليون درهم.

الفصل الرابع: مجال الفلاحة والصيـد البحـــري

يبلغ عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العاملة في مجال الفلاحة والصيد البحري 8 حسابات وتمثل 7 % من مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المنجزة سنة 2010. ويتعلق الأمر بالحسابات التالية :

- صندوق التنمية الفلاحية؛
- الصندوق الوطني الغابوي؛
- صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية؛
- صندوق التنمية القروية؛
- الصندوق الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل؛
- صندوق مكافحة آثار الجفاف؛
- صندوق الإصلاح الزراعي؛
- صندوق تنمية الصيد البحري.

تطور موارد ونفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العاملة
في مجال الفلاحة والصيد البحري برسم الفترة 2008-2010 (بملايين الدراهم)

تسمية الحساب	المداخيل			النسبة المتوسطة	النفقات			النسبة المتوسطة
	2 008	2 009	2 010		2 008	2 009	2 010	
صندوق التنمية الفلاحية	2 632	2 987	3 314	12,2%	2 212	2 201	2 167	-1,0%
صندوق التنمية القروية	606	1 010	1 336	48,5%	96	175	231	54,6%
الصندوق الوطني الغابوي	1 257	1 217	1 252	-0,2%	438	541	569	14,0%
صندوق الإصلاح الزراعي	461	508	552	9,3%	1	1	0	-61,0%
الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	398	517	480	9,9%	62	230	139	50,0%
صندوق تنمية الصيد البحري		220	404	-			71	-
صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	115	131	149	13,7%	26	20	25	-2,8%
صندوق محاربة آثار الجفاف	25	24	24	-2,1%	1			-100%
المجموع العام	**5 494**	**6 615**	**7 510**	**16,9%**	**2 836**	**3 168**	**3 201**	**6,2%**
التطور السنوي ب %		**20,41%**	**13,53%**			**11,68%**	**1,06%**	

تطور منجزات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العاملة في المجال الفلاحي والصيد البحري خلال الفترة 2008-2010 (بملايين الدراهم)

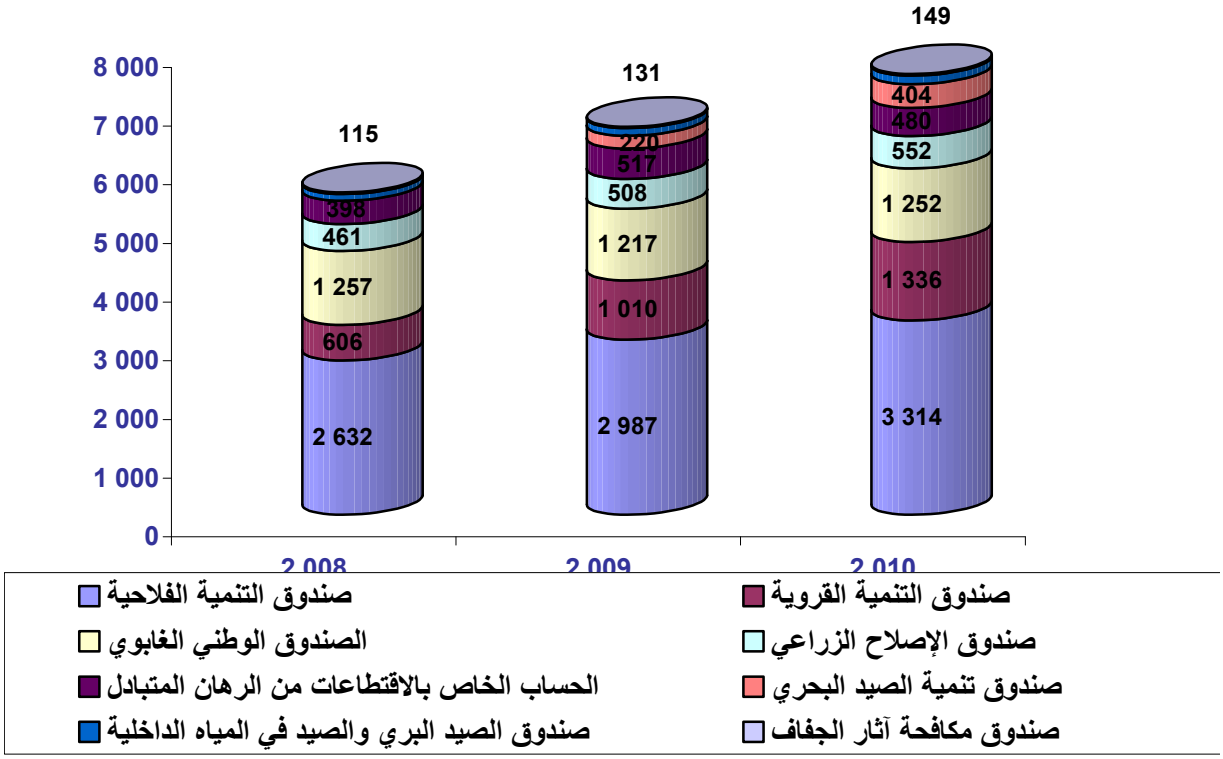

1.4.2 صندوق التنمية الفلاحية

تم إحداث صندوق التنمية الفلاحية سنة 1986 وتم تعديله سنة 2007، ويساهم أساسا في العمليات التالية:

- تحديث قطاع الفلاحة عبر تقديم مساعدات الدولة في شكل إعانات ومنح لتشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع؛
- تمويل عمليات اقتناء وتخزين ونقل وتوزيع الشعير في إطار برامج محاربة آثار الجفاف التي تسهر الحكومة على تنفيذها ؛
- محاربة الأمراض المعدية المرتبطة بالطيور؛
- تأهيل وتنمية الشعب الفلاحية في إطار تعاقدي.

ويتم توزيع مساعدات الدولة المقدمة لفائدة الفلاحين في إطار صندوق التنمية الفلاحية من طرف القرض الفلاحي المغربي.

مخطط المغرب الأخضر 2009-2020

تتمحور الخطوط العريضة للاستراتيجية الجديدة المسماة "المغرب الأخضر" حول المرتكزات التالية:

- ضرورة أن تلعب الفلاحة دور المحرك للتنمية الاقتصادية الوطنية خلال العشر أو الخمسة عشر سنة المقبلة من أجل إحداث قيمة مضافة جديدة للقطاع والتشغيل وتشجيع الصادرات والحد من الفقر بالعالم القروي. ومن المرتقب أن يصل الناتج الداخلي الخام الإضافي لهذا المخطط إلى ما بين 70 و100 مليار درهم وعدد المناصب المحدثة إلى ما بين 1 و 1,5 مليون منصب بالإضافة إلى مضاعفة دخل ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين قروي؛
- تعميم فائدة البرامج المعتمدة على جميع الفاعلين المعنيين وكل الشعب الفلاحية من خلال اعتماد مقاربات تتلاءم مع الإكراهات الخاصة لكل فاعل ولكل شعبة إنتاجية وهو ما يقتضي إشراك جميع الفاعلين المعنيين؛
- تجاوز العوائق الحالية خاصة تلك المرتبطة بضعف نسيج الفاعلين ووضعية العقار من خلال الاعتماد على التجارب الناجحة على الصعيد العالمي؛
- النهوض بالاستثمار الخاص على نطاق واسع؛
- تفعيل 1.500 مشروع على أساس نموذج اقتصادي محدد سلفا.

ويتمحور برنامج العمل المعد لهذا الغرض والذي يغطي العشرية المقبلة حول الدعامتين التاليتين:

الدعامة الأولى: تنمية الفلاحة ذات القيمة المضافة العالية والإنتاجية الكبيرة والموجهة على الخصوص نحو التصدير:	الدعامة الثانية: التأهيل التضامني للنسيج الإنتاجي:
▪ **عدد المشاريع المستفيدة: 961** مشروع موزعة على 560.000 ضيعة مختارة؛	▪ **عدد المشاريع المستفيدة: 545** مشروع لفائدة 840.000 فلاح؛
▪ **تكلفة الاستثمار: 121,2 مليار درهم.**	▪ **تكلفة الاستثمار: 19,25 مليار درهم.**

وقد تمت برمجة هذه الإستثمارات في إطار منسجم من أجل إضفاء مزيد من الفعالية وستتم مواكبتها بعمليات موازية بكلفة إجمالية تصل إلى 52,50 مليار درهم تتعلق أساسا بتأهيل المجالات السقوية، وهو ما سيرفع مجموع الاستثمارات إلى 193 مليار درهم. وتبلغ حصة الدولة في هذا المجهود الاستثماري حوالي 68,60 مليار درهم.

في إطار الدعامة الأولى من مخطط المغرب الأخضر التي تتوخى تنمية الشعب ذات القيمة المضافة العالية على مستوى 560.000 ضيعة تهم 961 مشروع، يعمل صندوق التنمية الفلاحية على تحفيز الاستثمار المتوقع في إطار 15 عقود برامج تشمل

تنمية شعب اللحوم الحمراء والحليب والبذور والحبوب والزراعات الزيتية والخضروات والدواجن.

ويشمل دعم صندوق التنمية الفلاحية المحاور الأساسية التالية:

- تجديد وتوسيع زراعة الحوامض لتغطية مساحة 50.000 هكتار وتجهيزهـــا بنظـــام الري الموضعي وتحسين شروط تثمين الإنتاج وتشجيع الصادرات وهو مـــا يتطلـــب استثمارا بمبلغ 9 ملايير درهم؛
- توسيع زراعة أشجار الزيتون على مساحة 1.220.000 هكتار وتحسين تقنيات الري والتحفيز على التثمين والمساعدة على تنويع الأسواق الخارجية بتكلفة إجمالية تقـــدر بحوالي 29,5 مليار درهم في أفق سنة 2020؛
- توسيع زراعة الخضروات المغطاة والمكشوفة وتجهيز 27.000 هكتار بمعدات الري الاقتصادي مع ضمان تنوع الزراعات بالضيعات المعنية. ويقدر الاستثمار الإجمـــالي بحوالي 21 مليار درهم في أفق سنة 2020 ؛
- الرفع من إنتاج الحليب ب 15% سنويا من أجل بلوغ إنتاج حوالي 3 ملايير لتر في أفق 2014 عبر التحفيز على إحداث ضيعات كبيرة وتخصص الضيعات الصـــغيرة والمتوسطة وتنمية الاستثمارات القبلية لهذه الشعبة بمبلغ إجمالي يقدر ب10 ملايـــر درهم في أفق سنة 2014؛
- تحسين قطيع اللحوم الحمراء والرفع من الجودة عبر تنمية مشاريع مندمجة لتجميـــع مراكز تربية المواشي والمـــذابح ووحـــدات البيـــع. ويقـــدر الاســـتثمار الإجمـــالي ب 6 ملايير درهم في أفق 2014؛
- إنتاج حوالي 7 ملايين طن من الحبوب سنويا في أفق 2020 مـــن خـــلال تحســـين الإنتاجية على مستوى 4,2 مليون هكتار عبر تطوير مشاريع التجميع؛
- تأمين قدرات إنتاج البذور بالنسبة لمختلف المزروعات وتحسين استعمالها بتكلفة تقدر ب 765 مليون درهم ؛
- تحسين مردودية قطاع الدواجن عبر تحديث آليات الإنتاج وتحسين شـــروط الصـــحة والنظافة لمنتوجات الدواجن باستثمار يقدر ب 4,5 مليار درهم في أفق 2013.

وقد ساهم صندوق التنمية الفلاحية خلال الفترة 2008-2010 في تمويل مجموعة من العمليات المتعلقة بالتنمية الفلاحية. ويبين الجدول التالي المداخيل والنفقات المنجزة في إطار هذا الصندوق برسم السنوات 2008 و2009 و2010 وكذا توقعات مداخيله ونفقاته خلال سنة 2011.

بملايين الدراهم

السنوات	المداخيل	النفقات
2008	2.632	2.212
2009	2.987	2.201
2010	3.314	2.167
2011	3.069	2.310

تطور موارد ونفقات صندوق التنمية الفلاحية خلال الفترة (2008-2011)
بملايين الدراهم

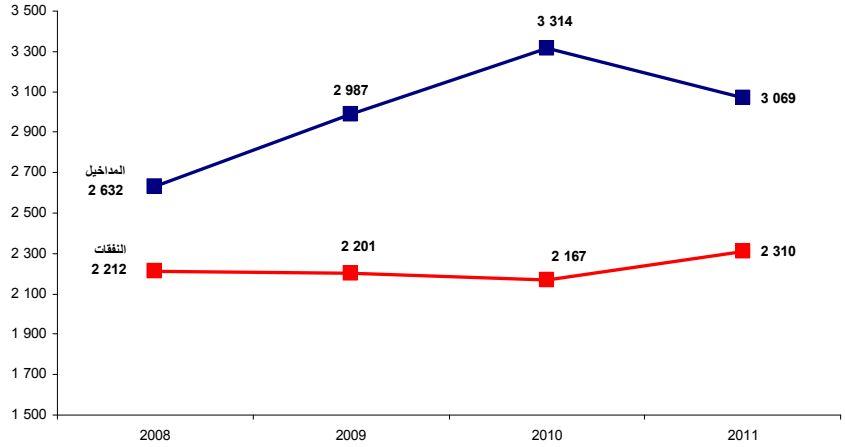

بلغت موارد صندوق التنمية الفلاحية خلال سنة 2010 ما قدره 3.314 مليون درهم مقابل 2.987 مليون درهم و 2.632 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2009 و2008 مسجلة بذلك زيادة سنوية متوسطة ب12,21%. يمكن توزيع هذه الموارد كما يلي:

بنية الموارد الأساسية برسم الفترة 2008-2010 بملايين الدراهم

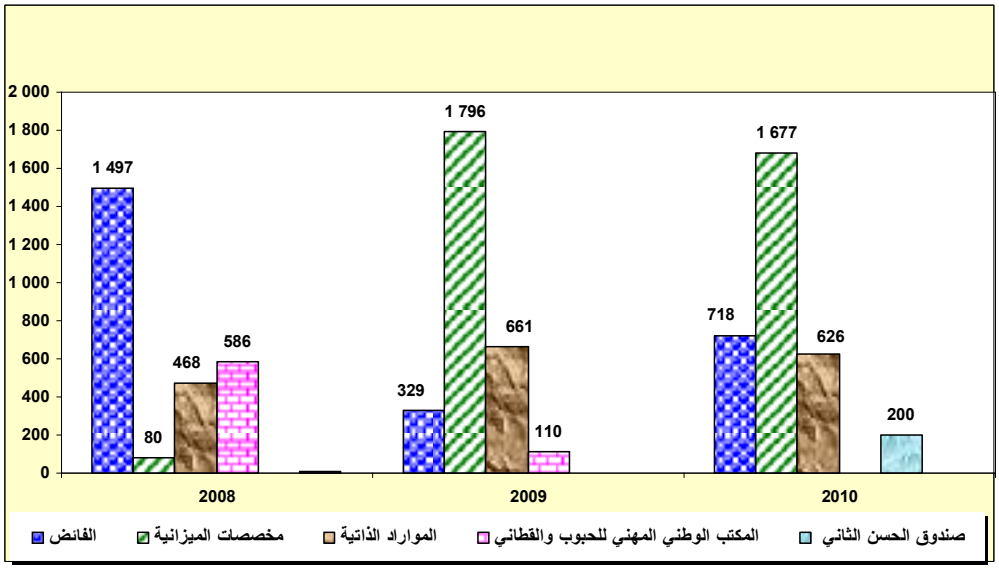

هذا، وقد بلغت النفقات المدرجة في إطار هذا الصندوق برسم سنة 2010 ما قدره 2.167 مليون درهم وهمت العمليات الأساسية التالية:

- إعانات ومنح للفلاحين.....91,81%؛
- اقتناء مغروسات الأشجار المثمرة والنخيل المثمر:.....2,50%؛
- برنامج محاربة التصحر.....2,42%؛
- مكافحة آثار الفيضانات بالغرب: .....2%؛
- تأهيل تنمية السلاسل الفلاحية.....0,86%؛
- التأمين الفلاحي ضد الكوارث الطبيعية:.....0,71%.

يمكن تقديم تطور النفقات الأساسية للصندوق حسب طبيعتها كما يلي:

(بملايين الدراهم)

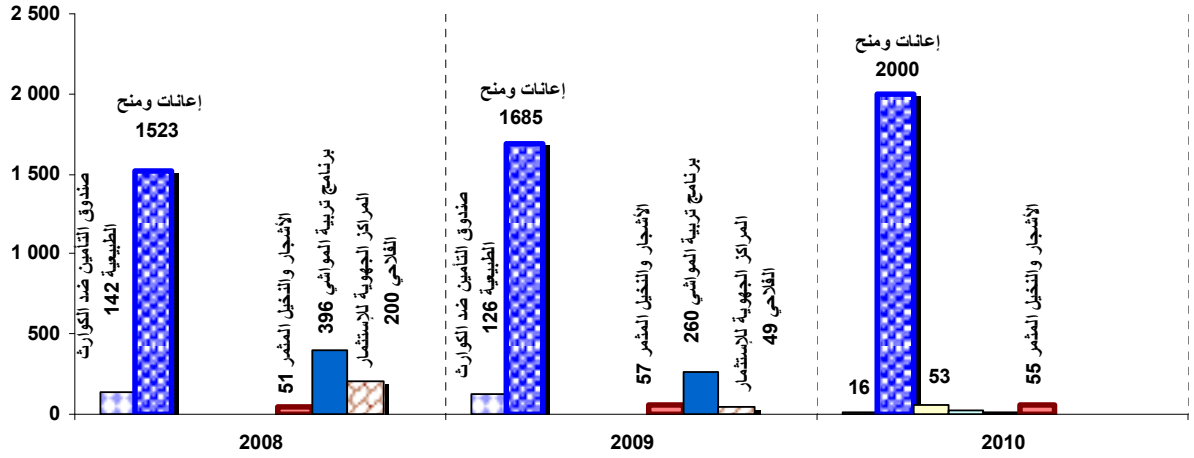

توزيع النفقات المنجزة برسم سنة 2010

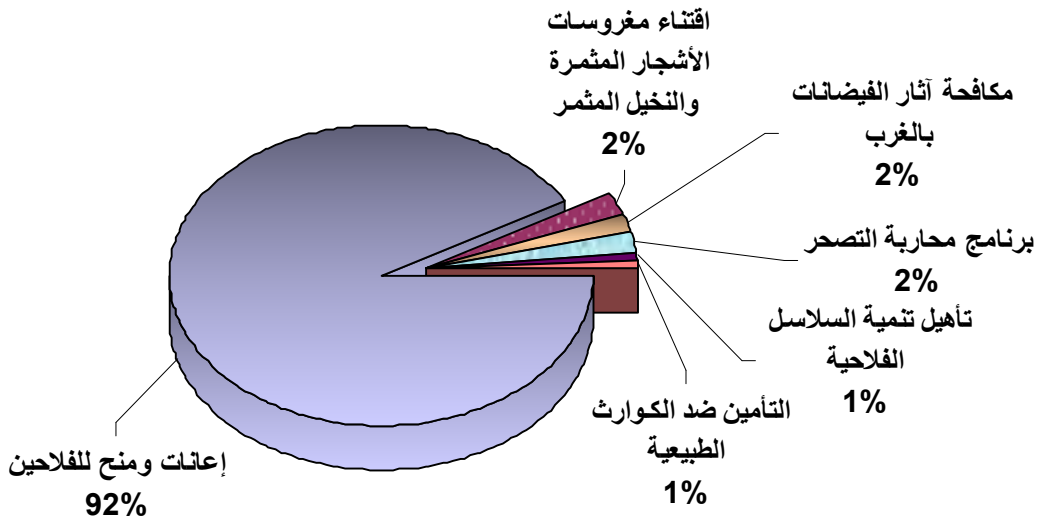

هذا، وقد بلغت الإعانات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2010 حوالي مليارين درهم، وهمت أساسا العمليات التالية:

1- تشجيع المكننة الفلاحية عبر دعم اقتناء 26.950 جرارا وآلة فلاحية أخرى وهو ما يمثل 37% من مجموع المساعدات الممنوحة. عرفت هذه الإعانات منحاها التصـــاعدي بنسبة 52% خلال الفترة 2008-2010 مع العلم أن اقتناء الجرارات يمثل 70% مـــن المبلغ الإجمالي لهذه المساعدات.

تطور النفقات المرتبطة ب"مكننة الضيعات الفلاحية" ما بين 2008 و2010
(النسبة % من الاعتمادات المخصصة للإعانات والمنح).

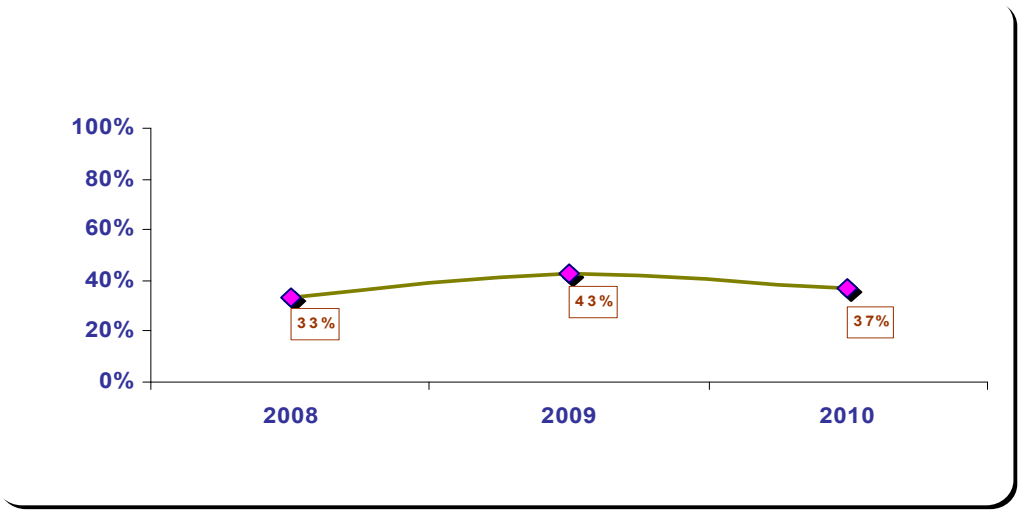

2- تفعيل عمليات الاقتصاد في مياه الري. وقد مكنت المجهودات المبذولة في هذا الإطار من تزويد مساحة تصل إلى 32.950 هكتارا بنظام الري الموضعي والتنقيط وتهيئة 14.000 هكتار. وقد ارتفعت وتيرة تحول الأراضي الفلاحية إلى مناطق مسقية باستعمال الري الموضعي وذلك نتيجة لتحسن نسبة الإعانات الممنوحة لهذا الغرض حيث انتقلت من 30% سنة 2005 إلى 80% و 100% على التوالي لفائدة الفلاحين والمنخرطين في مشاريع التجميع.

تطور النفقات المرتبطة ب"التهيئة الهيدرو-فلاحية والعقارية" ما بين 2008 و2010
(النسبة % من الاعتمادات المخصصة للإعانات والمنح)

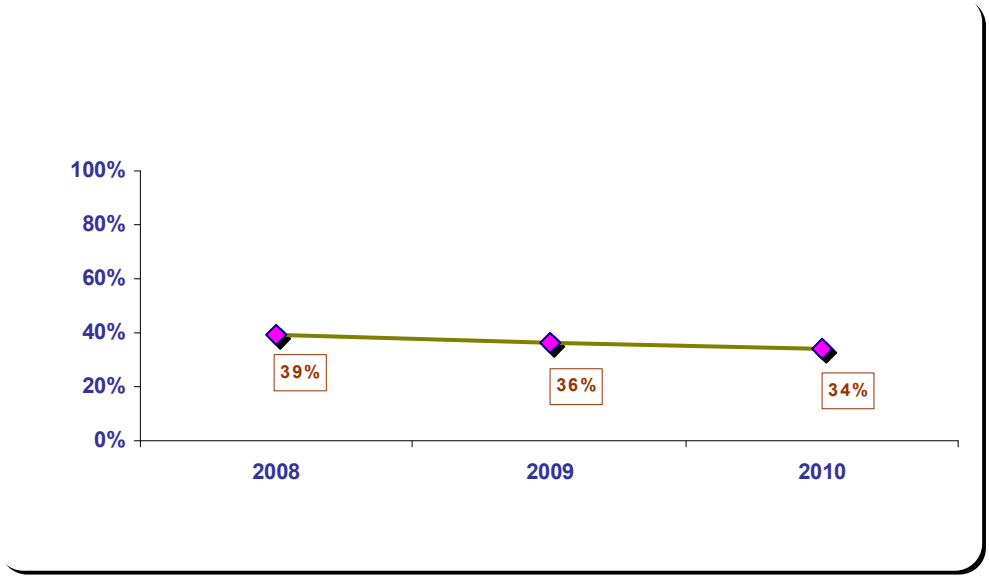

3- انطلاق عملية غرس أشجار الزيتون والحوامض الرامية إلى رفع المساحة السنوية المعنية على التوالي إلى 4.000 هكتار و 7.000 هكتار. هكذا، بلغت المساحة الإجمالية من الأراضي الفلاحية المخصصة لأشجار الزيتون والحوامض خلال سنة 2010 ما مجموعه 12.500هكتار منها 9.500 هكتار مخصصة لأشجار الزيتون و3.000 هكتار لأشجار الحوامض؛

4- تحديث نسيج الصناعات الغذائية وتنمية الشعب الإنتاجية وتشجيع مشاريع التجميع حول وحدات التثمين عبر منح مساعدات لإنجاز 50 مخزنا للتبريد ومحطات التلفيف مسجلة زيادة بنسبة 35% خلال الفترة 2008-2010؛

5- تشجيع الصادرات الفلاحية خاصة منها الحوامض. وقد سجل حجم صادرات هذه المواد سنة 2010 تراجعا سنويا بمعدل 38% بفعل تداعيات الأزمة العالمية؛

6- تكثيف الإنتاج الحيواني عبر تشجيع إعادة تكوين وإغناء مختلف أنواع القطيع.

و قد تم منح إعانات جديدة متعلقة أساسا بإنتاج العجول الملقحة اصطناعيا واقتناء الأبقار المستوردة في سنة 2010، مما مكن من رفع حصة النفقات المخصصة لذلك إلى 13%.

تطور النفقات المرتبطة ب"تكثيف الإنتاج الحيواني" ما بين 2008 و2010
(النسبة % من الاعتمادات المخصصة للإعانات والمنح)

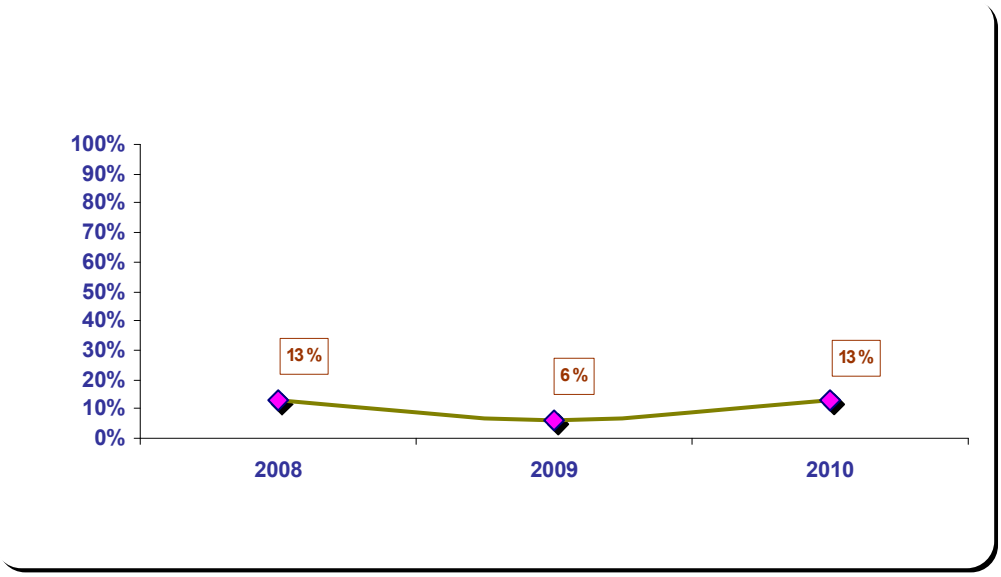

وتتوزع الإعانات الممنوحة سنة 2010 حسب أهم العمليات كما يلي:

توزيع الإعانات الممنوحة من طرف صندوق التنمية الفلاحية خلال سنة 2010

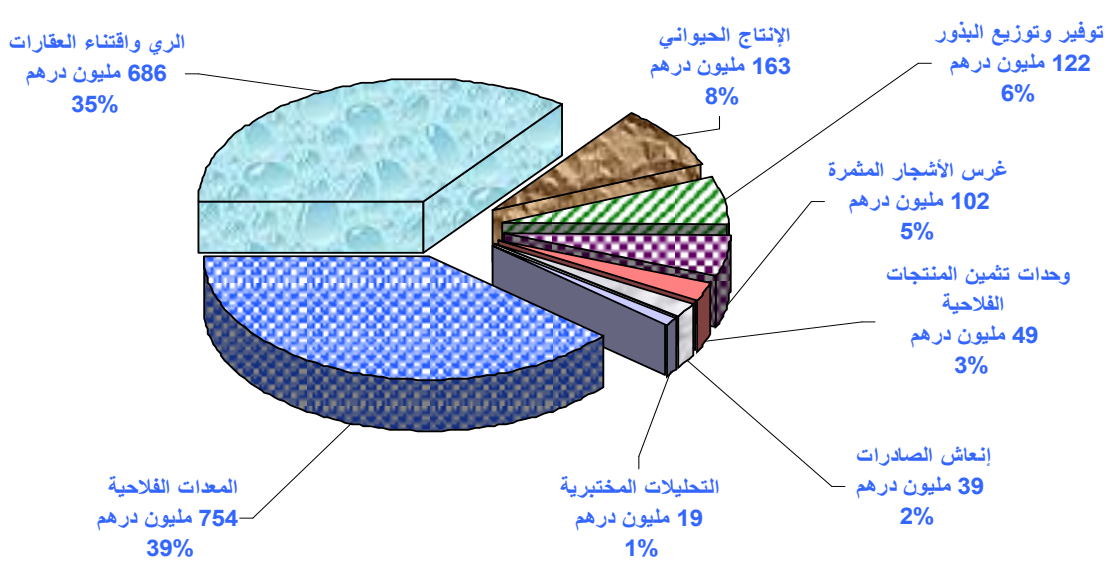

تمثل المساعدات المخصصة للتجهيز واستغلال المعدات الفلاحية والتهيئة الهيدرو-فلاحية والعقارية 72% من المبلغ الإجمالي للمساعدات الممنوحة.

وقد همت الإعانات الممنوحة في إطار التحفيز على الاستثمار بالقطاع الفلاحي سنة 2010 أساسا جهات سوس-ماسة-درعة ومراكش-تانسيفت-الحوز والغرب- شراردة بني حسن وتادلة-أزيلال حيث استفادت بنسبة 50% من هذه المساعدات. وتجدر الإشارة إلى أن 73% من هذه الإعانات تم منحها عبر الشبابيك الوحيدة ل 7 جهات تابعة لمناطق نفوذ مراكز الإستثمار الفلاحي.

توزيع تمويل المشاريع حسب الجهات بالنسبة %

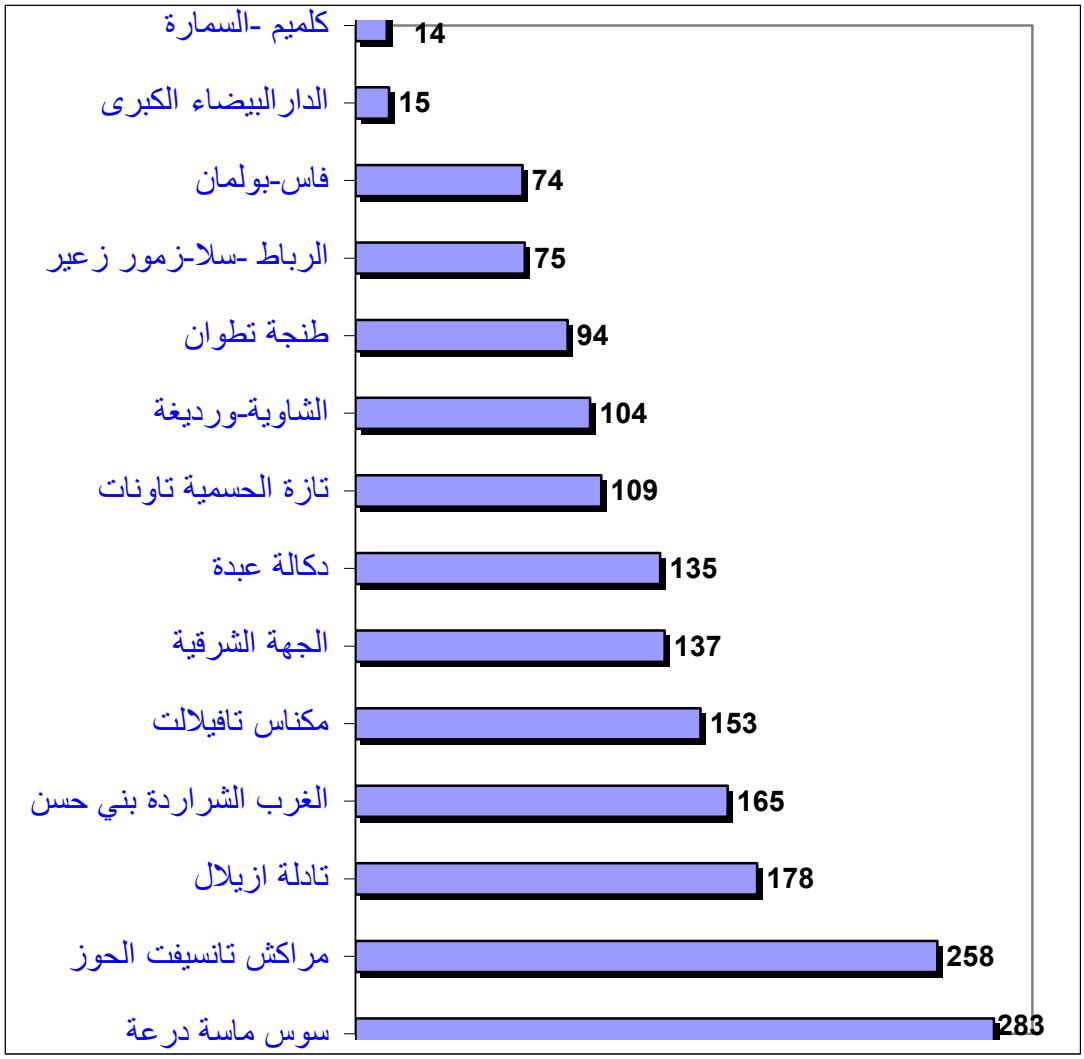

يشكل مبلغ الإعانات الممنوحة عبر صندوق التنمية الفلاحية إلى جانب مساهمة القطاع الخاص استثمارا إجماليا يقدر ب 5,8 ملايير درهم وذلك من أجل تفعيل عمليات "المغرب الأخضر" المستوفية لشروط هذه الإعانات .

و يشمل برنامج استعمال الاعتمادات المبرمجة برسم سنة 2011 الذي يقدر ب 1.644,6 مليون درهم ما يلي:

- منح إعانات من أجل تأهيل القطاع الفلاحي.....1.100 مليون درهم، أي 67%؛
- محاربة التصحر.....262,5 مليون درهم،أي 16%؛
- تعزيز زراعة الحوامض والنخيل.....64,20 مليون درهم، أي 4%؛
- المساهمة في برامج العقود من أجل تفعيل الشعب الفلاحية.....17,7 مليون درهم، أي 1%؛
- الاعتمادات غير المبرمجة .....200,3 مليون درهم، أي 12%.

وإلى غاية متم ماي 2011 تم توزيع مبلغ 613 مليون درهم من الإعانات.

ووفقا لمخطط المغرب الأخضر سيتم خلال سنة 2012 تكثيف نظام التحفيز على الاستثمار من خلال التدابير التالية:

- إصلاح نظام المساعدات الحالي الذي انطلق ابتدءا من شهر ينـــاير 2011 خاصـــة عبر تبسيط المساطر؛
- دخول الإعانات الجديدة حيز التنفيذ المتوقعة برسم عقود البرامج المبرمة سنة 2011؛
- مواصلة دينامية الإستثمارات الخاصة المحدثة أو التي دعى إليها "مخطـــط المغـــرب الأخضر" خاصة عبر تفعيل مشاريع جديدة لتجميع الأراضي وكذا المشـــاريع التـــي تدخل في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخـــاص والمشـــاريع التـــي تعـــد الدعامة الثانية لمخطط "المغرب الأخضر"؛
- تعزيز عروض تمويل المشاريع الفلاحية بواسطة الأبناك الوطنية.

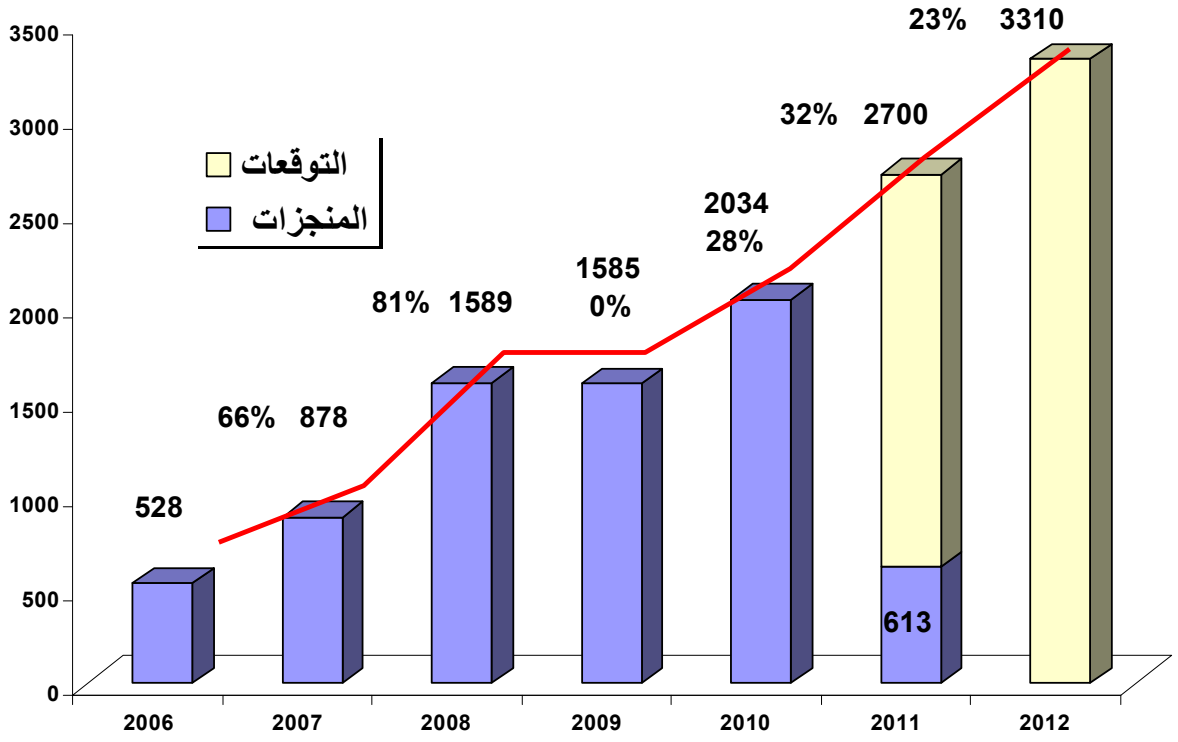

2.4.2 الصندوق الوطني الغابوي

تم إحداث الصندوق الوطني الغابوي سنة 1964 بهدف ضبط حسابات المداخيل والنفقات المتعلقة بتنمية الثروة الغابوية والحفاظ على التوازنات الطبيعية والتنوع البيئي وتلبية الحاجيات الأساسية للبلاد من الأخشاب وكذا إدماج الغابة في استراتيجية التنمية القروية من خلال ضمان تكاملها مع باقي الأنشطة الفلاحية. تم تعديل هذا الصندوق سنة 2009 من أجل التمكن من استخلاص حصة من الموارد المتأتية من المجال الغابوي في إطار مشاركة الساكنة في تنمية الاقتصاد الغابوي. وتحدد هذه الحصة في 20% من الحصيلة الإجمالية لهذه الموارد وتخصص أساسا لحماية الغابة وتنميتها.

وتتكون أهم موارد هذا الصندوق من العناصر التالية :

- حصيلة الرسم المفروض على الأخشاب المستوردة المحدث بموجب المادة 10 من قانون المالية لسنة 1986؛
- حصيلة الرسم المفروض على عمليات الاستطلاع والمراقبة الخاصة بالمياه والغابات؛
- حصيلة الرسم المفروض على ثمن بيع منتجات الأشجار المحدث بموجب المادة 24 من قانون المالية لسنة 1993؛
- الموارد المتأتية من حصيلة بيع منتوجات الأشجار والمنجزة في إطار عقود مبرمة مع الملاكين الخواص والجماعات السلالية؛

- المبالغ المدفوعة من طرف الأشخاص الحاصلين على صفقات اســتغلال الأشــجار المحددة للقطع بالغابات التابعة لملك الدولة؛
- موارد متأتية من المجال الغابوي.

أما بالنسبة لنفقات الصندوق فتتكون أساسا من العناصر التالية:

- النفقات المرتبطة بعمليات البحث والتجارب الغابوية والتشجير وإعادة التشجير وكــذا حماية واستغلال وتثمين الملك الغابوي وحماية الأحواض المائية؛
- النفقات المتعلقة بأشغال إصلاح المسالك الغابوية؛
- منح قروض برسم حماية واستصلاح الأراضي.

وقد بلغت المداخيل المنجزة في إطار الصندوق الوطني الغابوي خلال سنة 2010 بما فيها الرصيد المرحل ما قدره 1.252 مليون درهم، مقابل 1.217 مليون درهــم و1.257 مليون درهم على التوالي سنتي 2009 و2008. في حين بلغت النفقات المنجزة من طرف هذا الصندوق خلال سنة 2010 ما قدره 569 مليون درهم، مقابل 541 مليون درهم و438 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2009 و2008.

توزيع موارد الميزانية حسب مكوناتها برسم سنتي 2009 و2010

2009

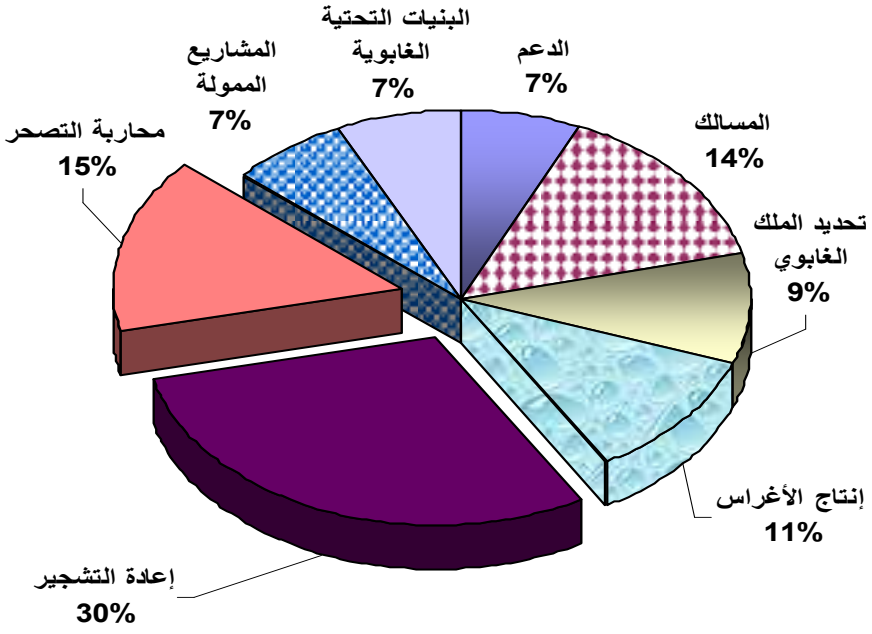

2010

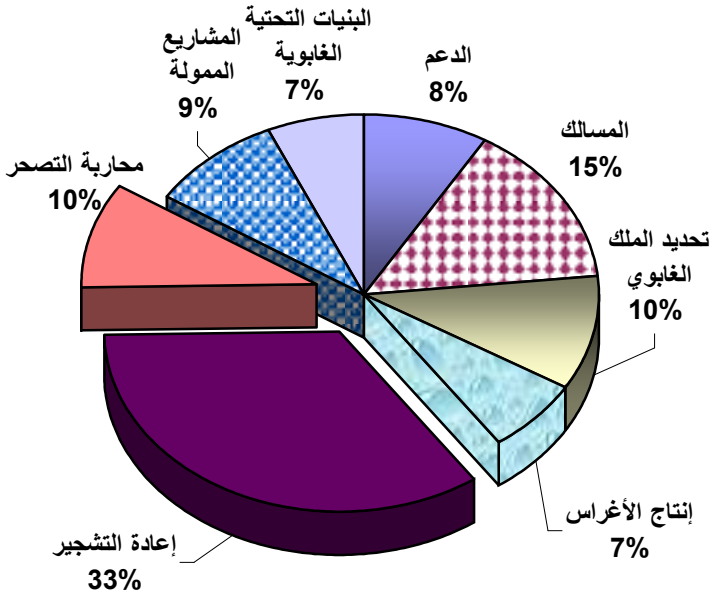

ويبين الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المتعلقة بالعمليات الممولة من طرف هذا الصندوق خلال الفترة 2008-2010.

السنة / المكونات	2008	2009	2010
تحديد الملك الغابوي (بالهكتار)	223.719	263.579	* 144.500
إعادة التشجير، إعادة إحياء وصيانة المغروسات (بالهكتار)	55.369	37.826	43.231
تحسين المراعي الغابوية وتهيئة المدارات الرعوية (بالهكتار)	15.361	22.502	15.122
محاربة التصحر (بالهكتار)	298	545	462
إنتاج المغروسات (العدد)	220.625	220.000	-
أشغال مكافحة التعرية: التصحيح الميكانيكي (بالمتر المكعب)	78.137	169.500	103.000
إصلاح وصيانة المسالك الغابوية والخنادق المضادة للحرائق (بالكلم)	81,3	411	-
الري الصغير والمتوسط (بالمتر)	3.620	2.450	-

(*) بلغت المساحة الإجمالية للغابات التي تم تهيئتها في نهاية شهر أبريل 2011 ما يناهز 3.100.000 هكتار.

تندرج هذه العمليات في إطار البرنامج الذي أعدته المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والذي يهدف إلى بلوغ الأهداف التالية في أفق سنة 2014:

- تحديد الملك الغابوي على مساحة تناهز 9 ملايين هكتار؛
- التحكم في التعرية الناتجة عن السيول على مساحة 1,5 مليون هكتار؛

- إعادة التشجير وإحياء وتحسين المراعي الغابوية على مساحة 500.000 هكتار؛
- المحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه على مستوى 154 موقعا بيولوجيا وإيكولوجيا يغطي 2,5 مليون هكتار.

هذا، وتبلغ النفقات المتوقعة في إطار هذا الحساب برسم سنة 2011 حوالي 871,3 مليون درهم، يتم تخصيصها لإنجاز العمليات التالية:

- إعادة التشجير وإحياء وصيانة الأغراس على مساحة 61.401 هكتار ؛
- زراعة الأشجار المثمرة وإعادة إعمار الغابات على مساحة 19.488 هكتارا؛
- تحسين المراعي الغابوية على مساحة 8.501 هكتار؛
- إنتاج 41.853.000 شتلة غابوية ؛
- تهيئة الغابات على مساحة 305.228 هكتارا؛
- شق وصيانة وتأهيل 1.261 كلم من المسالك الغابوية ؛
- تأمين وحماية الملك الغابوي على مساحة 1.142.722 هكتارا؛
- أشغال التهيئة المتعلقة بمحاربة التعرية للأحواض المنحدرة علال الفاسي ووادي المالح.

بصفة عامة، تم تمويل 85,69% من الكلفة الإجمالية للعمليات الاستثمارية التي قامت بها المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر خلال الفترة 2008-2011 بواسطة موارد هذا الصندوق.

مساهمة الصندوق الوطني الغابوي في تمويل القطاع الغابوي خلال الفترة 2008-2011 (بملايين الدراهم)

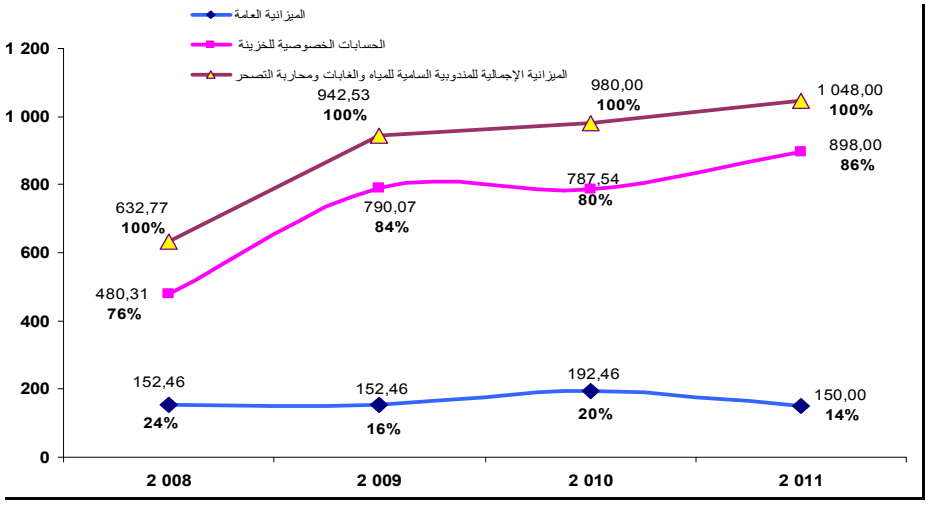

3.4.2 صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية

تم إحداث هذا الصندوق سنة 1990 بهدف ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالمحافظة على الطرائد والأسماك وتحسين الصيد البري والصيد في المياه الداخلية.

ويتضمن هذا الصندوق:

في الجانب الدائـــن:

- حصيلة واجبات رخص الصيد البري وإيجار حقوق الصيد البري والرسوم المســتحقة على الصيد بالإحاشة؛
- حصيلة رخص الصيد المائي وإيجار حق الصيد؛
- حصيلة الغرامات المحكوم بها والمصالحات المبرمة طبقا لمقتضيات الظهير الشريف في شأن الصيد البري.

في الجانب المديـــن:

- النفقات المتعلقة بالمحافظة على الوحيش وتحسين الصيد البـــري والنفقـــات المتعلقـــة بالمحافظة على الصيد في المياه الداخلية وتحسينه.

وتبلغ موارد وتحملات هذا الصندوق برسم سنة 2010 على التوالي149 مليون درهم و 25 مليون درهم مقابل على التوالي 131 مليون درهم و20 مليون درهم، سنة 2009 و115 مليون درهم و26 مليون درهم سنة 2008.

هذا، وتميزت حصيلة هذا الصندوق برسم سنة 2010 بإنجاز العمليات التالية :

- إنعاش الشراكة مع جمعيات الصيد البري وشركات الصيد البري السياحي تتعلـــق ب 607 منطقة مستأجرة حاليا؛
- دعوة الجمعيات إلى الإنخراط في البرنامج الوراثي ومبدأ إعـــادة تـــوطين الطرائـــد وتربيتها؛

- مواصلة تنفيذ الاتفاقية الموقعة مع الجامعة الملكية المغربية للصيد البري والتي تنص أساسا على ما يلي :

  - تكوين وتعزيز قدرات الحراس المتطوعين واعتماد 326 حارسا رسميا مكلفا بمراقبة الصيد البري ؛
  - إعلام وتحسيس 45.000 صياد؛
  - تدبير محطات تربية الطرائد وإعادة توطين مناطق الصيد؛
  - مكافحة الصيد العشوائي وتنظيم الحيوانات التي أصبحت مزعجة؛
  - إحداث وتهيئة وتدبير المناطق المخصصة لتعلم الصيد؛
  - إنتاج وإعادة توطين 6 ملايين من الأسماك ب20 مجرى للمياه و10 سدود و14 بحيرة؛
  - تهيئة مجريين لتربية أسماك السلمون؛
  - استكمال أشغال تأهيل محطة تربية الأسماك بالدروة بإقليم بني ملال ؛
  - تنظيم ودعم المؤسسات الخاصة وجمعيات الصيد التقليدي وكذا المؤسسات الخاصة المكترية لحق الصيد التجاري.

- مواصلة تهيئة وتنمية مناطق الصيد البري على مستوى المحميات وكذا تهيئة منطقتين لتربية بعض الأنواع من الطرائد بألغير وولماس ومحميتين لتعليم الصيد بسيدي علال البحراوي وبركان.

بالإضافة إلى مواصلة إنجاز الأشغال التي انطلقت سنة 2010 ، من المتوقع برسم سنة 2011 تهيئة وتجهيز 12 محمية للصيد.

4.4.2 صندوق التنمية القروية

تم إحداث هذا الحساب المرصد لأمور خصوصية سنة 1994 بهدف ضبط حسابات عمليات البرامج المندمجة للتنمية القروية.

بلغت موارد هذا الصندوق خلال سنة 2010 ما قدره 1.335,77 مليون درهم مقابل 1.010,27 مليون درهم و606 مليون درهم على التوالي سنتي 2009 و2008 مسجلة بذلك زيادة سنوية متوسطة تصل إلى 48,45%.

ومن أجل تعزيز وسائل تدخله، استفاد هذا الصندوق برسم الفترة 2008-2010 من مخصصات مالية إجمالية تقدر ب 1.100 مليون درهم.

في حين سجلت النفقات المنجزة في إطار هذا الحساب برسم الفترة 2008-2010 زيادة سنوية متوسطة تبلغ 54,57%، كما سجلت نسبة مساهمة في تمويل مشاريع تنمية القطاع الفلاحي بنسبة 4,6% .

وصل المبلغ المخصص في إطار هذا الصندوق خلال هذه الفترة إلى 641,42 مليون درهم وذلك من أجل إنجاز العمليات التالية:

- شق وصيانة المسالك.....282,05 مليون درهم؛
- إنجاز الأشغال المتعلقة بالري الصغير والمتوسط.....238,29 مليون درهم؛
- أشغال إنجاز التجهيزات الأساسية الجماعية في إطار مشروع التنمية القروية المندمجة وتثمين مناطق البور للنهوض بالإنتاج الفلاحي ..... 54,55 مليون درهم؛
- غرس الأشجار المثمرة والدعم التقني.....45,87 مليون درهم؛
- برنامج العمل الرامي إلى تخفيف آثار الجفاف و تأهيل التجهيزات السوسيو-اجتماعية والتهيئة العقارية.....20,66 مليون درهم.

يمكن توزيع مساهمة هذا الصندوق في تمويل التنمية الفلاحية الجهوية خلال الفترة 2008-2010 كما يلي:

تمويل التنمية القروية حسب الجهات

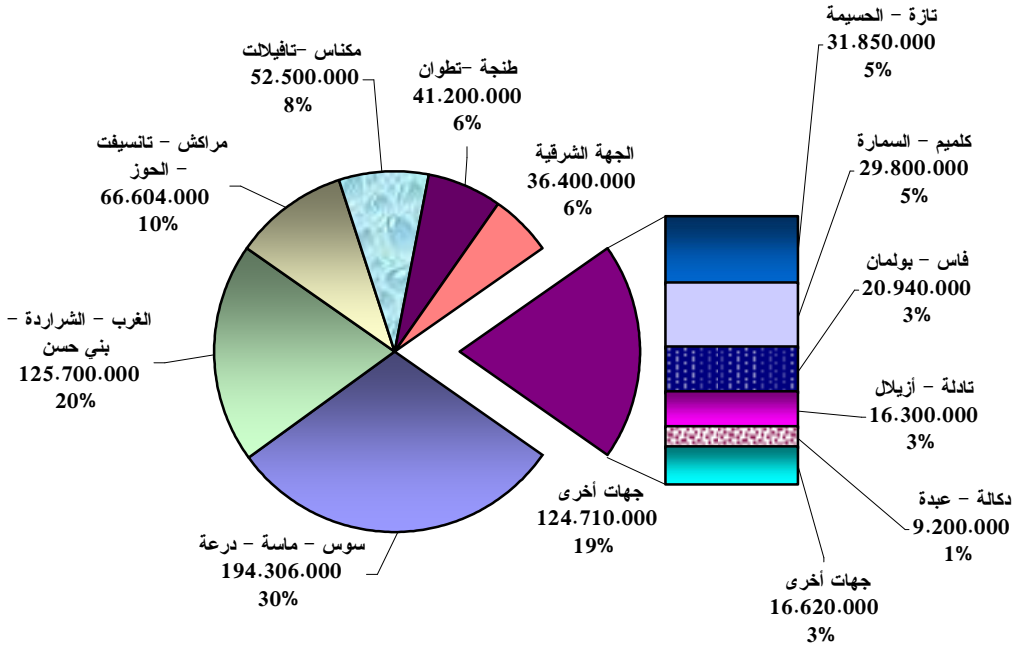

بلغت تكلفة العمليات الأساسية المبرمجة في إطار هذا الصندوق برسم سنة 2011 358 مليون درهم. وتتعلق هذه العمليات بما يلي:

- بناء وتهيئة وإصلاح منشآت فنية مختلفة برسم تأهيل التجهيزات السوسيو-اجتماعية في إطار مشروع التنمية القروية المندمجة لمناطق البور ومشروع التنمية القروية المرتكز على الري الصغير والمتوسط:.....118,27 مليون درهم؛
- شق وصيانة المسالك.....117,12مليون درهم؛
- استصلاح الأراضي والتهيئة العقارية.....46,83 مليون درهم؛
- تثمين المنتوج الفلاحي.....44,35 مليون درهم؛
- غرس الأشجار المثمرة والدعم التقني.....31,38 مليون درهم.

5.4.2 الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل

تم إحداث الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل سنة 1964 بهدف ضبط النفقات المتعلقة بعمليات الموارد والنفقات الناتجة عن الاقتطاع من الرهان على سباقات الكلاب وسباقات الخيول بالمغرب وفرنسا.

ويضم هذا الحساب العمليات التالية:

في الجانب الدائـــــن:

- الاقتطاعات من سباقات الكلاب؛
- الاقتطاعات من سباقات الخيول بالمغرب؛
- الاقتطاعات من السباقات بفرنسا.

في الجانب المديـــــن:

- الإعانات الممنوحة للأعمال الخيرية؛
- الإعانات الممنوحة لتربية الخيول.

بلغت الموارد المنجزة في إطار هذا الحساب برسم سنة 2010 ما قدره 480 مليون درهم مقابل 517 مليون درهم و398 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2009 و2008.

وقد سجلت النفقات المنجزة في إطار هذا الحساب برسم الفترة 2008-2010 ارتفاعا سنويا متوسطا بنسبة 49,95%.

هذا، ومكنت الموارد المعبئة خلال الفترة المذكورة من إنجاز العمليات التالية:

- **إحصاء وتحديد أصناف الخيول:** مواصلة الحملة الوطنية لتحديد أصناف الخيول التي انطلقت سنة 2004 وتهم 30.000 فرس برسم سنة 2009 ؛
- **تنظيم التظاهرات الرياضية للخيول:** المشاركة في تنظيم معرض الخيول بالجديدة؛
- **تهيئة البنيات التحتية المتعلقة بالخيول:**
  - افتتاح حلبة سباق الخيول الجهوي بمراكش؛

- إتمام أشغال حلبة سباق الخيول الجهوي بوجدة ومراكز تربية الخيـــول بـــواد زم والعونات ومكناس والخميسات وانطلاق أشغال مركز ســـبت اكزولـــة وتحويـــل المحطة الجبلية لبنسليمان إلى مركز لتربية الخيول؛
- تهيئة حلبات سباق الخيول الجهوي لبوزنيقة.

تتعلق العمليات المبرمجة برسم سنتي 2011 و2012 بما يلي:

- المشاركة في تنظيم معرض الخيول بالجديدة؛
- انطلاق مشروع بناء حضيرة للعرض بالجديدة بتكلفة إجمالية تقدر ب حـــوالي 390 مليون درهم موزعة كما يلي:
  - وزارة الداخلية:130 مليون درهم؛
  - وزارة الفلاحة والصيد البحري:138 مليون درهم؛
  - الشركة الملكية لتشجيع الخيل :130 مليون درهم.
- إعادة بناء حلبة سباق الخيول الجهوي بالجديدة:28 مليون درهم؛
- إعادة بناء مقر الجامعة الملكية المغربية للفروسية ونـــوادي الفروســـية: 22 مليـــون درهم.

6.4.2 صندوق تنمية الصيد البحري

من أجل التمكن من ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالمحافظة على الموارد البحرية والنهوض بقطاع الصيد البحري، تم إحداث ابتداء من سنة 2009 حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى "صندوق تنمية الصيد البحري" .

يتضمن هذا الحساب:

في الجانب الدائن:

- المخصصات من الميزانية العامة؛
- الأموال المدفوعة للصندوق في نطاق التعاون الدولي؛
- الهبات والوصايا والإعانات والمساهمات المختلفة؛
- الموارد الأخرى التي يمكن تخصيصها للصندوق طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل؛

في الجانب المدين:

- دعم البحث العلمي ؛
- تحديث وإعادة هيكلة الأسطول؛
- دعم محاربة الصيد القانوني وغير المصرح به وغير المنظم؛
- دعم برامج التهيئة والتدبير المستدام للمصايد؛
- النهوض بالتثمين والجودة؛
- النهوض بالصيد الانتقائي؛
- دعم الهيئات المهنية ؛
- النهوض بالاستهلاك الوطني لمنتوجات الصيد البحري؛
- النهوض بصادرات الأسماك والأصناف البحرية الأخرى.

بلغت موارد هذا الصندوق برسم سنة 2010 ما قدره 404 مليون درهم مقابل 220 مليون درهم سنة 2009 والتي مكنت من انطلاق عمليات تفعيل إستراتيجية قطاع الصيد البحري "هاليوتيس" .

الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بالصيد البحري "هاليوتيس"

1. أهداف الإستراتيجية

- حماية الموارد البحرية عبر ملاءمة مجهودات الصيد مع المخزون المتوفر من الأسماك وإنعاش التدبير المستدام للقطاع وفقا للمعايير الدولية في هذا المجال؛
- تأهيل القطاع وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ويمكن تلخيص الأهداف المرقمة لهذا المخطط في أفق 2020 كما يلي:

- مضاعفة ثلاث مرات للناتج الداخلي الخام للقطاع ورفعه من 8,3 ملايير درهم سنة 2007 إلى 22 مليار درهم ؛
- تقليص حصة الصيد البحري غير المهيكل من رقم معاملات القطاع من 50% حاليا إلى 15%؛

- مضاعفة قيمة الصادرات من المنتوجات البحرية ب 2,6 مقارنة مع سنة 2007 وذلك من خلال رفعها من 1,2 مليار دولار إلى 3,1 ملايير دولار وكذا رفع حصة المغرب في السوق الدولية من 3,3% إلى 5,4% واحتلال الصدارة عالميا بالنسبة لسمك السردين؛
- رفع حجم الإنتاج من 1,035 مليون طن حاليا إلى 1,6 مليون طن؛
- رفع حجم الاستهلاك الداخلي من السمك من 10 كيلوغرامات حاليا إلى 16 كيلوغراما لكل فرد سنويا.

2. تفعيل الإستراتيجيـــــة

ينقسم تفعيل الإستراتيجية إلى 4 محاور رئيسيــة:

I. استمرارية الموارد البحرية

يتم ضمان استمرارية الموارد البحرية عبر المبادرات التالية:

- تنمية وتقاسم المعارف العلمية ؛
- تهيئة المصايد على أساس نظام الحصص؛
- تحديث وملاءمة أنشطة الصيد البحري؛
- جعل تربيـــــة الأسمـــــاك عاملا أساسا في التنمية الاقتصادية.

II. تحسين أداء القطاع:

- إعتماد تدبير فعال داخل الفضاءات المينائية المخصصة للصيد ؛
- تحسين جاذبية أسواق السمك؛
- هيكلة وتنظيم السوق الداخلية على مستوى أسواق الجملة والتقسيط؛
- تنمية البنيات التحتية والتجهيزات المتعلقة بإفراغ الأسماك .

III. ضمان تنافسية القطاع

- دعم توجيه المصنعين نحو الأسواق الواعدة ؛
- تسهيل ولوج المصنعين إلى المواد الأولية؛

- إحداث 3 أقطاب تنافسية بشمال ووسط وجنوب المملكة.

IV. عمليات ذات طابع أفقي

- ضمان المراقبة الفعلية وتتبع مسار المنتوجات البحرية في مراحل سلسلة القيم ؛
- توضيح وتتميم المقتضيات القانونية؛
- إعتماد حكامة جيدة في التدبير من أجل تحديث القطاع؛
- تنظيم التمثيلية المهنية وتشجيع الهيكلة المهنية.

بلغت الإعتمادات التي تم تعبئتها برسم سنة 2010 ما قدره 150 مليون درهم، مكنت من إنجاز العمليات التالية:

- اقتناء وتركيب المعدات التقنية الضرورية من أجل إحداث نظام تحديد المواقع والتتبع المستمر لقوارب الصيد بواسطة الأقمار الاصطناعية ومعدات تقنية مختلفة.....60,45 مليون درهم؛
- حماية النظام البيئي البحري عبر استعمال القوارب الشراعية.....26,25 مليون درهم؛
- استبدال 197 قاربا متضررا بأكادير.....20,00 مليون درهم؛
- المشاركة وتنظيم معرض الصيد.....20,00 مليون درهم؛
- إعداد وتتبع وتقييم إطار تفعيل إستراتيجية "هاليوتيس".....23,38 مليون درهم.

تتعلق العمليات المبرمجة برسم سنة 2011 بالمحاور التالية:

- تحديث الأسطول وحماية النظام البيئي البحري.....76,87 مليون درهم ؛
- اقتناء وتركيب المعدات التقنية .....62,40 مليون درهم؛
- التدبير المستدام للمصايد وضمان تنافسية القطاع.....25,70 مليون درهم؛
- إنعاش تثمين وجودة المنتوج.....13,00 مليون درهم؛
- دعم البحث العلمي .....11,53 مليون درهم؛

- تعزيز محاربة الصيد غير الشرعي.....11,30 مليون درهم.

الفصل الخامس: الإنعـــاش الاقتصـــادي والمالـــي

يبلغ عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي تهم مجال الإنعاش الاقتصـــادي والمالي 8 حسابات، وقد سجلت برسم سنة 2010 على مستوى الموارد ما قـــدره 15.961 مليون درهم أي بزيادة 7,53% مقارنة مع سنة 2009.

تطور موارد ونفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العاملة في مجال الإنعاش الاقتصادي والمالي خلال الفترة 2008-2010

(بملايين الدراهم)

تسمية الحساب	الموارد			النسبة المتوسطة	النفقات			النسبة المتوسطة
	2008	2009	2010		2008	2009	2010	
الصندوق الخاص بتمويل البرامج السوسيو – اقتصادية	6 237	6 467	6 643	3,2%	3 308	3 464	3 671	5,3%
صندوق تضامن مؤسسات التأمين	4 495	4 793	5 544	11,1%	400	0		-100,0%
صندوق النهوض بتشغيل الشباب	869	1 018	860	-0,5%	194	287	154	-10,9%
صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة		352	713					
صندوق مساندة بعض الراغبين في إنجاز المشاريع	1 261	1 431	1 516	9,7%				
الصندوق الخاص بمراقبة وتفتيش المؤمنين وشركات التأمين	154	153	150	-1,3%	0	4	6	573,1%
الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة الى عملات أجنبية	61	58	58	-2,5%	30	18	11	-40,9%
صندوق إنعاش الاستثمارات	452	570	476	2,6%	82	94	106	13,3%
المجموع العام	**13 529**	**14 843**	**15 961**	**8,6%**	**4 015**	**3 866**	**3 947**	**-0,85%**
التطور السنوي		**9,71%**	**7,53%**			**-3,70%**	**2,09%**	

حصة الموارد المنجزة على مستوى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العاملة في مجال الإنعاش الاقتصادي والمالي برسم سنة 2010

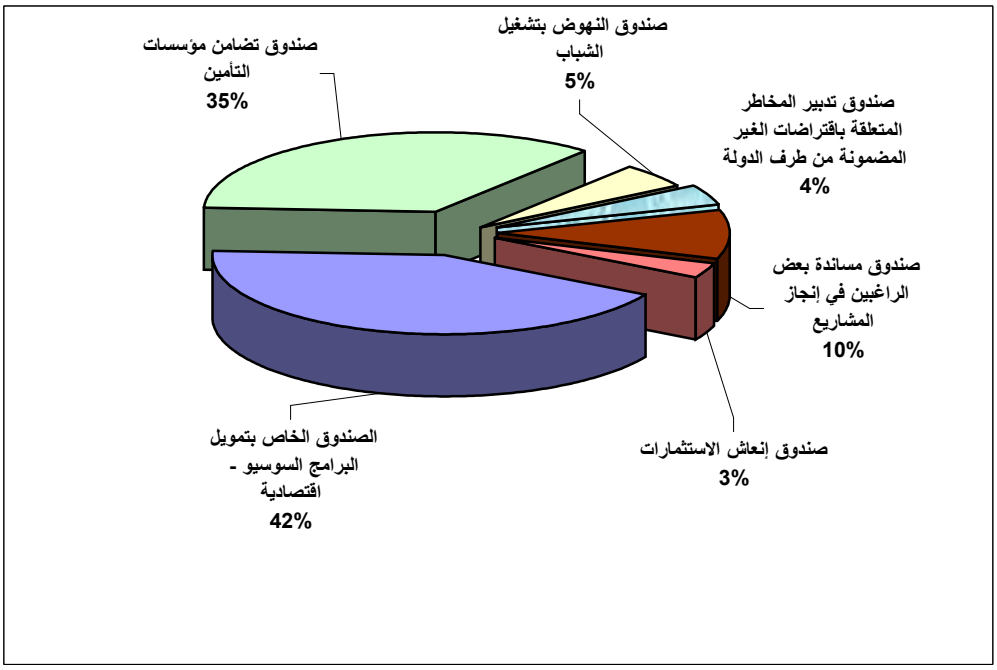

1.5.2 صندوق النهوض بتشغيل الشباب

تم إحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق النهوض بتشغيل الشباب" سنة 1994 بهدف وضع شروط منح القروض لبعض المقاولين الشباب وتمويل العمليات الرامية إلى إدماج الشباب في الحياة العملية. ويتم تدبير هذا الحساب من طرف الوزارات المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني والصناعة والمالية. وقد تم تغيير هذا الحساب سنة 2009 من أجل المساهمة في تمويل صندوق دعم التشغيل الذاتي الذي يقوم بتدبيره صندوق الضمان المركزي برسم التسبيقات المعفاة من الفوائد والموجهة للتمويل الكلي أو الجزئي للحصة من رأس المال بالنسبة لحاملي مشاريع إحداث المقاولات، سواء كانوا حاملين للشواهد أم لا.

بلغت موارد هذا الصندوق برسم سنة 2010 ما قدره 860 مليون درهم مقابل 1.018,33 مليون درهم و869 مليون درهم على التوالي سنتي 2009 و2008 ومكنت من تحمل النفقات المرتبطة بتمويل التكوين بالتدرج المهني وبرامج إنعاش الشغل وبرنامج "إحداث مشاتل المقاولات" وكذا عمليات دعم إحداث المقاولات. وقد بلغت النفقات المنجزة في إطار هذا الصندوق برسم سنة 2010 ما قدره 154 مليون درهم مقابل 287 مليون درهم و194 مليون درهم على التوالي سنتي 2009 و2008.

التكوين بالتدرج المهني

تم تفعيل برنامج التكوين بالتدرج المهني بواسطة القانون رقم 12.00 المتعلق بإحداث وتنظيم التدرج المهني والصادر في شهر يونيو من سنة 2000 . ويرتكز هذا البرنامج على تكوين تطبيقي بالمقاولة يتم تكميله بتكوين عام وتكنولوجي بمركز التكوين وتمثل مدة التكوين التطبيقي 80% على الأقل من المدة الإجمالية يتم تكملتها ب20% على الأقل من هذه المدة بتكوين عام وتكنولوجي يُنظم داخل مركز التكوين.

ويرمي هذا التكوين إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسهيل اندماج الشباب في الحياة العملية من خلال ممارستهم لأنشطة مهنية تمكنهم من التوفر على تأهيل مهني؛
- المساهمة في تحسين تأطير النسيج الاقتصادي للمقـــاولات والصـــناعات الصـــغيرة والمتوسطة؛
- المساهمة في حماية حرف الصناعة التقليدية؛
- ضمان تكوين ملائم للشباب القروي.

تساهم الدولة في هذا البرنامج بمبلغ 250 درهما في الشهر عن كل متدرب يمنح لمقاولات الصناعة التقليدية المشرفة على التكوين.

هذا، وتم التوقيع، في إطار المخطط الاستعجالي للتكوين المهني، على اتفاقيتين ترميان إلى تكوين الأعداد التالية:

- 60.000 شاب وشابة من أبناء الفلاحين في مجال الحرف الفلاحيـــة الواعـــدة مـــن المرتقب أن تفضي إلى تخرج 51.000 شاب بغلاف مالي يصل إلـــى 340 مليـــون درهم في أفق 2012؛
- 60.000 شاب في مجال حرف الصناعة التقليدية ومن المرتقب أن تفضي إلى تخرج 51.000 شاب في أفق 2015 بتكلفة إجمالية تصل إلى 340 مليون درهم.

وقد بلغ عدد المتدربين إلى غاية 2010 ما مجموعه 115.047 منهم 18.065 متدربة، يتوزعون حسب مجالات التكوين كما يلي:

بلغ عدد الشبان الذي استفادوا من التكوين بالتدرج المهني خلال الموسم 2010-2011 ما مجموعه 33.620 شابا منهم 11.998 فتاة أي 35,69%. وقد ساهمت أكثر من 11.000 مقاولة في هذا التكوين.

يمكن تقديم توزيع عدد المتدربين برسم الموسم 2009-2010 حسب مستويات التكوين كما يلي:

توزيع عدد المتدربين برسم سنة 2009-2010
حسب مجال التكوين

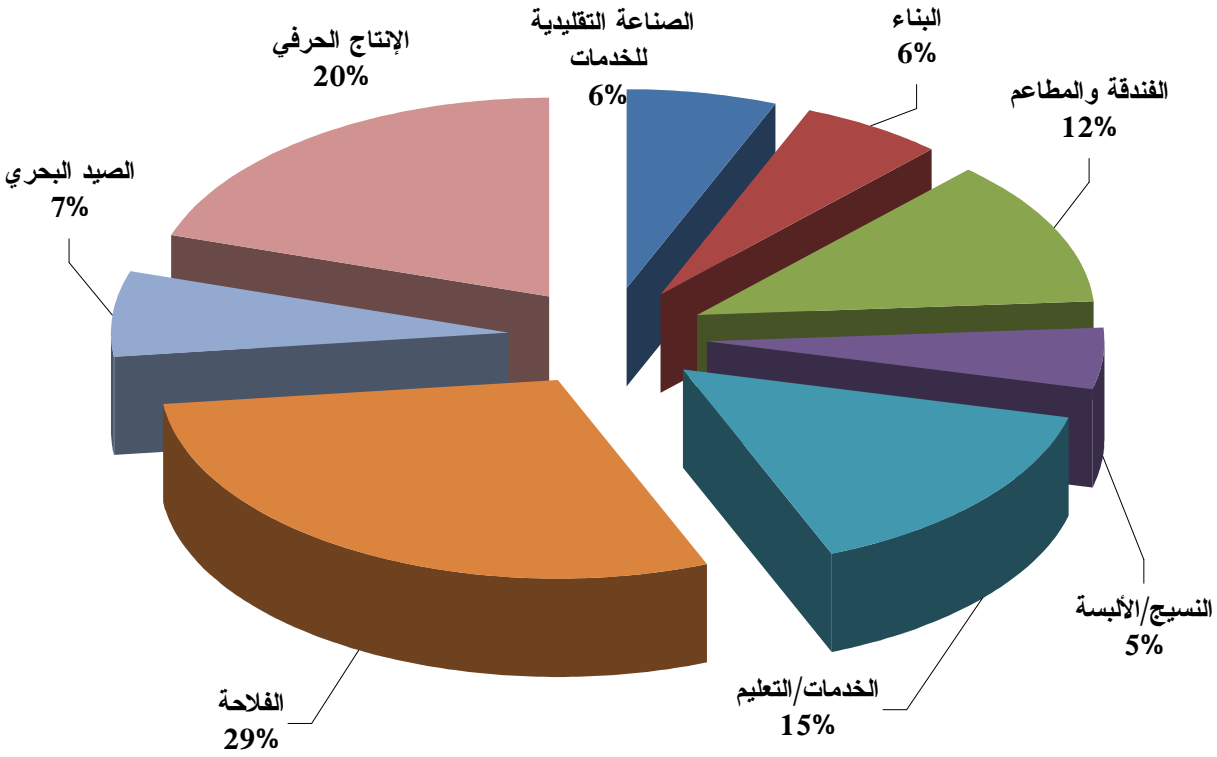

توزيع عدد المتدربين برسم سنة 2009-2010
حسب مستوى التكوين

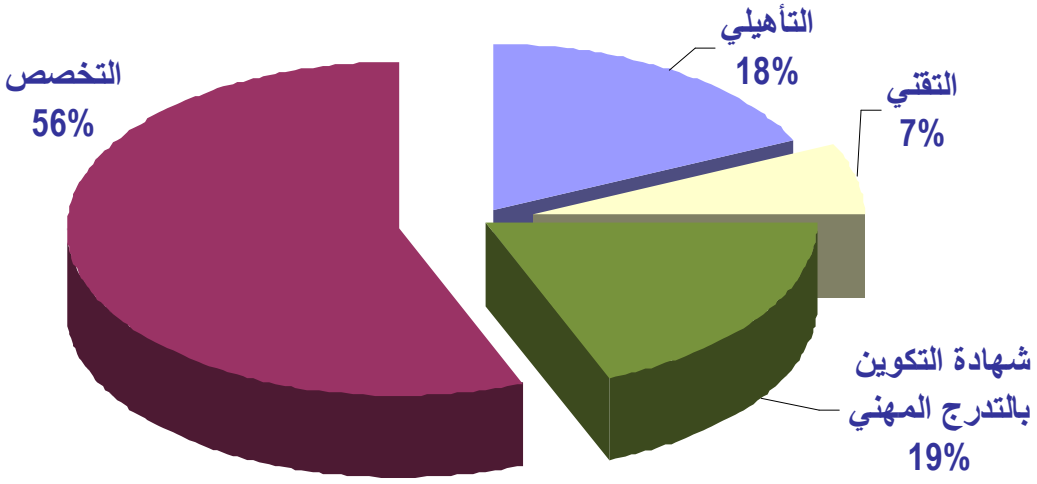

ومن المتوقع أن يبلغ عدد المتدربين برسم الموسم الدراسي 2011-2012 حوالي 40.670 متدربا، أي بزيادة 21% مقارنة مع الموسم 2010-2011. و هكذا، سينتقل عدد خريجي وخريجات التكوين بالتدرج من 18.065 خريجا سنة 2010 إلى 27.000 خريجا سنة 2011 وإلى 30.000 خريجا سنة 2012.

عرفت نسبة الإناث المستفيدات من التكوين بالتدرج المهني مقارنة مع مجموع المسجلين خلال السنتين الأخيرتين تحسنا ملموسا حيث انتقلت من 17% سنة 2002-2003 إلى 35,69% سنة 2010-2011.

ومن أجل بلوغ الأهداف المتوخاة من تنمية التكوين بالتدرج المهني، تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات مع القطاعات المكونة والمنظمات المهنية التي تعتمد هذا النوع من التكوين. وهكذا، تم التوقيع إلى غاية متم شهر ماي 2011 على 140 اتفاقية.

في إطار التقائية برامج التكوين بالتدرج المهني مع أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تروم إلى إدماج الشباب المنقطعين عن الدراسة، تم برمجة 102 مشروع للتكوين بالتدرج المهني منها 56 مشروعا توجد قيد الإنجاز. تستهدف هذه المشاريع تكوين 33.000 شاب ينحدرون من أحياء وجماعات مستهدفة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال الفترة 2008-2012 منهم 16.000 شاب يتم تحمل تكوينهم من طرف المنظمات غير الحكومية.

إنعاش التشغيـــــل

تتعلق تدابير إنعاش التشغيل ببرامج "إدماج" و"تأهيل" و"مقاولتي" وكذا هيكلة الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات.

- **برنامج "إدماج":** ويمنح لحاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني الباحثين عـــن الشغل والمسجلين لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات منذ 6 أشهر علـــى الأقل، إمكانية الاستفادة من أول عقد شغل بمقاولات القطاع الخاص لمدة 24 شـــهرا، وذلك مقابل أجر شهري يتم دفعه من طرف المقاولة معفى من الضريبة على الـــدخل يمكن أن يصل إلى 6.000 درهم. وفي حالة إدماج المتدرب المستفيد يتم تمديد هـــذا الامتياز لمدة سنة أخرى.

وقد مكن تفعيل هذا البرنامج إلى غاية متم شهر يوليوز 2011 من إدماج 232.415 طالبا للشغل. في حين شكل حاملوا شهادات التعليم العالي والباكالوريا ، الذين يستهدفهم هذا البرنامج بشكل أساسي، حوالي 40% من مجموع المدمجين خلال سنة 2010. يعتبر

قطاعا الصناعة والخدمات أول المشغلين بنسب تتراوح على التوالي ما بين 43% و35% من المدمجين.

ويبين الرسم التالي توزيع أعداد المدمجين حسب أنواع الشواهد كما يلي:

توزيع إدماج الباحثين عن الشغل حسب أنواع الشواهد

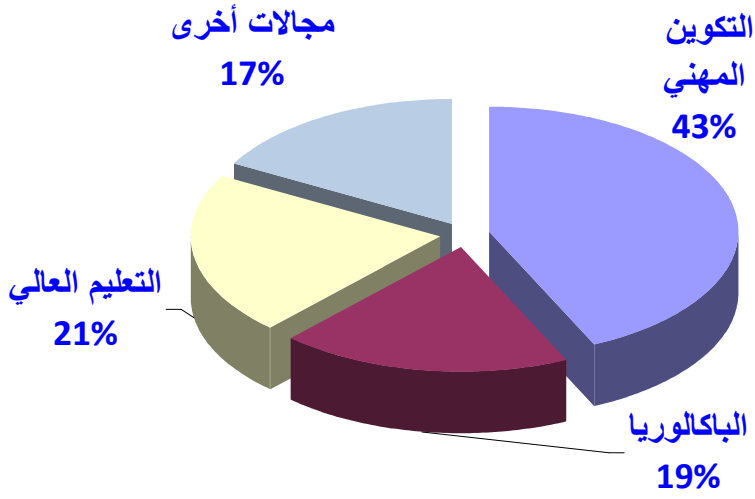

توزيع إدماج الباحثين عن الشغل حسب نوع القطاعات المشغلة

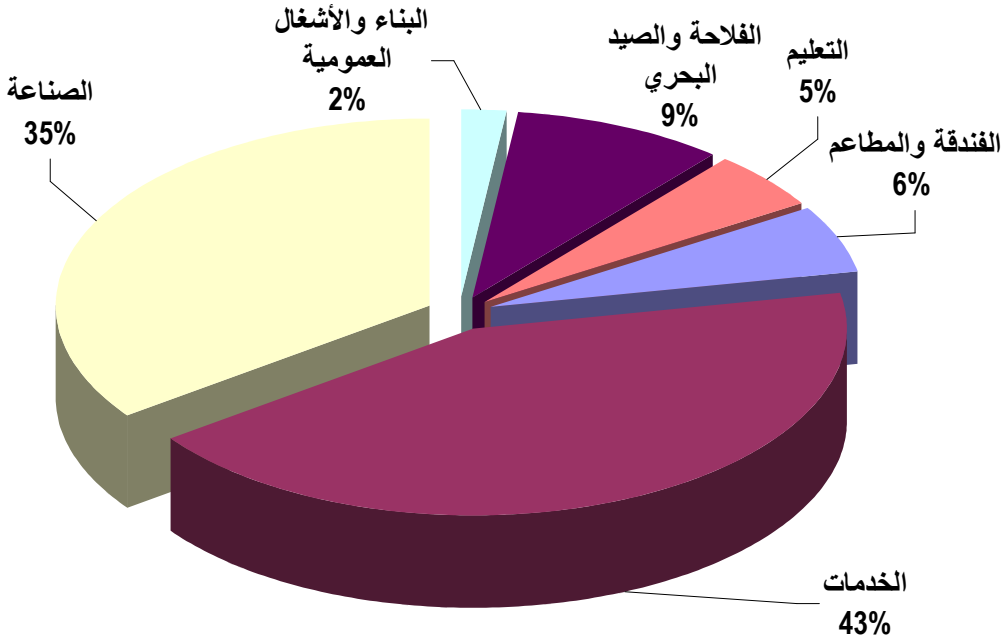

توزيع إدماج الباحثين عن الشغل حسب الجهات

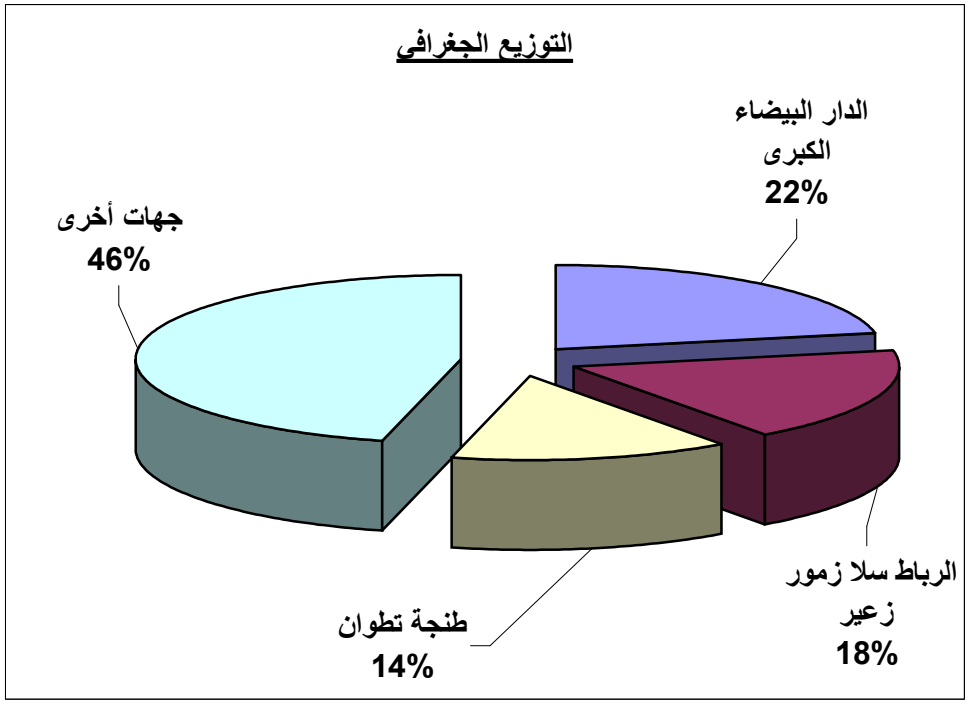

- **برنامج "تأهيل"**: ويهدف إلى تقليص العجز المتراكم على مستوى التشـغيل والقـدرة على التشغيل وذلك من خلال تطوير التكوين من أجل الإدماج وكذا تنظـيم تـداريب لاكتساب التجربة المهنية. ويرتكز هذا البرنامج على المحورين التاليين:

- التكوين التكميلي التعاقدي الهادف إلى إعادة تكوين حاملي الشهادات من الشـباب من أجل ملاءمة تخصصاتهم مع الحاجيات المعبر عنها من طرف المقاولات التي تلتزم بإدماج المستفيدين من هذا التكوين؛
- التكوين التأهيلي الذي يتم تدبيره من طرف لجن جهوية يترأسها ممثلو المقـاولات ويتم إنجازه من طرف مؤسسات التكوين العمومية والخاصة التي يتم انتقاؤها وفق معايير محددة في دفاتر للتحملات معدة لهذا الغرض.

وتصل كلفة التكوينات التي تنظمها الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات إلى 10.000 درهم عن كل مستفيد. في هذا الإطار، استفاد إلى غاية متم يوليوز 2011 ما مجموعه 11.113 شابا باحثا عن العمل، 45% منهم إناث، من تكوين تعاقدي من أجل التشغيل، أفضى بالفعل إلى اندماجهم في الحياة العملية. من المتوقع رفع عدد المستفيدين برسم سنة 2012 إلى 30.000 مستفيد مقابل 28.000 مستفيد سنة 2011. كما بلغت نسبة

الإدماج الإجمالي برسم هذا البرنامج 70%. يمكن تقسيم المستفيدين من التكوين في إطار برنامج " تأهيل " كما يلي:

التوزيع حسب طبيعة التكوين

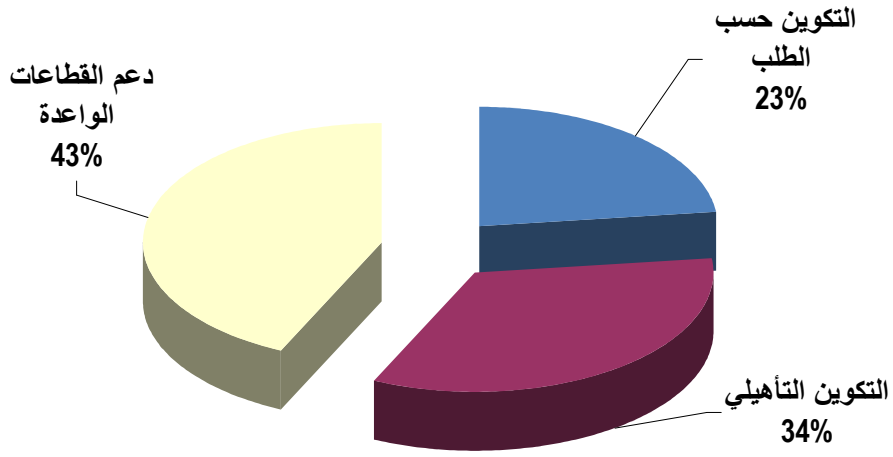

التوزيع حسب العدد:

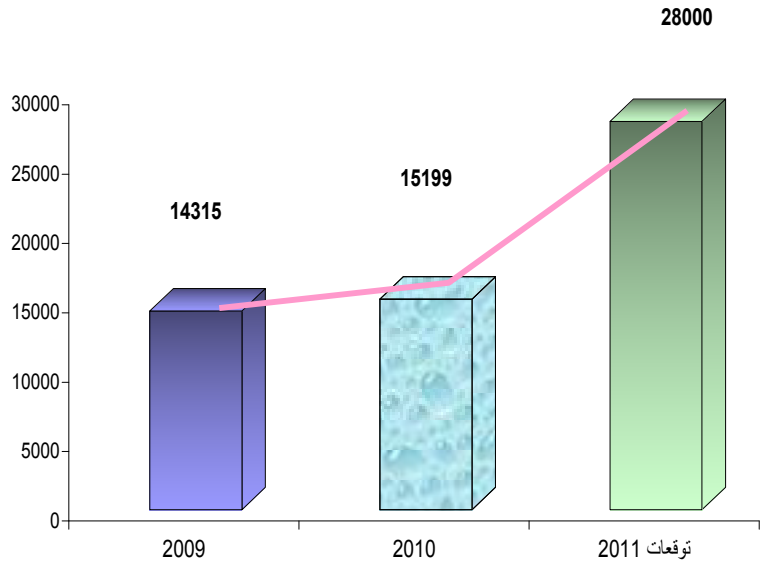

من المتوقع برسم سنة 2011 انطلاق تكوينات خاصة لفائدة قطاع صناعة أجزاء الطائرات وكذا قطاع التعليم الخاص.

برنامج "مقاولتي" يهدف إلى دعم التشغيل الذاتي عبر تحفيز الشباب على إحداث مقاولاتهم الخاصة باستثمار إجمالي قد يصل إلى 250.000 درهم. ويستفيد من هذا البرنامج الشباب العاطل والحاصل على الشهادات والراغب في إحداث مقاولات على أن لا تتجاوز أعمارهم 45 سنة والمسجل لدى الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات. في هذا الإطار، يستفيد كل شاب حامل لمشروع من مبلغ 25.000 درهم في شكل قرض، يوزع كما يلي :

- 10.000 درهم لتغطية الخدمات الموازية لإحداث المقاولة في شكل خدمات تتعلق بالتكوين في مجال التدبير وإدارة المقاولات وإنجاز الدراسات ومخططات الأعمال؛
- 10% من المبلغ الإجمالي للاستثمار في حدود 15.000 درهم لدعم التمويل ومصاريف انطلاق المشروع. ويقدم هذا الدعم في شكل تسبيق بدون فوائد يتم تسديده على مدى 6 سنوات، والباقي يتم تمويله بواسطة قرض يضمنه صندوق الضمان المركزي في حدود 85 % وذلك في إطار "صندوق ضمان قروض إحداث المقاولة الشابة".

كما تم عند متم يوليوز 2011 فتح 375 شباكا برسم برنامج مقاولتي مما مكن من مواكبة 3.584 مرشحا في وضع اللمسات الأخيرة على مشاريعهم الاستثمارية وخطط تمويلها.

برنامج "مشاتل المقاولات"

انطلق إنجاز هذا البرنامج سنة 1996 بهدف تسهيل إحداث المقاولات من طرف المنعشين الشباب وتقليص نسبة الإخفاق في إحداث المقاولات والنهوض بتشغيلهم على المستوى الجهوي، وذلك عبر وضع مباني صالحة للاستعمال رهن إشارتهم مقابل أثمنة كراء تحفيزية لمدة 36 شهرا قابلة للتجديد. وسيمكن هذا البرنامج من إنشاء مشاتل على مساحة 7.200 متر مربع للمشتل، بإمكان كل واحد منها أن يضم 60 مقاولة من شأنها توفير 450 فرصة عمل و15 مليون درهم من الاستثمارات.

تنمية الأنشطة الخدماتية عن بعد

من أجل تنمية الأنشطة الخدماتية عن بعد بالمغرب تقرر جعل الشركات التي تتواجد بالمناطق المخصصة للخدمات عن بعد تستفيد من تدابير تتعلق خاصة بالتكوين واسترداد حصة الضريبة على الدخل التي تتجاوز نسبة 20%. وقد تم اعتماد صندوق النهوض بتشغيل الشباب كإطار محاسبي لتنفيذ النفقات المرتبطة بهذا التكوين.

تصل تكلفة المساعدة على التكوين التي تتحملها الدولة في هذا الإطار إلى 50.000 درهم للمستفيد على مدى ثلاث سنوات وتهدف إلى تمكين المقاولات العاملة في مجال الخدمات عن بعد من ضمان ملاءمة تكوين الموارد البشرية مع مناصب العمل المشغولة.

قطاع الخدمات عن بعد

تم تصنيف قطاع الخدمات عن بعد في إطار مخطط الانبثاق من بين المحاور الأساسية لمهن المغرب الجديدة. ويهدف إلى وضع إطار ملائم لجلب الاستثمارات يتميز على الخصوص بما يلي:

- إطار تحفيزي على صعيد الوعاء العقاري والنظام الجبائي وقانون الشغل والمساطر الإدارية ؛
- إحداث بنيات أساسية لاستقبال التجهيزات من الطراز العالمي خاصة على مستوى الاتصالات والمعلوميات بهدف الاستجابة للحاجيات الخاصة لهذا القطاع. تهم الوحدات الأولى التي تم إنجازها أو توجد في طور الإنجاز مدن الدارالبيضاء (كازانيرشور) والرباط (تكنوبوليس) وفاس-شور ومراكش-شور وطنجة-شور قبل تعميمها على باقي مدن المملكة ؛
- إعداد وتفعيل مخطط وطني لتكوين الموارد البشرية على اختلاف مستوياتها في المجالات المرتبطة بمهن الخدمات عن بعد و وضع نظام للمساعدة على التكوين عند التشغيل وكذا التكوين المستمر في عين المكان للمستخدمين. وتقدر التكلفة الإجمالية للتكوين بحوالي 900 مليون درهم برسم الفترة 2008-2012.

ويرتقب أن ترفع أنشطة الخدمات عن بعد الناتج الداخلي الخام بحوالي 15 مليار درهم وتتيح رفع مدخرات العملة الصعبة بنفس المبلغ وكذا إحداث 91.000 منصب شغل إضافي في أفق 2015.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن رقم المعاملات لمراكز الاتصال ارتفع بحوالي 2 مليار درهم حتى نهاية شهر غشت 2008. وستتوسع هذه الأنشطة التي بدأت بمراكز الاتصال، بوتيرة مرتفعة لتشمل خدمات ذات قيمة مضافة عالية مرتبطة بالأبناك والتأمين والإدارة وتنمية المعلوميات، تهم بالأساس السوق الفرنسية والإسبانية نتيجة التقارب الجغرافي والثقافي واللغوي مما يؤكد مكانة المغرب كرائد في الخدمات عن قرب باللغتين الفرنسية والإسبانية.

ومن أجل الاستجابة لحاجيات التشغيل في قطاع الخدمات عن بعد وصناعة أجزاء الطائرات، والتي تقدر ب81.000 فرصة عمل تهم 15 شعبة تقنية وإدارية، ومواكبة تنمية الأنشطة بالمناطق المخصصة لهذا القطاع خاصة بمدينتي الدار البيضاء والرباط، تم إسناد برامج التكوين في مجال الأنشطة الخدماتية للجامعات والمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل. وفي هذا الإطار، تم التوقيع على عدة اتفاقيات مع مختلف الجامعات ترمي إلى تكوين 4.700 شاب بمبلغ إجمالي يصل إلى 81 مليون درهم. كما تم التوقيع على اتفاقية أخرى مع المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل من أجل توفير التكوين في مجال الخدمات عن بعد يهم 6.900 شاب بمبلغ إجمالي يصل إلى 151 مليون درهم. وقد بلغ عدد خريجي هذه البرامج التكوينية برسم الفترة 2008-2010 حوالي 15.697 شابا.

وإلى غاية متم شهر ماي من سنة 2011 استفاد 2.834 مستخدما من دورات تكوينية في مختلف أنواع التكوين التي تندرج في إطار تكوين إدماجي أو تكوين مستمر أو تكوين إعادة التأهيل .

2.5.2 صندوق إنعاش الاستثمارات

تم إحداث صندوق إنعاش الاستثمارات سنة 1999 بهدف تشجيع استثمار القطاع الخاص الوطني والأجنبي وإنعاش إحداث مناصب الشغل وتشجيع نقل التكنولوجيا وتفعيل التنمية الجهوية. ويرمي هذا الحساب إلى ضبط العمليات المرتبطة بتحمل الدولة لتكلفة الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في شكل مساهمة في إنجاز البنيات التحتية الخارجية واقتناء الأراضي التي ستقام عليها المشاريع وكذا إنجاز عمليات التكوين المهني وذلك طبقا لمقتضيات المادة 17 من ميثاق الاستثمار.

وفي هذا الإطار، تقدم الدولة دعما ماليا لإنجاز المشاريع التي تتوفر على معايير محددة، كما نص على ذلك الميثاق المذكور ومرسومه التطبيقي ويتعلق الأمر بالشروط التالية:

- استثمار بمبلغ يساوي أو يفوق 200 مليون درهم؛
- إحداث 250 منصب شغل قار أو أكثر؛
- ضمان نقل التكنولوجيا؛
- المساهمة في الحفاظ على البيئة.

وفي هذا الإطار، تستفيد المقاولات المؤهلة من الامتيازات التالية :

- **على مستوى الأراضي:** تساهم الدولة في تحمل النفقات المتعلقة باقتناء الأراضي اللازمة لإنجاز برنامج الاستثمار في حدود 20 % من تكلفة الأرض التي سيقام عليها المشروع؛
- **على مستوى البنيات التحتية الخارجية:** تساهم الدولة في تحمل النفقات المتعلقة بالبنيات التحتية الخارجية اللازمة لإنجاز برنامج الاستثمار في حدود 5 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج الاستثماري؛
- **على مستوى التكوين:** تساهم الدولة في تحمل مصاريف التكوين المهني المتوقع في إطار البرنامج الاستثماري في حدود 20 % من تكلفة التكوين.

ويتم منح المساهمة المالية للدولة الرامية إلى إنعاش الاستثمار في حدود 5% من المبلغ الإجمالي للبرنامج الاستثماري. ويمكن لهذه النسبة أن تصل إلى 10% إذا كان المشروع يقع بمنطقة قروية أو بضواحي المدن أو يتعلق باستثمار في قطاع صناعة الخيط والنسيج والنسيج الرفيع المستوى.

وقد همت العمليات المنجزة في إطار "صندوق إنعاش الاستثمارات" خلال سنة 2010 حوالي 90 اتفاقية بزيادة بنسبة 61% مقارنة مع سنة 2009، بغلاف استثماري إجمالي يصل إلى 60,17 مليار درهم من شأنها توفير 22.000 منصب شغل.

بلغت الأداءات المنجزة في إطار هذا الحساب خلال الفترة 2008-2010 ما قدره 105,8 مليون درهم، علما أن هذا الحساب قد رصدت لفائدته موارد مالية خلال نفس الفترة بلغت 600 مليون درهم منها 100 مليون درهم مبرمجة سنة 2011. وهكذا سجلت موارد الصندوق زيادة سنوية بمعدل 2,59% .

تمويل الاستثمارات حسب مجال تدخل الحساب

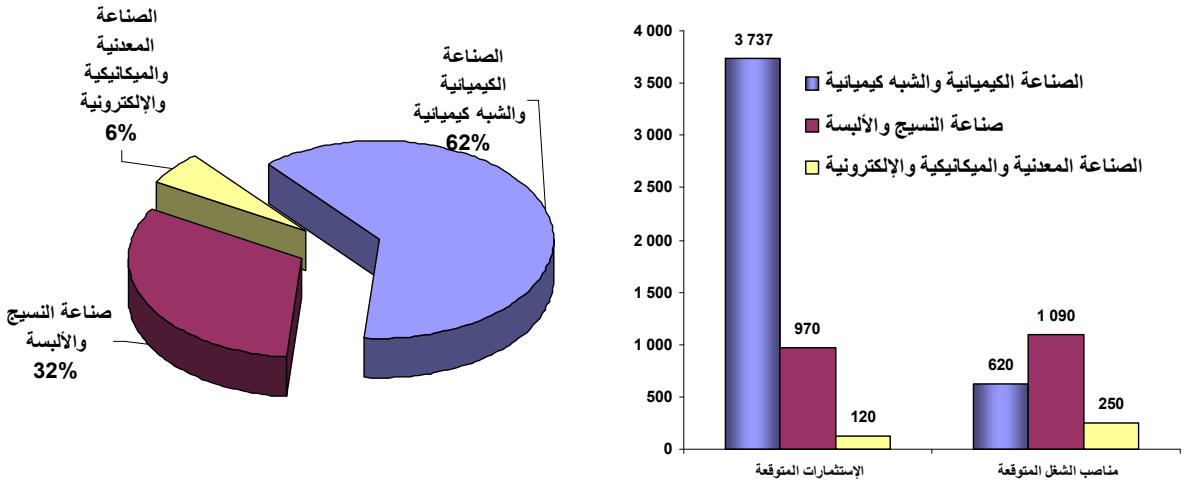

من المتوقع برسم 2011 أن يتم في إطار هذا الصندوق تمويل استثمارات في مجال صناعة أجزاء الطائرات والصناعة والسياحة والسيارات بملغ يصل إلى 24,18 مليون درهم.

3.5.2 صندوق تضامن مؤسسات التأمين

تم إحداث هذا الحساب المرصد لأمور خصوصية سنة 1984 بغرض ضبط حسابات العمليات المرتبطة بمنح المساعدات لمقاولات التأمين وإعانات لمقاولات التأمين

التي توجد في حالة تصفية، وذلك من أجل تغطية العجز في الموجودات المتعلقة بفئة التأمين الإجباري عن السيارات وفق الشروط المنصوص عليها في مدونة التأمين.

يتضمن هذا الحساب

في الجانب الدائن:

- نصف حصيلة الرسم المفروض على عقود التأمين التي تبرمها مقاولات التأمين وعلى جميع المعاملات المتعلقة بإنشاء العقود المـــذكورة أو تغييرهـــا أو فســـخها باتفـــاق الأطراف. ويحتسب هذ الرسم على أساس الأقساط والمساهمات المؤداة برسم التأمين؛
- حصيلة مساهمة مقاولات التأمين وإعادة التأمين والرسملة المحدثة؛
- المبلغ المحتمل للكفالات التي يودعها المسيرون المسؤولون عن مقاولات التأمين؛
- فائض الموجودات الناتج عن تصفية مقاولات التأمين وشركات إعادة التأمين.

في الجانب المديـــن:

- الإعانات المالية في شكل قروض بدون فوائد الممنوحة لمقاولات التأمين؛
- الإعانات الممنوحة لمقاولات التأمين التي توجد في حالة تصـــفية لســـد العجـــز فـــي الموجودات المتعلقة بفئة التأمين الإجباري عن السيارات؛
- إرجاع مبالغ الكفالات التي يودعها المسيرون المسؤولون عن مقاولات التأمين.

وقد بلغت موارد هذا الحساب خلال سنة 2010 ما قدره 5.544 مليون درهم مقابل 4.793 مليون درهم و 4.495 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2009 و2008 أي بزيادة سنوية متوسطة تصل إلى 11,5%. ويتوقع أن تصل موارد هذا الصندوق سنة 2011 إلى 814,45 مليون درهم.

وقد بلغ مجموع النفقات المنجزة في إطار هذا الحساب خلال الفترة 2008-2010 ما قدره 400,36 مليون درهم. ومن المرتقب خلال سنة 2011 أن تتم تعبئة 200,20 مليون درهم برسم المساعدات والإعانات المقدمة إلى مقاولات التأمين و إرجاع مبالغ الكفالات التي يودعها المسيرون المسؤولون عن مقاولات التأمين عن النقل في إطار مخطط إعادة هيكلة الصندوق.

الفصل السادس: مجالات مختلفـــــة

يبلغ عدد الحسابات المصنفة في هذا الإطار 15 حسابا وتمثل 21,80% من مجموع الموارد المنجزة خلال سنة 2010 من طرف الحسابات المرصدة لأمور خصوصية.

تطور موارد ونفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المصنفة في مجالات مختلفة برسم الفترة 2008-2010 (بملايين الدراهم)

تسمية الحساب	الموارد			النسبة المتوسطة	النفقات			النسبة المتوسطة
	2 008	2 009	2 010		2 008	2 009	2 010	
الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	13 707	14 386	14 175	2%	1 046	1 648	1 008	-2%
الصندوق الخاص لدعم المحاكم ومؤسسات السجون	1 495	1 723	1 840	11%	332	454	511	24%
الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الالكترونية ووثائق السفر	420	932	1 343	79%	219	226	353	27%
الصندوق الوطني لحماية وتأهيل البيئة	110	272	474	108%		22	115	
صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري	391	354	333	-8%	258	343	278	4%
الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي وتنمية التكنولوجيا	151	247	320	46%		23	15	
صندوق دعم الأمن الوطني	90	132	156	32%	1	14	2	91%
صندوق تحديث الإدارة العمومية	25	31	38	23%	4	3	5	7%
حسابات أخرى	2 257	2 780	3 729	29%	905	674	913	0,5%
المجموع العام	**18 646**	**20 857**	**22 408**	**9,62%**	**2 764**	**3 408**	**3 200**	**7,6%**
التطور السنوي ب%		**11,9%**	**7,4%**			**23,3%**	**-6,1%**	

1.6.2 الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة

ويهدف الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة إلى ضبط حسابات العمليات المتعلقة بما يلي:

- اقتناء العقارات اللازمة لبناء المؤسسات التعليمية وإحداث المرافق العمومية؛
- بناء وتجهيز البنايات التابعة لأملاك الدولة؛
- إصلاح وصيانة البنايات التابعة لأملاك الدولة غير المخصصة لقطاع بعينـــه أو ذات الاستعمال المشترك؛
- أداء حصيلة بيع أملاك الدولة لفائدة الميزانية العامة.

بلغت الموارد الذاتية لهذا الحساب، التي تتشكل أساسا من حصيلة بيع بنايات ومساكن الدولة، ما قدره 1.399 مليون درهم سنة 2010 ، مقابل 1.673 مليون درهم و3.193 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2009 و2008، وذلك لفائدة الفاعلين العموميين والخواص من أجل إنجاز مشاريع اجتماعية–اقتصادية وكذا محتلي بعض أملاك الدولة من أجل تمكينهم من الحصول على ملكية خاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوعاء العقاري المعبأ في إطار هذه العمليات مكن من تنفيذ البرامج التي تحظى بالأولوية والمتعلقة على الخصوص بقطاعات السكن والصناعة والسياحة والصحة وقطاع الخدمات.

هذا، وبلغت الموارد المنجزة في إطار هذا الحساب بما فيها الفائض المرحل حوالي 14.175 مليون درهم برسم سنة 2010، مقابل 14.386 مليون درهم و13.707 مليون درهم على التوالي سنتي 2009 و2008، أي بزيادة سنوية متوسطة تصل إلى 1,69%.

وتم استعمال هذه الموارد لإنجاز العمليات التالية:

- شراء الأراضي والبنايات الإدارية لتغطية حاجيات الإدارات من التجهيزات العمومية.
- إنجاز أشغال طبوغرافية وشراء المعدات اللازمة لإنجاز عمليات تحديد وتسجيل البنايات التابعة لملك الدولة من أجل ضمان السلامة القانونية الضرورية وتقسيم الرسوم العقارية وضمان مطابقتها وإعداد الوثائق المتعلقة بالملكية المشتركة في إطار بيع المساكن التابعة لملك الدولة. وتغطي العمليات المنجزة برسم الفترة 2007 –2010 مساحة إجمالية تصل إلى 34.219,14 هكتارا.

ويمكن تقديم تطور النفقات المنجزة في هذا الإطار كما يلي:

- 2008..... 1.046 مليون درهم؛
- 2009 ..... 1.648 مليون درهم؛
- 2010 ..... 1.008 مليون درهم.

وتبلغ المساحة الإجمالية للأراضي التابعة لملك الدولة والمعبأة في إطار هذا الحساب برسم سنة 2010 حوالي 1.674,14 هكتارا مقابل 6.215 هكتار سنة 2009 موزعة حسب القطاعات المستفيدة منها كما يلي:

1. الإدارة العمومية

السكـــــن

- 326 هكتارا..... 364 مليون درهم؛

السياحـــة

- 120 هكتارا .....154 مليون درهم؛

الصناعـــــة والطاقة والخدمات عن بعد

- 330 هكتارا .....125 مليون درهم؛

الخدمات ومشاريع مختلفة

- 74 هكتارا .....29 مليون درهم؛

الصحـــــة

- 1,14هكتار.....7 ملايين درهم.

2. المقاولات العمومية والجماعات المحلية

- 171 هكتارا.....69 مليون درهم؛

التدبير اللاممركز للاستثمار

في إطار التدابير القانونية والتنظيمية المرتبطة بالتدبير اللاممركز للاستثمار، تم المصادقة على 132 مشروعا بمبلغ استثماري إجمالي يقدر ب 5.189 مليون درهم من شأنها إحداث 3.784 منصبا، ستقام على مساحة إجمالية تصل إلى 625 هكتارا.

النظام التعاقـــــدي

واصلت الحكومة في إطار النظام التعاقدي دراسة مشاريع اتفاقيات ستوقع مع مستثمرين مغاربة وأجانب.

وقد صادقت لجنة الاستثمارات على 92 مشروعا منها 10 مشاريع اتفاقية حول أراضي للدولة على مساحة إجمالية تصل إلى 16.000 هكتار. تهم هذه المشاريع أساسا قطاعات الصناعة والخدمات عن بعد والصناعة وصناعة المواد الغذائية.

توزيع أراضي الدولة حسب المستفيدين من استغلالها سنة 2010

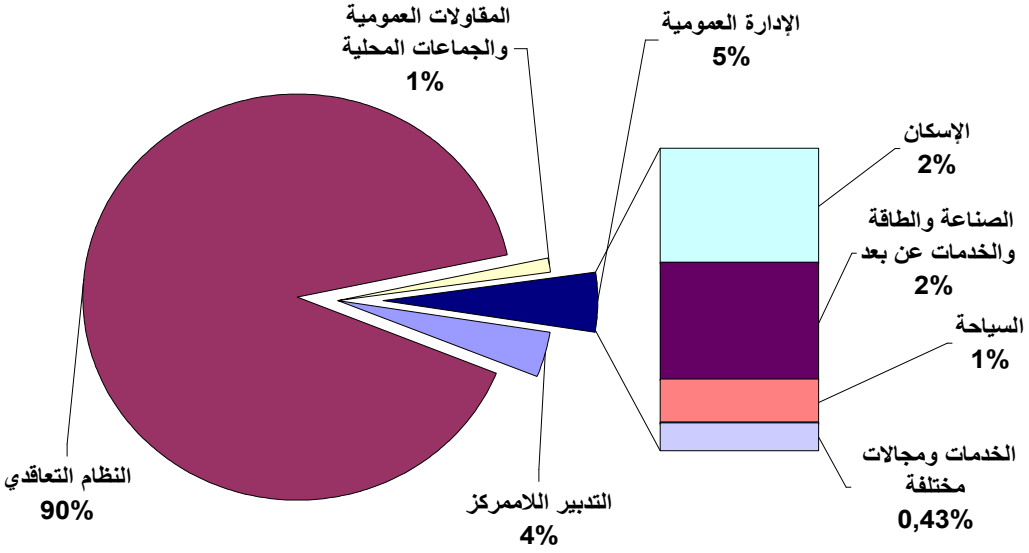

حصة المساحة المستغلة من طرف الإدارات العمومية حسب مجال نشاطها الإقتصادي سنة 2010

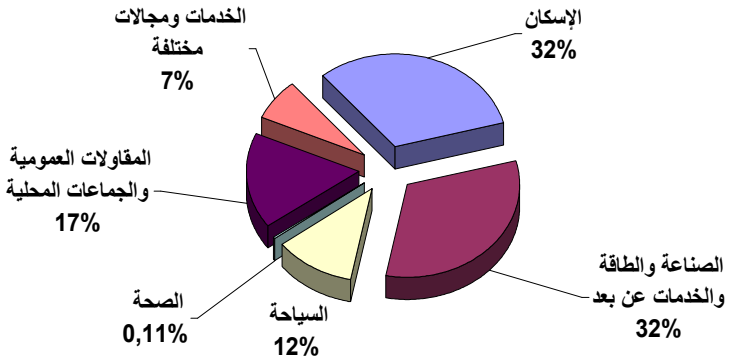

و تمت خلال سنة 2011 تعبئة غلاف مالي إجمالي يقدر بحوالي 1.000 مليون درهم من أجل إنجاز العمليات التالية:

- اقتناءات عقارية..... 700,00 مليون درهم؛
- تجهيز وتهيئة وتدبير البنايات التابعة لأملاك الدولة.. 23,44 مليون درهم؛
- إنجاز مباني تابعة لملك الدولة..... 20,00 مليون درهم؛
- عمليات أخرى..... 260,00 مليون درهم.

2.6.2 الصندوق الخاص لدعم المحاكم

ألغت المادة 21 من قانون المالية لسنة 2011 الحساب الخاص المسمى " الصندوق الخاص لدعم المحاكم والمؤسسات السجنية" وتم تعويضه بحسابين يسميان " الصندوق الخاص لدعم المحاكم" و" الصندوق الخاص لدعم المؤسسات السجنية".

يتضمن هذا الحساب

في الجانب الدائن:

- 56% من حصيلة الغرامات والعقوبات المالية التي تحكم بها المحـــاكم ماعـــدا تلـــك المتعلقة بمخالفات قانون السير على الطرق؛
- 56% من المصاريف القضائية والرسم القضائي ؛
- 28% من حصيلة الغرامات والعقوبات المالية المتعلقة بمخالفات قانون الســـير علـــى الطرق التي تحكم بها المحاكم ؛
- مساهمات الميزانية العامة ؛
- موارد مختلفة ؛
- الهبات والوصايا ؛
- الحصة الراجعة للمحاكم من الرصيد المتوفر في الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى " الصندوق الخاص لدعم المحاكم ومؤسسات السجون " المنســـوخ بموجـــب المادة 21 من قانون المالية رقم 10-43 للسنة المالية 2011 .

في الجانب المدين :

- مصاريف الدراسات ؛
- مصاريف بناء وتوسيع وتجديد وترميم المحاكم ؛
- مصاريف التجهيزات والمعدات والأدوات اللازمة للمحاكم ؛
- مصاريف تأهيل القضاة وموظفي المحاكم ؛
- التعويضات الخاصة والجزافية الممنوحة للموظفين وأعوان كتابات الضبط طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل ؛
- مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة والحفاظ على الأمن بالمحاكم ؛
- مصاريف طبع ونشر وحفظ الملفات والأحكام ؛
- مصاريف تجليد الأحكام وسجلات الاعتقال وحفظها ؛
- مصاريف شراء وتسيير وسائل النقل اللازمة للموظفين المكلفين بتحصيل الغرامات ولسير المحاكم؛
- المصاريف القضائية في القضايا الجنائية ؛
- مصاريف نقل وحفظ وبيع المحجوزات ؛
- المبالغ المرجعة من الأموال المقيدة في الحساب بغير حق ؛
- مصاريف تسوية وتنفيذ القرارات القضائية والإدارية ؛
- المبالغ المدفوعة لفائدة الجمعيات الحقوقية غير الحكومية ؛
- المصاريف المرتبطة بتطبيق قانون السير على الطرق .

يساهم هذا الحساب في تفعيل برنامج تحديث محاكم المملكة وإصلاح الجهاز القضائي الذي يندرج في إطار الإصلاح الشامل للنظام القضائي.

إصلاح القضاء

أعطى جلالة الملك نصره الله تعليماته السامية في الخطاب الذي وجهه إلى الأمة بتاريخ 20 غشت 2009 بمناسبة الذكرى 56 لثورة الملك والشعب لبلورة إصلاح جوهري وشامل وعميق للقضاء بهدف توطيد الثقة والمصداقية في نظام العدالة، وتأهيله ليواكب التحولات الوطنية والدولية، ويستجيب لمتطلبات عدالة القرن الحادي والعشرين. ويرتكز هذا الإصلاح على المحاور الستة التالية:

" **أولا :** دعم ضمانات الاستقلالية، وذلك بإيلاء المجلس الأعلى للقضاء المكانة الجديرة به ومراجعة النظام الأساسي للقضاء" ؛

"**ثانيا :** تحديث المنظومة القانونية، ولاسيما ما يتعلق منها بمجال الأعمال والاستثمار، وضمان شروط المحاكمة العادلة..."؛

"ثالثا : تأهيل الهياكل القضائية والإدارية، وذلك بنهج حكامة جيدة للمصالح المركزية لوزارة العدل وللمحاكم، تعتمد على اللاتمركز، لتمكين المسؤولين القضائيين من الصلاحيات اللازمة... "؛

"رابعا : تأهيل الموارد البشرية، تكوينا وأداءا وتقويما، مع العمل على تحسين الأوضاع المادية للقضاة وموظفي العدل، وإيلاء الاهتمام اللازم للجانب الاجتماعي، بتفعيل المؤسسة المحمدية، ..."؛

"خامسا : الرفع من النجاعة القضائية، ... وهذا ما يقتضي تبسيط وشفافية المساطر، والرفع من جودة الأحكام، والخدمات القضائية، وتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم، وتسريع وتيرة معالجة الملفات، وتنفيذ الأحكام."؛

"سادسا : تخليق القضاء لتحصينه من الارتشاء واستغلال النفوذ، ليساهم بدوره في تخليق الحياة العامة، بالطرق القانونية".

وقد بلغت الموارد الذاتية المنجزة في إطار هـــذا الصنـــدوق خـــلال الفتـــرة 2008-2010 ما مجموعه 1.193,45 مليون درهم يضاف إليها الرصيد المسجل عند بداية سنة 2008 الذي يقدر ب 2.571 مليون درهم، بحيث يبلغ إجمالي هـــذه المـــوارد 3.765 مليون درهم.

ويبين الجدول التالي تطور الموارد الذاتية المنجزة خلال الفترة المذكورة:

(بملايين الدراهم)

السنوات	المداخيل المنجزة
2008	402,35
2009	391,77
2010	399,33
المجموع العام	**1.193,45**

وفي إطار تعزيز مسلسل اللاتركيز الإداري والمالي، بلغت الاعتمادات المفوضة سنة 2010 حوالي 1.100,65 مليون درهم مقابل 852,87 مليون درهم و792,23 مليون درهم على التوالي سنتي 2009 و2008، أي بزيادة متوسطة بنسبة 14,81%.

أما في ما يخص النفقات المنجزة برسم نفس الفتـــرة المذكـــورة، فقـــد بلغـــت 879,29 مليون درهم تتوزع حسب السنوات كما يلي:

(بملايين الدراهم)

السنوات	النفقات المنجزة
2008 *	332,05
2009	228,32
2010	318,92
المجموع العام	**879,29**

* النفقات المنجزة برسم سنة 2008 تأخذ بعين الإعتبار النفقات المرصدة للمندوبية العامة لإدارة السجون

وقد تم تخصيص هذه النفقات برسم سنة 2010 لتمويل العمليات التالية:

- توسيع وتهيئة قصر العدالة بالرباط ومحكمة الإستئناف التجارية بفاس والمحاكم التجارية بمكناس وفاس وطنجة والمحاكم الإدارية بكل من مكناس وفاس والمحاكم الإبتدائية بالسمارة وبني ملال وفاس ووجدة والقصر الكبير ومحاكم الأسرة بطنجة وبني ملال والقنيطرة وإنزكان ومركز القاضي المقيم بتيداس؛
- تجهيز المحاكم الجديدة بمعدات المراقبة والعتاد التقني والمعلوماتي وقاعات للتكوين بمحاكم المملكة ولوازم المكتب والوثائق المتخصصة؛
- اقتناء السيارت والدراجات النارية.

هذا، وتتجلى العمليات المبرمجة برسم سنتي 2011 و2012 في ما يلي:

- تهيئة وتوسيع محكمة النقض ومحاكم الاستئناف بالقنيطرة والدار البيضاء والمحاكم الابتدائية بكل من الدار البيضاء (القسم الجنحي) وأنفا وبنسليمان وعين السبع (قسم السجل العدلي) وتاونات والداخلة وواد زم وقلعة السراغنة والصويرة وأكادير والمحكمة الإدارية بالدار البيضاء ومحكمة قضاء الأسرة بمراكش ومقر المديرية الفرعية الجهوية وكذا مراكز القضاة المقيمين بولاد فرج وبلقصيري وبزو والريصاني وأرفود؛
- بناء المعهد العالي للقضاة بسلا وقصر العدالة بوجدة والمحاكم الإبتدائية بتاوريرت وزاكورة ومحكمة الأسرة ببنسليمان ومراكز القضاة المقيمين بسبت كزولة وأكدز وكلميم وتاركيست وطرفاية وتيسة وكذا إعادة بناء المحكمة الإبتدائية بالصويرة؛
- صيانة وتجهيز محاكم المملكة خاصة بالمعدات التقنية والسمعية والوثائق المتخصصة.

3.6.2 الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون

تم إحداث هذا الحساب سنة 2011 بهدف ضبط العمليات المتعلقة بدعم المؤسسات السجنية.

يتضمن هذا الحساب

في الجانب الدائن :

- 24% من حصيلة الغرامات والعقوبات المالية التي تحكم بها المحـــاكم ماعـــدا تلـــك المتعلقة بمخالفات قانون السير على الطرق ؛
- 24% من المصاريف القضائية والرسم القضائي ؛
- 12% من حصيلة الغرامات والعقوبات المالية المتعلقة بمخالفات قانون الســـير علـــى الطرق التي تحكم بها المحاكم ؛
- موارد مختلفة ؛
- الهبات والوصايا ؛
- حصة مؤسسات السجون من الرصيد المتوفر في الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى " الصندوق الخاص لدعم المحاكم ومؤسسات السجون " المنســـوخ بموجـــب المادة 21 من قانون المالية رقم 10-43 للسنة المالية 2011 .

في الجانب المدين :

- مصاريف الدراسات ؛
- مصاريف بناء وتوسيع وتجديد وترميم المؤسسات السجنية ؛
- مصاريف التجهيزات والمعدات والأدوات اللازمة للمؤسسات السجنية ؛
- مصاريف لباس السجناء والموظفين ؛
- مصاريف تأهيل موظفي المؤسسات السجنية والسجناء ؛
- مصاريف شراء وتسيير وسائل النقل اللازمة لسير المؤسسات السجنية ؛
- المبالغ المرجعة من الأموال المقيدة في الحساب بغير حق ؛
- مصاريف التغذية وشراء المواد الطبية والصيدلية والتحليلات والعلاجات الطبية لفائدة السجناء ؛
- مستحقات الماء والكهرباء والمواصلات اللاسلكية المتعلقة بالمؤسسات السجنية.

مكنت النفقات المنجزة خلال الفترة 2008-2010، والتي بلغت 153,93 مليون درهم، من إنجاز العمليات التالية:

- تعزيز الأمن بالمؤسسات السجنية من خلال إعتماد أنظمة أمنية قـادرة علـى توقـع مخاطر فرار السجناء وضمان حماية العاملين بالسجون وتجهيزهم بمعدات التواصـل والمراقبة؛
- تعزيز ظروف العيش وإيواء المعتقلين خاصة على مستوى صيانة عنـابر الإعتقـال وتجهيز المؤسسات السجنية بالأسرة ومعدات المطبخ؛
- تجهيز المؤسسات السجنية بوسائل النقل المختلفة.

وفي إطار تعزيز مسلسل اللاتركيز الإداري والمالي ومن أجل ضمان تحمل عمليات تجديد وصيانة السجون، بلغت الاعتمادات المفوضة لفائدة المؤسسات السجنية سنة 2010 حوالي 49,04 مليون درهم مسجلة بذلك زيادة متوسطة بنسبة 24,86%.

يمكن تقديم تطور الإعتمادات المفوضة منذ سنة 2002 كما يلي:

تطور مبلغ الإعتمادات المفوضة (بملايين الدراهم)

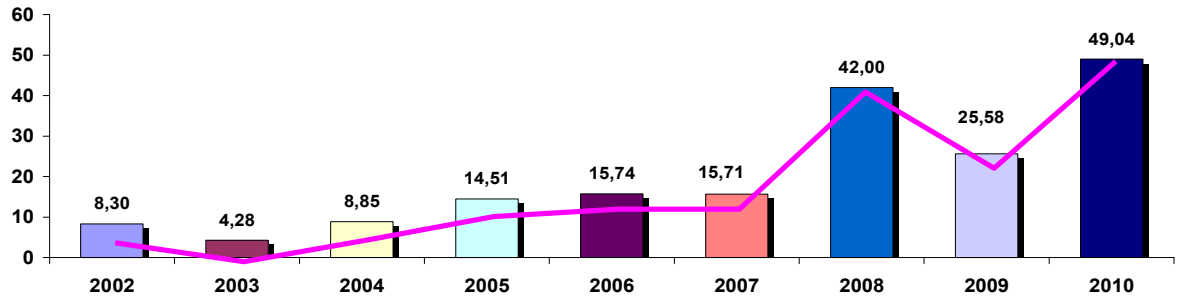

ستمكن النفقات المنجزة برسم الفترة 2011-2012 ، من إنجاز العمليات التالية:

- تجديد 14 مؤسسة متهالكة خاصة المؤسسات السجنية المتواجدة بكل من الناظـــور وواد لاو والقنيطرة ووارززات وآسفي والصويرة وأتيطة 1 وأتيطـــة 2 والمحمديـــة والعرائش والقصر الكبير وكذا مراكز الإصلاحيات بعلي مومن وسلا والدار البيضاء؛
- تجهيز المؤسسات السجنية بالمعدات الأمنية والطبية بالأسرة ومعدات الطبخ ولـــوازم المكتب ؛
- توفير الملابس الخاصة بالنزلاء ومستخدمي المؤسسات السجنية؛
- تجديد حظيرة السيارات.

4.6.2 صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني

تم إحداث هذا الصندوق في يوليوز 1996 ثم تم تعديله على الخصوص بمقتضى قانون المالية لسنة 2009. ويهدف الصندوق إلى المساهمة في دعم القطاع السمعي البصري الوطني وتنميته عبر تشجيع الإنتاج السمعي البصري والسينمائي الوطني، وذلك موازاة مع انطلاق مسلسل إصلاح هذا القطاع من خلال وضع إطار قانوني لتحريره ورفع احتكار الدولة للإذاعة والتلفزة.

وتندرج التحولات التي يعرفها حاليا الفضاء السمعي البصري الوطني في صلب هذا الإصلاح، وهو ما سيمكن من مضاعفة العرض السمعي البصري وتحسين جودته من أجل ضمان ولوج أكبر عدد من المواطنين إلى خدمات سمعية بصرية جديدة متنوعة ومتكاملة مع الخدمات المقدمة من طرف القطب السمعي البصري العمومي. وقد أدت التحولات التي عرفها هذا القطاع خلال الفترة 2006-2010 إلى إنجاز العمليات التالية:

- دخول تحرير القطاع السمعي البصري حيز التنفيذ عبر منح الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري الدفعة الأولى لرخص إحداث واستغلال خدمات خاصة للإذاعة والتلفزة؛

- إنجاز مشاريع مختلفة لإحداث قنوات إذاعية وتلفزية. ويتعلق الأمر بالقناة الفضائية الوطنية "المغربية" التي تبث أفضل الإنتاجات الوطنية للقناة الثانية والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وأول قناة مغربية تلفزية تربوية وثقافية "الرابعة" وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم والمحطة التلفزية الجهوية للعيون وكذا القناة التلفزية السادسة للقرآن الكريم وأول قناة رياضية مغربية "الرياضية" وكذا انطلاق التلفزة الأرضية الرقمية وقناة "أفلام" والقناة الأمازيغية.

وقد بلغت مداخيل هذا الصندوق سنة 2010 ما مجموعه 332,72 مليون درهم منها 321,41 مليون درهم برسم المداخيل الذاتية. في حين عرفت النفقات المنجزة في إطار هذا الصندوق خلال الفترة 2008-2010 زيادة سنوية متوسطة تصل إلى 3,76%.

كما بلغت الإعانات المرصدة، وهي عبارة عن اقتطاع من الاعتمادات المتوفرة لهذا الصندوق، لفائدة الهيئات الوطنية للإذاعة والتلفزة ولإنتاج الأعمال السمعية البصرية وكذا الصحافة المكتوبة (وكالة المغرب العربي للأنباء) حوالي 275 مليون درهم سنة 2010 مقابل 334 مليون درهم و258,29 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2009 و2008.

(بملايين الدراهم)

الهيئات المستفيدة	الإعانات الممنوحة		
	2008	2009	2010
– الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	177	224	205
– شركة "صورياد" القناة الثانية	-	50	20
– صندوق دعم الإنتاج السينمائي التابع للمركز السينمائي المغربي	69,29	45	50
– وكالة المغرب العربي للأنباء	12	15	-
المجموع	**258,29**	**334**	**275**

- **قناة الأولى:** تقدم برمجة متنوعة في مجالات الإعلام والثقافة والمنوعات وذلك عبر بث 1.180 ساعة من الأخبار المتلفزة وأكثر من272 ساعة من المجلات الإخبارية و285 ساعة من الأفلام والأفلام التلفزية والمسلسلات وسيتكوم إلخ...؛

- **قناة الرياضية:** تميزت سنة 2009 بهيكلة شاملة وتدريجية لشبكة برامج القناة وتم توطيد هذه الهيكلة خلال سنة 2010 بتنويع كبير في العرض التلفزيوني وبتميز أكثر على مستوى مضمون البرامج خاصة عبر إنتاج وعرض 3 برامج جديدة (برنامج إخباري مباشر "كلاسيكو+" وبرنامج "الضربة القاضية" ومجلة إيكوسبور" وعرض 6 مواعيد إخبارية دائمة (مقابل 4 سنة 2009) وكذا العمل مستقبلا على ضمان حقوق بث المنافسات والملتقيات الرياضية الدولية؛

- **قناة الرابعة:** واصلت هذه القناة التربوية التزامها بإصلاح شبكة برامجها التي بلغت 1.253 ساعة من العرض خلال سنة 2010 مقابل 1.093 ساعة سنة 2009 موزعة كما يلي:

  - برنامج "الدعم المدرسي": 526 ساعة أي 42% مقابل 437 ساعة أي 40% سنة 2009؛
  - برنامج "التلقين": 480 ساعة أي 53% خلال سنة 2010 مقابل 412 ساعة أي 49% خلال سنة 2009؛

- **قناة المغربية:** تعزيز ساعات البث الإجمالية المخصصة للأخبار عبر بث 4 نشرات إخبارية دائمة تنتجها المغربية بالإضافة إلى المواعيد الإخبار التي تبثها من قبل القناة الأولى والثانية ومحطة العيون الجهوية وكذا إنتاج برامج جديدة موجهة للمتفرجين المغاربة المقيمين بالخارج؛

- **قناة السادسة:** واصلت هذه القناة القرآنية خلال سنة 2010 عملية الإصلاح و إعادة الهيكلة خاصة عبر إنتاج عدة برامج دينية (تتعلق بشهر رمضان المعظـــم وتفســـير مناسك الحج) بالإضافة إلى بث برامج خاصة بالأعياد الدينية بشكل يومي خلال هذه المناسبات وكذا إنتاج 6 برامج جديدة تتعلق بنشر المبادئ السمحة للدين الإسلامي؛

- **قناة الأفلام :** انطلقت سنة 2008 و تبث برامجها بشكل حصري على البث الرقمـــي الأرضي . قامت هذه القناة بالتغطية المباشرة للدورة 10 من مهرجان مراكش الدولي للفيلم المنظم سنة 2010؛

- **قناة الأمازيغية:** تم إحداثها رسميا في 6 يناير 2010 تقوم هذه القناة بتعزيز المكون الأمازيغي في المشهد السمعي البصري الوطني. تم خلال سنة 2010 إنتـــاج وبـــث برامج جديدة على هذه القناة، تم إنتاج وبث مسلسلين من صنف الســـيتكوم بتشـــلحيت وتاريفيت بالإضافة إلى مسلسلين من نفس الصنف باللغة العربية تم بثهما من قبل من طرف القناة الأولى خلال شهر رمضان. أما على مستوى الإنتاج السمعي البصـــري الوطني فقد سجلت قناة تمازيغت 400 ساعة من الإنتاج الداخلي و362 ساعة مـــن الإنتاج الخارجي تمثل على التوالي 52% و48% من إنتاجها الإجمالي.

وخلال سنة 2010 قامت شركة "صورياد دوزيم" أساسا بالعمليات التالية:

- تحسين أنشطتها الإشهارية وتعزيز حصة البث التي بلغت 24% ونسبة تأثيرها على المشاهد بنسبة 62% مقابل 55% سنة 2009. كما بلغت حصـــة البـــرامج باللغـــة العربية والأمازيغية والدارجة المغربية من التوزيع اللغوي للوقـــت الإجمـــالي للبـــث 77,03% مقابل 71,08% خلال سنتي 2009 و2008 و55% سنة 2005؛

- تنمية الإنتاج السمعي البصري الوطني عبر تخصيصه 4.115 ساعة مـــن البـــث أي 47% من الوقت الإجمالي مقابل 36% سنة 2005 بمعدل 4 ســـاعات و47 دقيقـــة يوميا أي بحضور يفوق الإلتزام المنصوص المحدد في دفتر التحملات بأربع ساعات.

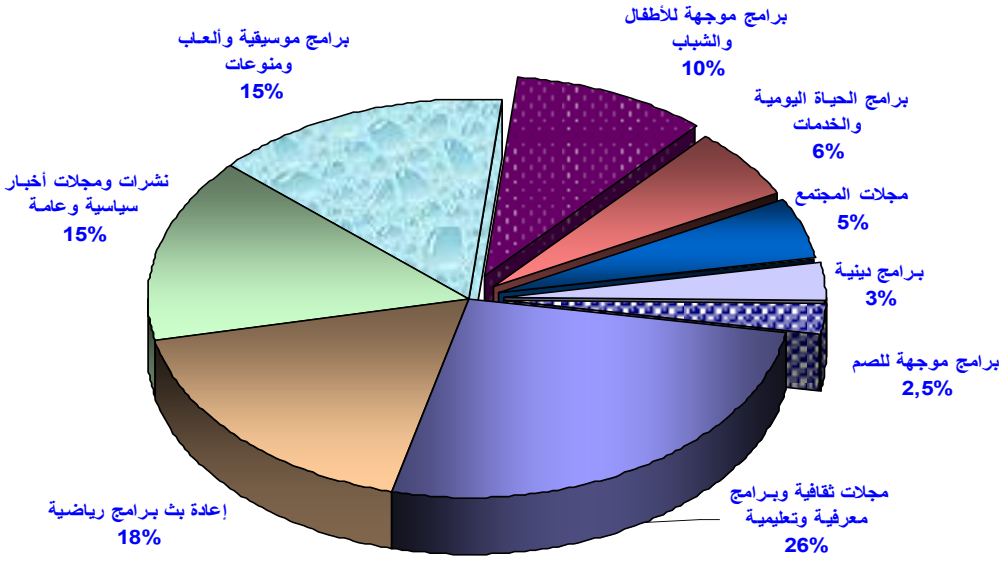

- إنتاج 330 ساعة من الإنتاجات السمعية البصرية الجديدة منها 15 فيلما قصيرا بالعربية (21 ساعة) و6 مسلسلات تم بثها كاملة أو عبر أجزاء (60 ساعة و30 دقيقة) و10 عروض مسرحية (15 ساعة) و57 برنامجا وثائقيا (26 ساعة و48 دقيقة) وانطلاق برامج بتصورات جديدة وبرامج موسمية وكذا دعم الأحداث الوطنية الأساسية؛

- الإنتاج المشترك والحصول على حقوق البث لـ 26 إنتاجا سينمائيا وطنيا منها 11 فيلما طويلا و 15 فيلما قصيرا؛

- إنعاش ودعم الرياضة الوطنية من خلال تخصيص 3% من صافي رقم المعاملات الإشهارية خلال سنة 2009.

تميز الفضاء السينمائي المغربي سنة 2010 بارتفاع حصة السينما المغربية في السوق والتي بلغت 12,49 مليون درهم أي 18% من الموارد الإجمالية والتي تصل إلى 72,5 مليون درهم. لقد تواصل استقطاب المغرب لتصوير الأفلام الأجنبية إذ بلغت أكثر من 20 فيلما تأتى عنها استثمارات بمبلغ 140,22 مليون درهم خلال سنة 2010 مع العلم أن 130 إنتاجا سينمائيا أجنبيا تم تصويرها بالمغرب خلال الفترة 2008-2010 باستثمار إجمالي يصل إلى 2,50 مليار درهم أي بمعدل 500 مليون درهم في السنة.

أما بالنسبة للمركز السينمائي المغربي، فتتجلى العمليات المنجزة خلال سنة 2010 بمبلغ إجمالي يصل إلى 86,95 مليون درهم في ما يلي:

- إنتاج 19 فيلما طويلا و 5 أفلام قصيرة بمبلغ 58,95 مليون درهم، مقابل 52,05 مليون درهم سنة 2009 أي 60%؛
- تنظيم 52 مهرجانا للسينما منها الدورة 10 للمهرجان الدولي للفيلم بمراكش والدورة 11 للمهرجان الوطني للفيلم بطنجة والمشاركة في 83 مهرجانا دوليا بمبلغ 26 مليون درهم مقابل 19 مليون درهم سنة 2009 أي 44,1%؛
- مساعدة الجمعيات المتخصصة منها "لجنة الفيلم بورزازات" بمبلغ 2 مليون درهم مخصصة لتوفير بنية تحتية لتصوير الأفلام الوطنية والدولية بجهة سوس ماسة درعة أي 2,30%.

5.6.2 الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية

تم إحداث الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية سنة 2001 من أجل ضبط عمليات تمويل البحث العلمي والتنمية التكنولوجية. وقد تم تعديل هذا الحساب سنة 2005 لتمكينه من الاستفادة من حصيلة المساهمات من طرف مستغلي الشبكات العمومية للاتصالات الذين لا ينجزون برامج للبحث خاصة بهم. وتحدد هذه المساهمة في نسبة 0,25% من رقم المعاملات دون احتساب الرسوم وبعد استخلاص مصاريف الارتباط البيني المنجزة برسم أنشطة الاتصالات.

يعتبر البحث العلمي على غرار الاستثمار عاملا أساسيا في التنمية . وتتعلق التدابير المتخذة في هذا المجال بما يلي:

- تفعيل دور الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في إطار الميثاق الوطني للتربية والتكوين؛
- تنمية تكامل مختلف الكفاءات الوطنية العاملة في هذا المجال وتشجيع تأطيرها داخل شبكة والتحفيز على عمليات الشراكة بين الجامعات من جهة والمصالح والهيئات العمومية وكذا المقاولات الخاصة من جهة أخرى ؛
- تطوير مراكز التنمية التكنولوجية المتخصصة في الصناعات الدقيقة جدا والإلكترونيك الدقيق والبيوتكنولوجيا بشراكة مع جمعية "مسير" من أجل تمكين البلاد من التوفر على بنيات مادية وتكنولوجية وموارد بشرية ذات كفائة عالية وقادرة على ابتكار منتجات وخدمات بإمكانها إحداث قيمة إضافية عالية وأن تساهم في إحداث المقاولات والرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية المستدامة. وتقدر تكلفة البرنامج برسم الفترة 2009-2013 بحوالي مليار درهم منها 300 مليون درهم تتحملها الدولة و150 مليون درهم يتحملها

صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- تشجيع عمليات البحث والتنمية داخل المقاولات خاصة في إطار اتفاقيات الشراكة مع القطاعات الرائدة من أجل تمكين البلاد من الاستفادة من نقل التكنولوجيا؛
- المواكبة التقنية والمالية لحاملي المشاريع الخلاقة في إطار مشاتل المقاولات المتواجدة بالمجمعات التكنولوجية والصناعية.

هذا، وقد بلغت الموارد المعبأة من طرف هذا الحساب حتى نهاية 2010، حوالي 320 مليون درهم مقابل 247,31 مليون درهم و150,98 مليون درهم على التوالي سنة 2009 و2008 مسجلة بذلك زيادة متوسطة تصل إلى 45,60%. وتتعلق النفقات التي يتم تمويلها من طرف هذا الحساب خلال سنة 2010 (15,21 مليون درهم) بالعمليات التالية:

- دعم البحث والتنمية التكنولوجية عبر ضمان استمرارية "برنامج دعم البحث والتنمية التكنولوجية". ويضم هذا البرنامج المكونات الثلاثة التالية:
  - شبكة نشر التكنولوجيا والهندسة الصناعية؛
  - شبكة المغرب لرعاية عمليات البحث وتسويق الاختراعات؛
  - برنامج "إينوف-أكت" الرامي إلى تقديم مساعدات لوجستيكية ومالية لمشاريع البحث والتنمية.
- تقديم إعانات في إطار تعاقدي لفائدة الهيئات العمومية والخاصة من أجل تعزيز عمليات البحث والتنمية التكنولوجية؛
- تشجيع وإنعاش برامج دعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية؛
- تنظيم تظاهرات علمية؛
- تقييم عمليات البحث العلمي.

وبغية تحديد قائمة المشاريع التي تهم مجال الاتصالات والتي بإمكانها الاستفادة من دعم هذا الصندوق، تأسست سنة 2006 لجنة دائمة في مجال الاتصالات يترأسها رئيس الحكومة. وقد قامت هذه اللجنة بما يلي:

- وضع معايير الأهلية للاستفادة من هذا الدعم، مع إيلاء الأهمية لمشاريع البحث والمساهمة في تحسين التكنولوجيا وتنمية الاختراع في مجال الاتصالات؛

- تحديد مجالات البحث التي تحظى بالأولوية للاستفادة من الدعم المادي لهذا الحساب. ويتعلق الأمر بالصناعة الإلكترونية الدقيقة وشبكات المعلوميات والاتصالات.

في هذا الإطار، قامت هذه اللجنة بإعطاء انطلاق العمليات التالية:

- طلب الترشيحات لإنشاء بنك للمعطيات يتعلق بالخبراء الذين يمكن استشارتهم لتقييم مشاريع البحث المقترحة للاستفادة من دعم هذا الحساب؛

- طلب المشاريع في مجال البحث في تكنولوجيات الاتصال والتواصل. وقد شارك في هذه العملية مختلف الفاعلين في البحث بهذا المجال، منهم 6 جامعات شاركت ب66 مشروعا. بعد تحليل أولي للعروض من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، قامت اللجنة المذكورة بانتقاء 43 مشروعا بكلفة إجمالية تصل إلى 51,36 مليون درهم. وتم في الأخير اعتماد 30 مشروع بتكلفة تقدر ب 45,54 مليون درهم ممولة من طرف هذا الحساب برسم سنة 2006. وخلال سنوات 2007 و2008 و2009 و2010 من بين 31 مشروعا مقدما، تم اختيار 4 مشاريع بمبلغ إجمالي يصل إلى 4,86 مليون درهم ؛

- دراسة حول التوجه الإستراتيجي في مجال اختيار وتتبع مشاريع البحث والتنمية المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل وتحديد المواضيع التي تحظى بالأولوية في مجال البحث؛

- دراسة مدى إمكانية إحداث مركز لإنجاز الصيغ الأولية للإختراعات؛

- دعم برامج الاختراع المتعلقة على الخصوص بتنظيم أول دورة لمدالية العلوم والتكنولوجيا سنة 2010 التي تم تأسيسها سنة 2006 والرامية إلى مكافأة مجهودات الباحث أو فريق من الباحثين المغاربة الذين ساهموا بشكل ملموس وبكيفية متميزة من خلال أعمالهم في التطور التكنولوجي والتقني؛

- برنامج عمل لتفعيل الإستراتيجية الوطنية لتنمية البحث العلمي القطاعي في أفق 2025 خاصة في مجالات الصحة والفلاحة والماء والطاقة والبيئة والصيد البحري .

وبالإضافة إلى مواصلة تفعيل العمليات والبرامج المذكورة، تهدف العمليات المبرمجة برسم سنتي 2011 و 2012 إلى تعزيز المبادلات في مجال البحث والتنمية خاصة عبر تنظيم :

- الصالون الأورومتوسطي "مديونة- فا 2011 " في أفق إعداد دخول المغرب في الاقتصاد المعولم؛

- الندوة الدولية حول الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية.

6.6.2 الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر

تم إحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر" سنة 2007 وتم تغييره سنة 2009، بهدف ضبط العمليات المتعلقة بوضع بطائق الهوية الإلكترونية.

بالإضافة إلى مساهمة ميزانية الدولة، تتكون موارد هذا الحساب من حصيلة رسوم التمبر المستخلصة بمناسبة تسليم بطاقة السوابق العدلية وتسليم بطاقة التعريف الوطنية أو تجديدها أو تسليم نسخة منها ووثائق إقامة الأجانب المقيمين بالخارج.

وتسخر موارد هذا الصندوق إلى تمويل ما يلي:

- النفقات المتعلقة بشراء وثائق السفر والتجهيزات والأنظمة المعلوماتية والمســتهلكات الخاصة بوضع وثائق الهوية الإلكترونية والسفر؛
- نفقات التكوين والمساعدة التقنية والدراسات المرتبطة بوضع وثائق الهوية الإلكترونية والسفر؛
- نفقات تشييد وتهيئة وتجهيز وصيانة البنايات التقنية والإدارية؛
- نفقات الاتصال.

وتهدف هذه النفقات إلى وضع نظامين للمعلوميات في أفق 2011 يرميان إلى:

- إنتاج 20 مليون بطاقة هوية إلكترونية بمبلغ يصل إلى 1.364 مليون درهم؛
- التعرف على الهوية بواسطة البصمات الرقمية بمبلغ يصل إلى 296 مليون درهم؛
- اقتناء نظام لتدبير جواز السفر البيومتري بمبلغ إجمالي يصل إلــى 129,89 مليــون درهم.

وبلغت الموارد المنجزة في إطار هذا الحساب برسم سنة 2010 ما قدره 1.343 مليون درهم مقابل 932 مليون درهم و420 مليون درهم سنتي 2009 و2008 مسجلة بذلك ارتفاعا سنويا بنسبة 78,82%. وتبلغ النفقات المتوقعة في إطار هذا الصندوق برسم سنة 2010 ما قدره 353 مليون درهم مقابل 226 مليون درهم و219 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2009 و 2008 مسجلة ارتفاعا بمعدل 27,16% سنويا.

وفي ما يخص سنة 2011، فقد تمت برمجة غلاف مالي يقدر ب 733,34 مليون درهم لإنجاز العمليات التالية:

- مواصلة إنجاز مشروع "طاليس" .....477,34 مليون درهم؛
- اقتناء 5 ملايين بطاقة.....128,00 مليون درهم؛
- صيانة نظام إنتاج بطاقة التعريف الوطنية .....128,00 مليون درهم.

7.6.2 صندوق الدعـــم لفائـــدة الأمـــن الوطنـــي

تم إحداث الصندوق المسمى "صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني" بمقتضى قانون المالية لسنة 2004 ويرمي إلى ضبط العمليات المتعلقة بالأمن الوطني.

تتشكل موارد هذا الحساب أساسا من 40% من حصيلة الغرامات التصالحية والجزافية المحصلة من طرف أعوان الشرطة المكلفين والتابعين للمديرية العامة للأمن الوطني.

وقد بلغت موارد هذا الصندوق سنة 2010 ما مجموعه 156,18 مليون درهم مقابـــل 132 مليون درهم و90 مليون درهم على التوالي سنتي 2009 و2008 أي بزيادة سنوية متوسطة تصل إلى 31,88 %. وقد تم تخصيص المبالغ المعبئة سنة 2010 بمبلغ 2,47 مليون درهم أساسا لتمويل الشطر الثاني من عملية اقتناء النظام المعلوماتي.

8.6.2 صندوق تحديث الإدارة العمومية

تم إحداث هذا الصندوق سنة 2005 ويرمي إلى ضبط عمليات تحديث الإدارة العمومية المتعلقة بتحسين تدبير الموارد البشرية وإعادة تنظيم الهياكل الإدارية وتخفيفها وكذا تبسيط وضمان انسجام المساطر.

تتشكل موارد هذا الحساب أساسا من مساهمات الميزانية العامة ويساهم في تمويل مشاريع تحديث الإدارة العمومية بنسبة قد تصل إلى 50% من التكلفة الإجمالية لكل مشروع، وذلك في حدود 2 مليون درهم.

ومنذ إحداثه، ومن بين 125 مشروعا عرضت على اللجنة الوزارية المحدثة لهذا الغرض، قام هذا الصندوق بتمويل 53 مشروعا، منها 13 مشروعا برسم سنة 2006 و20 مشروعا برسم سنة 2007 و10 مشاريع سنة 2008 و10 مشاريع برسم سنة 2009 و6 مشاريع سنة 2010.

وتمثل المشاريع المتعلقة بتنمية الإدارة الإلكترونية وتلك المرتبطة بتحديث تدبير الموارد البشرية على التوالي نسبة 51% و41,51% من مجموع المشاريع المقبولة.

هذا، وقد بلغت موارد هذا الصندوق خلال سنة 2010 ما قدره 36 مليون درهم مقابل31 مليون درهم و25 مليون درهم سنتي 2009 و2008. وقد مكنت هذه الموارد من تمويل عدة برامج في إطار تعاقدي بمبلغ إجمالي يصل إلى 9,749 مليون درهم منها 2,55 مليون درهم مخصصة لتفعيل برنامجين ممولين بشكل إجمالي من طرف الصندوق كما يلي:

- إعداد إطار مرجعي مشترك بتدبير الموارد البشرية في الإدارة العمومية المغربية وإنجاز نظام معلوماتي من أجل نشر وتدبير هذا الإطار المرجعي.....1,39 مليون درهم؛
- دراسة تعريفية من أجل تفعيل مركز معلوماتي للموارد البشرية في الإدارة العمومية.....1,16 مليون درهم.

تتعلق العمليات المبرمجة برسم سنة 2011 بإحداث:

- بوابة افتراضية من أجل تبادل وتعميم التجارب النموذجية في مجال تحديث الإدارة ؛
- مركز معلوماتي لموارد الإدارة العمومية.

لائحـــــة الملاحـــــق

ملحق رقم 1 : موارد وتحملات الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2011.

ملحق رقم 2 : مـــوارد وتحملات الحسابـــات المرصدة لأمور خصوصية حسب مجال تدخلها برسم سنة 2011.

ملحق رقم : 1

موارد و تحملات الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2011

(بملايين الدراهم)

الرمز	بيان الحسابات	الموارد	التحملات
	1▪ 3 - الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		
001. 00. 1	الحساب الخاص بالإقتطاعات من الرهان المتبادل	90,00	90,00
003. 00. 1	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الإحتياطية	5,00	5,00
004. 00. 1	صندوق محاربة آثار الجفاف	للتذكرة	للتذكرة
005. 00. 1	صندوق النهوض بتشغيل الشباب	140,00	140,00
006. 00. 1	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	300,00	300,00
002. 04. 1	صندوق التنمية القروية	500,00	500,00
003. 04. 1	صندوق إنعاش الإستثمارات	للتذكرة	للتذكرة
005. 04. 1	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	300,00	300,00
006. 04. 1	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2 500,00	2 500,00
001. 06. 1	الصندوق الخاص لدعم المحاكم	280,00	280,00
002. 06. 1	صندوق التكافل العائلي	للتذكرة	للتذكرة
003. 08. 1	الصندوق الخاص بإنقاذ مدينة فاس	للتذكرة	للتذكرة
004. 08. 1	حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	20 093,57	20 093,57
005. 08. 1	الصندوق الخاص بانعاش و دعم الوقاية المدنية	200,00	200,00
006. 08. 1	الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	667,02	667,02
007. 08. 1	صندوق الموازنة و التنمية الجهوية	للتذكرة	للتذكرة
008. 08. 1	تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	566,50	566,50
009. 08. 1	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	30,00	30,00
010. 08. 1	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية و وثائق السفر	380,00	380,00
011. 08. 1	صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة	400,00	400,00
012. 08. 1	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	300,00	300,00
002. 09. 1	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني	370,00	370,00
001. 11. 1	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية	25,00	25,00
001. 12. 1	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	860,00	860,00
003. 13. 1	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1 000,00	1 000,00
004. 13. 1	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	100,00	100,00
005. 13. 1	صندوق التبغ لمنح المساعدات	70,00	70,00
006. 13. 1	الصندوق الخاص بمراقبة وتفتيش المؤمنين وشركات التأمين	40,00	40,00
008. 13. 1	مرصدات المصالح المالية	320,00	320,00
009. 13. 1	صندوق الاصلاح الزراعي	20,00	20,00
012. 13. 1	الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة الى عملات أجنبية	للتذكرة	للتذكرة
017. 13. 1	الصندوق الخاص بالزكاة	للتذكرة	للتذكرة
018. 13. 1	صندوق تضامن مؤسسات التأمين	814,45	814,45
019. 13. 1	صندوق مساندة بعض الراغبين في انجاز مشاريع	للتذكرة	للتذكرة
021. 13. 1	صندوق دعم اسعار بعض المواد الغذائية	1 000,00	1 000,00
022. 13. 1	صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	210,00	210,00
023. 13. 1	الصندوق الوطني لدعم الإستثمارات	4 000,00	للتذكرة
001. 17. 1	الصندوق الخاص بالطرق	2 200,00	2 200,00
003. 17. 1	صندوق تحديد الملك العام البحري والمينائي	16,00	16,00
005. 20. 1	صندوق التنمية الفلاحية	500,00	500,00
006. 20. 1	صندوق تنمية الصيد البحري	120,00	120,00

الرمز	بيان الحسابات	الموارد	التحملات
.001 .21 .1	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	800,00	800,00
.001 .27 .1	الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب	150,00	150,00
.002 .27 .1	الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة	200,00	200,00
.003 .27 .1	صندوق التنمية الطاقية	للتذكرة	للتذكرة
.001 .29 .1	الصندوق الوطني للعمل الثقافي	20,00	20,00
.002 .30 .1	صندوق التضامن للسكنى	1 500,00	1 500,00
.001 .33 .1	صندوق تحديث الادارة العمومية	10,00	10,00
.001 .34 .1	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام	للتذكرة	للتذكرة
.002 .34 .1	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	40,00	40,00
.001 .45 .1	الصندوق الوطني الغابوي	300,00	300,00
.003 .45 .1	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	14,00	14,00
.001 .50 .1	صندوق دعم العمل الثقافي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج	للتذكرة	للتذكرة
.001 .51 .1	الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون	120,00	120,00
	مجموع موارد و تحملات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	**41 571,54**	**37 571,54**
	4▪ 3 - حسابات الانخراط في الهيئات الدولية		
.021 .13 .4	حساب الانخراط في مؤسسات بروتن وودس	للتذكرة	52,00
.022 .13 .4	حساب الانخراط في الهيئات العربية والإسلامية	للتذكرة	116,00
.023 .13 .4	حساب الانخراط في المؤسسات المتعددة الأطراف	للتذكرة	149,00
	مجموع موارد و تحملات حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	**للتذكرة**	**317,00**
	5▪ 3 - حسابات العمليات النقدية		
.001 .13 .5	فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية	للتذكرة	للتذكرة
.003 .13 .5	حساب عمليات تبادل أسعار الفائدة والعملات المستحقة على الاقتراضات الخارجية	للتذكرة	للتذكرة
	مجموع موارد و تحملات حسابات العمليات النقدية	**للتذكرة**	**للتذكرة**
	7▪ 3 - حسابات القروض		
.004 .13 .7	القروض الممنوحة للتعاونيات الفلاحية	للتذكرة	للتذكرة
.008 .13 .7	القروض الممنوحة لدول أجنبية	للتذكرة	للتذكرة
.017 .13 .7	القروض الممنوحة للجماعات المحلية	1,01	للتذكرة
.019 .13 .7	القروض الممنوحة للعصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين	للتذكرة	للتذكرة
.020 .13 .7	القروض الممنوحة للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب	21,48	للتذكرة
.054 .13 .7	القروض الممنوحة للمكتب الوطني للسكك الحديدية	3,84	للتذكرة
.059 .13 .7	القروض الممنوحة للشركة المغربية للتأمين عند التصدير	1,80	للتذكرة
.063 .13 .7	القروض الممنوحة لوكالات توزيع الماء والكهرباء	21,48	للتذكرة
.064 .13 .7	القروض الممنوحة للمؤسسات البنكية	5,10	للتذكرة
.065 .13 .7	القروض الممنوحة لمؤسسات تهيئة الأراضي و الإسكان	17,64	20,00
	مجموع موارد و تحملات حسابات القروض	**72,36**	**20,00**
	8▪ 3 - حسابات التسبيقات		
.005 .13 .8	التسبيقات الممنوحة للبنك الوطني للانماء الإقتصادي	0,33	للتذكرة
.008 .13 .8	التسبيقات الممنوحة للمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني والتعاونيات الفلاحية	للتذكرة	للتذكرة
	مجموع موارد و تحملات حسابات التسبيقات	**0,33**	**للتذكرة**
	9▪ 3 - حسابات النفقات من المخصصات		
.001 .04 .9	الصندوق الخاص بالتنمية الجهوية	للتذكرة	للتذكرة
.002 .04 .9	النفقات الخاصة بتنمية الأقاليم الصحراوية	للتذكرة	للتذكرة
.001 .08 .9	صندوق تنمية الجماعات المحلية وهيئاتها	80,00	80,00
.001 .34 .9	اشتراء واصلاح معدات القوات المسلحة الملكية	10 200,00	10 200,00
.002 .34 .9	صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق	للتذكرة	للتذكرة
.001 .42 .9	الصندوق الخاص بالعلاقات العامة	0,50	0,50
	مجموع موارد و تحملات حسابات النفقات من المخصصات	**10 280,50**	**10 280,50**
	مجموع موارد و تحملات الحسابات الخصوصية للخزينة	**51 924,73**	**48 189,04**

ملحق رقم : 2

موارد و تحملات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية حسب مجال تدخلها برسم سنة 2011

(بملايين الدراهم)

الرمز	بيان الحسابات	الموارد	التحملات
	المجال الإجتماعي		
003. 00. 1	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الإحتياطية	5,00	5,00
006. 04. 1	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2 500,00	2 500,00
005. 08. 1	الصندوق الخاص بانعاش و دعم الوقاية المدنية	200,00	200,00
008. 08. 1	تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	566,50	566,50
001. 12. 1	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	860,00	860,00
004. 13. 1	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	100,00	100,00
005. 13. 1	صندوق التبغ لمنح المساعدات	70,00	70,00
021. 13. 1	صندوق دعم اسعار بعض المواد الغذائية	1 000,00	1 000,00
001. 29. 1	الصندوق الوطني للعمل الثقافي	20,00	20,00
002. 30. 1	صندوق التضامن للسكنى	1 500,00	1 500,00
	مجموع موارد و تحملات المجال الإجتماعي	**6 821,50**	**6 821,50**
	مجال البنيات التحتية		
006. 00. 1	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	300,00	300,00
011. 08. 1	صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة	400,00	400,00
001. 17. 1	الصندوق الخاص بالطرق	2 200,00	2 200,00
003. 17. 1	صندوق تحديد الملك العام البحري والمينائي	16,00	16,00
001. 21. 1	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	800,00	800,00
001. 27. 1	الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب	150,00	150,00
002. 27. 1	الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة	200,00	200,00
	مجموع موارد و تحملات مجال البنيات التحتية	**4 066,00**	**4 066,00**
	المجال الفلاحي		
004. 00. 1	صندوق محاربة آثار الجفاف	للتذكرة	للتذكرة
002. 04. 1	صندوق التنمية القروية	500,00	500,00
009. 13. 1	صندوق الاصلاح الزراعي	20,00	20,00
005. 20. 1	صندوق التنمية الفلاحية	500,00	500,00
006. 20. 1	صندوق تنمية الصيد البحري	120,00	120,00
001. 45. 1	الصندوق الوطني الغابوي	300,00	300,00
003. 45. 1	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	14,00	14,00
	مجموع موارد و تحملات المجال الفلاحي	**1 454,00**	**1 454,00**
	مجال الإنعاش الإقتصادي و المالي		
005. 00. 1	صندوق النهوض بتشغيل الشباب	140,00	140,00
003. 04. 1	صندوق إنعاش الإستثمارات	للتذكرة	للتذكرة
006. 13. 1	الصندوق الخاص بمراقبة وتفتيش المؤمنين وشركات التأمين	40,00	40,00
012. 13. 1	الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة الى عملات أجنبية	للتذكرة	للتذكرة
018. 13. 1	صندوق تضامن مؤسسات التأمين	814,45	814,45
019. 13. 1	صندوق مساندة بعض الراغبين في انجاز مشاريع	للتذكرة	للتذكرة
022. 13. 1	صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	210,00	210,00
023. 13. 1	الصندوق الوطني لدعم الإستثمارات	4 000,00	للتذكرة
	مجموع موارد و تحملات مجال الإنعاش الإقتصادي و المالي	**5 204,45**	**1 204,45**

الرمز	بيان الحسابات	الموارد	التحملات
	مجال التنمية المحلية		
1 .08 .004	حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	20 093,57	20 093,57
1 .08 .006	الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	667,02	667,02
1 .08 .007	صندوق الموازنة و التنمية الجهوية	للتذكرة	للتذكرة
	مجموع موارد و تحملات مجال التنمية المحلية	**20 760,59**	**20 760,59**
	مجالات أخرى		
1 .00 .001	الحساب الخاص بالإقتطاعات من الرهان المتبادل	90,00	90,00
1 .04 .005	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	300,00	300,00
1 .06 .001	الصندوق الخاص لدعم المحاكم	280,00	280,00
1 .06 .002	صندوق التكافل العائلي	للتذكرة	للتذكرة
1 .08 .003	الصندوق الخاص بإنقاذ مدينة فاس	للتذكرة	للتذكرة
1 .08 .009	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	30,00	30,00
1 .08 .010	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية و وثائق السفر	380,00	380,00
1 .08 .012	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	300,00	300,00
1 .09 .002	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني	370,00	370,00
1 .11 .001	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية	25,00	25,00
1 .13 .003	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1 000,00	1 000,00
1 .13 .008	مرصدات المصالح المالية	320,00	320,00
1 .13 .017	الصندوق الخاص بالزكاة	للتذكرة	للتذكرة
1 .27 .003	صندوق التنمية الطاقية	للتذكرة	للتذكرة
1 .33 .001	صندوق تحديث الادارة العمومية	10,00	10,00
1 .34 .001	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام	للتذكرة	للتذكرة
1 .34 .002	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	40,00	40,00
1 .50 .001	صندوق دعم العمل الثقافي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج	للتذكرة	للتذكرة
1 .51 .001	الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون	120,00	120,00
	مجموع موارد و تحملات مجالات أخرى	**3 265,00**	**3 265,00**
	مجموع موارد و تحملات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	**41 571,54**	**37 571,54**